الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: مالية ومحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

تحت عنوان

واقع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

- دراسة حالة بنك البركة الجزائري -

إعداد الطلبة:

- بوسعدية مسعود
- حميدي أمينة

لجنة المناقشة:

محمودي مليك	جامعة المسيلة	رئيســـا
بلفيطح ريمة	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
قمان مصطفى	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

إهـــــــداء

بكل حب وخضوع، أهدي ثمرة جهدي

إلى الذين كللهما الله بالهيبة والوقار..... إلى من علماني العطاء بدون انتظار..... إلى من أحمل دمهما بكل افتخار..... إلى اللذين علماني ومنحاني زاد التقوى والصمود والتحدي... إلى من كان دعاؤهما سر نجاحي وحنانهما بلسم جراحي.... إلى اللذين ألبساني خصال العفة والشجاعة والكرامة

أطال الله في عمرهما

أمي وأبي

إلى من به أكبر وعليه أعتمد... إلى من كان عونا لي ومازال... إلى من رافقني منذ بداية عملي وتحمل معي عبء كل شيء

أخي...حفظه الله

إلى من تقاسموا معي متاعب الحياة... أخواتي البنات، خاصة أختي صبرينة.

إلى الذين أناروا بصيرتي بنور العلم.. أساتذتي الأعزاء من الطور الابتدائي إلى غاية الآن

(بلفيطح ريمة، قمان مصطفى، محمودي مليك، حوحو مصطفى، حجار مبروكة، صيدون، بريكات التوفيق، سعيدي فطيمة، إلى كل أساتذتي بكلية الاقتصاد).

إلى الذي تقاسموا معي مشواري الدراسي زملائي وزميلاتي وأخص بالذكر(ديلمي سيف، بن عزوز طارق، خلافي حمزة، شلابي عبد الرحمان، لحمر ريمة).

إلى كل من نساهم القلم، ولم ينسهم القلب.

الطالب: بوسعدية مسعود

إهـــــــداء

إلى الوالدين الكريمين راجية من الله عز وجل أن يطيل في عمرهما ويغفر لهما ويرحمهما ويرزقهما العافية كما ربياني وسعيا من أجل نجاحي وسعادتي في الحياة.

إلى أفراد عائلتي و إلى كل الأهل والأحبة وجميع الأصدقاء، إلى الأستاذة بلفيطح ريمة وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إلى كل زملائي بقسم مالية البنوك، وأخص بالذكر زميلي في هذا العمل، وإلى كل من علمني حرفا في هذه الحياة.

إلى كل من يحمل لقب حميدي إلى كل من يعرفه قلبي ولم يذكره قلمي.

وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد.

"اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعلمنا"

الطالبة: حميدي أمينة

شكر وعرفان

نتقدم بالشكر لله أولا وأخيرا، ونحمد الله حمدا كثيرا وجليلا على توفيقه لإتمام هذا العمل وعلى كل النعم التي أنعم بها علينا، ونصلي ونسلم على الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام.

يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان للأستاذة الفاضلة: بلفيطح ريمة، التي تكرمت بقبول الإشراف على هذا العمل والتي ساعدتنا بتوجيهاتها ونصائحها، والتي نرى فيها صورة مجسمة للخير والفضل ومثالا للبذل والعطاء، كما لا يفوتنا التوجه بالشكر والامتنان إلى الذين مدوا إلينا يد المساعدة وأخص بالذكر الأستاذ قمان مصطفى والأستاذ محمودي مليك والأستاذة حجار مبروكة، كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة وهذا لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى ما قدموه من وقت وجهد للاطلاع على هذا العمل وتحسينه.

كما لا يفوتني أن أتقدم بكل الشكر والتقدير لجميع الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة والذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم، ولا ننسى أن نتقدم بخالص الشكر إلى بنك البركة الجزائري ممثلا بمديره، ومسؤول الرقابة الشرعية السيد جمال أيت حدادن، ومدير إدارة المخاطر السيد عز الدين رزاق، الذين لم يبخلوا علينا بالوقت والمعلومات والتوجيه، كما نشكر كل الموظفين على سعة صدرهم وتجاوبهم مع الدراسة ومساهمتهم بملء الاستبيان بكل ترحيب. وفي الأخير نشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

ونرجو من الله عز وجل أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ولله الحمد والمنة، وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

فهرس المحتويات

الفهرس	
المحتوى	**الصفحة**
إهداء	**II-I**
شكر وعرفان	**III**
الفهرس	**IV**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VII**
الملخص باللغة العربية	**VIII**
الملخص باللغة الأجنبية	**VIII**
مقدمة	**أ**
إشكالية الدراسة	**أ**
فرضيات الدراسة	**أ**
أهداف الدراسة	**ب**
أهمية الدراسة	**ب**
أسباب اختيار الموضوع	**ب**
الدراسات السابقة	**ج**
منهج الدراسة	**هـ**
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	**هـ**
هيكل الدراسة	**هـ**
الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية	
تمهيد	**08**
المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية	**09**
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية	**09**
المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية	**11**
المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية	**13**
المطلب الرابع: أدوات التمويل في البنوك الإسلامية	**17**
المبحث الثاني: أساسيات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية	**21**
المطلب الأول: طبيعة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية	**22**
المطلب الثاني: مخاطر الائتمان في أدوات التمويل الإسلامية	**28**
المطلب الثالث: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية	**30**

المطلب الرابع: عمليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية	**32**
المبحث الثالث: تحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية والتحوط منها	**35**
المطلب الأول: عناصر القرار الائتماني لتحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية	**35**
المطلب الثاني: قياس المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية	**40**
المطلب الثالث: التقنيات الأساسية للتحوط من المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية	**42**
المطلب الرابع: التحوط من المخاطر الائتمانية في أدوات التمويل الإسلامية	**47**
خلاصة الفصل الأول	**50**
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لإدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة الجزائري	
تمهيد	**52**
المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري	**53**
المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك البركة الجزائري	**53**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والمبادئ التي يقوم عليها بنك البركة الجزائري	**55**
المطلب الثالث: أهداف ونشاطات بنك البركة الجزائري	**59**
المبحث الثاني:أساسيات إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري	**61**
المطلب الأول: الصيغ التمويلية المطبقة ببنك البركة الجزائري ودرجة مخاطره الائتمانية	**62**
المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري	**67**
المطلب الثالث: مستويات مخاطر الائتمان ببنك البركة الجزائري	**69**
المبحث الثالث: تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة الميدانية	**71**
المطلب الأول: تصميم الدراسة الميدانية	**72**
المطلب الثاني: تجميع البيانات وتحليلها	**75**
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	**81**
خلاصة الفصل الثاني	**93**
الخاتمة	**95**
أولا: النتائج	**95**
ثانيا: التوصيات	**96**
ثالثا: الآفاق المستقبلية	**97**
قائمة المراجع	**99**
الملاحق	**106**

قائمة الجداول		
الرقم	**العنوان**	**الصفحة**
1-2	تطور حجم صيغ التمويل الإسلامية المطبقة ببنك البركة الجزائري خلال الفترة (2014-2018)	**63**
2-2	مؤشر قياس مخاطر الائتمان ببنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007-2017)	**70**
1-3	الوكالات التي تم توزيع الاستبيان عليها	**72**
2-3	الإحصاءات الخاصة بالاستبيان	**73**
3-3	درجات مقياس ليكرت الخماسي	**74**
4-3	معامل الثبات كرومباخ ألفا ومعامل الصدق	**76**
5-3	توزيع عينة الدراسة وفقا الجنس	**76**
6-3	توزيع عينة الدراسة وفقا العمر	**77**
7-3	توزيع عينة الدراسة وفقا للمستوى العلمي	**78**
8-3	توزيع عينة الدراسة وفقا للتخصص	**78**
9-3	توزيع عينة الدراسة وفقا للوظيفة	**79**
10-3	توزيع عينة الدراسة وفقا لعدد سنوات الخبرة في العمل البنكي	**80**
11-3	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المبادئ (المعايير) التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة	**81**
12-3	اختبار معنوية متوسط محور المبادئ (المعايير) التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة	**84**
13-3	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات ما مدى اعتمادكم على العناصر التالية عند اتخاذ القرار الائتماني	**85**
14-3	اختبار معنوية متوسط محور ما مدى اعتمادكم على العناصر التالية عند اتخاذ القرار الائتماني	**86**
15-3	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامية ببنك البركة	**87**
16-3	اختبار معنوية متوسط محور المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامية ببنك البركة	**89**
17-3	ملخص نتائج اختبار الفرضيات	**92**

قائمة الأشكال		
الرقم	**العنوان**	**الصفحة**
1-1	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	**56**
1-2	التغير في حجم التمويل للصيغ المستخدمة ببنك البركة الجزائري للفترة (2014-2018)	**64**
2-2	درجة مخاطر الائتمان لصيغ التمويل الإسلامية التي يطبقها بنك البركة	**66**
3-2	مؤشر قياس مخاطر الائتمان ببنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007-2017)	**71**

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري من خلال تحديد المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية به، والأساليب التي يستخدمها لقياس مخاطر صيغ التمويل الإسلامية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم استبيان يتضمن ثلاث محاور لإدارة المخاطر الائتمانية، إضافة إلى مقابلة تم إجراءها مع مدير مركز إدارة المخاطر الائتمانية بالبنك. وقد تكونت عينة الدراسة من 36 مسؤول وموظف بقسم إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري بالجزائر و10 وكالات موزعة في الجزائر العاصمة، سطيف، برج بوعريريج والمسيلة.

استخدمت الدراسة في تحليل البيانات المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار One-Sample T-Test لاختبار العينة الأحادية، الذي تم استخدامه بناءا على نتائج التوزيع الطبيعي.

أظهرت النتائج أن بنك البركة الجزائري يتوفر بدرجة عالية على المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية مع استخدامه مبدأ الحيطة والحذر، ويعتمد بدرجة عالية جدا على عناصر القرار الائتماني، بالإضافة إلى استخدامه صيغ التمويل ذات المخاطر العالية عند حدودها الدنيا كأسلوب للتحوط من المخاطر الائتمانية.

وتوصلت الدراسة إلى أن بنك البركة الجزائري يدير مخاطره الائتمانية بكفاءة عالية خلال الفترة (2013–2017)، باعتبار أن مؤشر مخاطر الائتمان لم يتجاوز 1%، وأنه يستخدم أسلوب القرض التنقيطي إضافة إلى نظام Moodys المستخدم في التحليل الائتماني للعملاء، حيث قدر مدير إدارة المخاطر أن نسبة مخاطر الائتمان مرتفعة في صيغة القرض الحسن لعدم وجود ضمانات به، كما أن البنك لا يطبق صيغة المشاركة رغم أهميتها ويقتصر فقط على المشاركة المتناقصة بنسبة قليلة، ويركز على صيغ التمويل القائمة على المداينة لسهولة استخدامها وقلة المخاطر الائتمانية فيها.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الائتمانية، إدارة المخاطر الائتمانية، البنوك الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامية، بنك البركة الجزائري.

Abstract:

The study aims to analyze the reality of credit risk management at Algerian Baraka Bank by identifying the principles underlying its credit risk management and the methods used to measure the risks of Islamic financing modes. The study was based on a descriptive analytical approach, where a questionnaire was prepared including three sections of credit risk management, In addition, an interview was conducted with the Director of the Bank's Credit Risk Management Center.

The study sample consisted of 36 officials and employees of the Risk Management Department at Algerian Baraka Bank in Algiers and 10 agencies in Algiers, Setif, Bordj Bou Arreridj and M'sila.

For data analysis, the study used arithmetical averages, standard deviations, and T test for one sample to test the individual sample, which were used based on normal distribution's results.

The results show that Algerian Baraka Bank is highly compliant with the principles of credit risk management with its prudent approach and is highly dependent on the elements of the credit decision, As well as using high-risk financing formulas at its minimum as a hedge against credit risk.

The study found that Al Baraka Bank of Algeria manages its credit risk efficiently during the period (2013-2017), considering that the credit risk index did not exceed 1%, and that it uses the credit scoring method in addition to Moody's used in customer credit analysis. The director of Risk Management assessed that the ratio of credit risk is high in the form of the Good loan for lack of guarantees, and the bank applies the declining participation formula by a small percentage, and focuses on forms of financing based on the ease of use and low credit risk.

Keywords: Risk, Credit Risk, Credit Risk Management, Islamic Banks, Islamic financing formulations, Al Baraka Bank of Algeria.

مقدمـة

مقدمة:

شهدت الصناعة البنكية تقدما كبيرا في ظل التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال وعولمة الاقتصاد وتحرير الأسواق المالية، حيث حققت البنوك الإسلامية خلال سنوات ماضية نجاحا كبيرا ونموا مميزا، وسجلت حضورا قويا في أوساط القطاع البنكي، لكن على الرغم من نمو الصناعة البنكية فإن البنوك الإسلامية شأنها في ذلك شأن البنوك التقليدية تواجه العديد من المشكلات والتحديات المتعلقة بالمخاطر سواء كان يتعلق بالصيغ الإسلامية أو بمخاطر تتماثل فيها مع البنوك التقليدية وبوجه خاص مخاطر الائتمان، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم المواضيع التي يهتم بها المسيرون في البنوك لما تسبب لها من عواقب مالية.

ومع ازدياد المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وتنوعها وتعقدها، كان لزاما عليها أن تولي اهتماما كبيرا لهذا الجانب، من خلال البحث عن السبل والأنظمة والوسائل الكفيلة للتخلص أو التقليل منها من خلال إدارة هذه المخاطر، والتي تمنحها القدرة على تسيير وإدارة أنشطتها الائتمانية ضمن مجال مخاطرة مسموح به، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذه الدراسة.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة الجزائري؟

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى توفر المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة الجزائري؟
2. ما مدى اعتماد بنك البركة الجزائري على عناصر القرار الائتماني عند منح الائتمان؟
3. كيف يدير بنك البركة الجزائري المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامية؟
4. ما هي الأساليب التي يستخدمها بنك البركة لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقة نضع الفرضيات التالية:

1. تتوفر ببنك البركة الجزائري المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة عالية.
2. يعتمد بنك البركة على عناصر القرار الائتماني قبل منح للائتمان بدرجة عالية.
3. يستخدم بنك البركة صيغ التمويل ذات المخاطر الائتمانية العالية في حدودها الدنيا كأسلوب للتحوط.
4. يستخدم بنك البركة أساليب كمية ونوعية واضحة وملائمة لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على أحد المواضيع المهمة التي تواجه البنوك الإسلامية عند ممارسة نشاطها ألا وهي المخاطر الائتمانية وتحديد الأسباب الرئيسية لها.
- تحديد أهم المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة الجزائري.
- توضيح الآلية التي يقوم من خلالها بنك البركة الإسلامي بإدارة المخاطر الائتمانية.
- تحديد الأساليب التي يستخدمها بنك البركة الجزائري لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية لصيغ التمويل الإسلامية.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع إدارة المخاطر الائتمانية من أهم المواضيع المحفزة على البحث، حيث شغل الكثير من الباحثين والخبراء في العمل البنكي التقليدي والإسلامية، باعتبار إدارة المخاطر من السياسات الداخلية التي لا يتم الإفصاح عنها عادة، ومعرفة المخاطر وكيفية معالجتها وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنك وازدهاره وتحقيق أهدافه، إذ قد يؤدي عدم القدرة على إدارة المخاطر إلى فشل البنك في تحقيق أهدافه، ونظرا لأن المخاطر التي تكتنف النشاطات البنكية عامة والبنوك الإسلامية خاصة كثيرة، فقد ظهرت الحاجة إلى وجود أساليب وإجراءات كفيلة بتحديد مستوى المخاطرة الأمر الذي أدى إلى بروز أهمية عملية إدارة المخاطر وهو مايتم تناوله في دراستنا.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ومبررات جعلتنا نختار هذا الموضوع، يمكن توضيحها فيما يلي:

*** دوافع ذاتية:**

- توافق الموضوع مع طبيعة التخصص الأكاديمي.
- الميول الشخصية لمثل هذه المواضيع والرغبة في التخصص ضمن هذا المجال.
- توفر الإمكانيات المادية والمعنوية لإنجاز هذا العمل.

*** دوافع تتعلق بالموضوع:**

- حداثة موضوع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية في الوقت الراهن وتزايد أهمية البحث حوله في معظم بلدان العالم وفي المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية.
- العدد الضئيل للبنوك الإسلامية بالجزائر بالرغم من بيئة المجتمع الجزائري.
- المساهمة في إضافة دراسة في هذا المجال لإثراء البحث العلمي.

الدراسات السابقة:

تمت معالجة دراسات عديدة تهتم بالمخاطر وإدارتها في دراسات وأبحاث سابقة، والدراسات الأقرب لموضوع البحث هي:

- دراسة خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2009. هدفت الدراسة إلى إبراز الفرق في إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية والإسلامية بالإضافة إلى إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها كافة البنوك، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن من خلال المقارنة بين بنكين هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوصفه بنكا تقليديا وبنك البركة الجزائري باعتباره بنك إسلاميا وذلك من خلال إجراء مقابلات مع المسؤولين وحساب مؤشر الخطر لكل بنك اعتمادا على الميزانيات للفترة (2003-2007). وتوصلت نتائج الدراسة أن كل بنك لديه وسائل وتقنيات لإدارة المخاطر، وأن البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر البنكية حيث أن لها مبادئ وأساليب تمكنها من التصدي للمخاطر والأزمات التي تواجهها.

- دراسة كمال رزيق، بعنوان: " تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية"، ورقة علمية مقدمة في ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، 5-6 أفريل 2012. تطرق الباحث في الدراسة لمفهوم المخاطر الائتمانية وأساليبها التحوطية وطرق قياسها في البنوك، وأشار الباحث لتسير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية من جهة وفي بنك البركة الجزائري من جهة أخرى، وأن البنوك الإسلامية انتهجت نفس الطرق الربوية في مواجهة خطر المماطلة وذلك باعتمادها على أساليب تعويض الدائن عند فوات الربح أكثر من اهتمامها بأساليب الزجر والردع والتشهير بالمماطل، غير أن الصيغ والأساليب المتاحة للبنوك التقليدية التي تستخدمها في إدارة المخاطر الائتمانية ليست جميعها متاحة للبنوك الإسلامية نتيجة للمحظورات الشرعية.

- دراسة طهراوي أسماء، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014. هدفت الدراسة إلى اختبار كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية من خلال نسبة كفاية رأس المال، حيث أخذت عينة متكونة من 8 بنوك إسلامية عبر سلسلة زمنية للفترة (1997-2011)، باستخدام أسلوب panel data، وتوصلت نتائج هذه الدراسة أن البنوك الإسلامية ذات كفاءة في إدارة المخاطر، وتمثلت هذه الكفاءة في حرصها على إبقاء أدائها المالي على أحسن ما يرام، وذلك بإتباع مجموعة

من التقنيات والسياسات المالية وتنفيذ أوامر السلطات الرقابية واهتمامها بما جاءت به المعايير الدولية وخاصة نسبة كفاية رأس المال.

- دراسة **Mohamed T. Abusharbeh, Credit Risks and Profitability of Islamic banks: Evidence from Indonesia. World Review of Business Research. vol.4. No.3. October2014. Issue.** هدفت الدراسة إلى تحديد أثر وسائل التمويل الإسلامية ومخاطر الائتمان على الأرباح المستقبلية في البنوك التقليدية الاندونيسية، بالإضافة إلى معرفة العلاقة بين طرق التمويل الإسلامية والتمويل المتعثر، باستخدام عينة متكونة 11 بنكا تجاريا إسلاميا. بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ايجابية قوية بين تمويل أسهم رأس المال والتمويل المتعثر، وأن البنوك الإسلامية يمكنها إدارة مخاطرها بفعالية من أجل إحداث آثار إيجابية ومربحة على القطاع البنكي والتي قد يعمل على تحسين كفاءة أصوله.

- دراسة **Kabir, Nurul and Worthington, Andrew C. and Gupta, Rakesh. Comparative Credit Risk in Islamic and Conventional Banks.2014.** هدفت الدراسة إلى اختبار الفرق في مستويات المخاطر الائتمانية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مستخدمة نموذج ميرتون وهو عبارة عن تقنية لقياس مخاطر الائتمان القائمة على السوق، تم تقييم مخاطر الائتمان لـ 156 بنك تقليدي و37 بنك إسلامي في 13 دولة، حيث توصلت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية أقل بكثير من البنوك التقليدية عند قياس مخاطر الائتمان بنموذج ميرتون، وفي المقابل فإن البنوك التقليدية لديها مخاطر ائتمانية أعلى عندما يتم قياسها باستخدام مؤشر Z، وبشكل عام تشير النتائج المتوصل إليها الدراسة أن المنهجية المستخدمة تلعب دورا هاما في تقييم مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية.

- **دراسة تركي محجم الفواز وآخرون، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد12، العدد2، 2016.** هدفت الدراسة إلى مقارنة عمليات إدارة مخاطر الائتمان بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وقد استخدمت الدراسة التحليل الوصفي لتحديد الاختلافات في مختلف عمليات إدارة المخاطر، وتكونت عينة الدراسة من 13 بنكا تجاريا و3 بنوك إسلامية في الأردن، مستخدمة 180 استبانه شملت إدارة مخاطر الائتمان، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أكثر حساسية لعملية إدارة مخاطر الائتمان، كما أن هناك فرقا كبيرا بين البنوك الإسلامية والتقليدية في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتقييم وتحليل تلك المخاطر، وكذلك في ممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتقليل المخاطر الائتمانية.

– **دراسة فيلالي طارق، بعنوان: "قياس وإدارة المخاطر الائتمانية باستعمال طريقة القرض التنقيطي"، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الربع، 2016/12/27**، هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج يمكن البنوك التجارية العاملة في الجزائر بشكل عام من التنبؤ بإفلاس الشركة الطالبة للتمويل وهذا من أجل مساعدتها في اتخاذ قرارات الائتمان، وقد استخدمت الدراسة عينة متكونة من 60 مؤسسة طالبة للتمويل حيث قسمت بالتساوي إلى مؤسسات سليمة وأخرى متعثرة، وقد تم إخضاع بيانات الدراسة إلى سلسلة من الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج spss، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن تطبيق نموذج القرض التنقيطي قد حقق نسب تصنيف صحيح وصلت دقتها إلى 98.3% من إجمال المؤسسات المصنفة، الأمر الذي من شأنه مساعدة البنوك التجارية العاملة في الجزائر على التحكم الأمثل في مخاطر الائتمان وبالتالي اتخاذ قرار ائتماني سليم.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الفصل النظري والذي نعتبره مناسب لطبيعة الموضوع، كما استخدمنا أسلوب دراسة الحالة عن طريق تحليل أداتي الدراسة المتمثلة في الاستبيان والمقابلة للفصل التطبيقي.

ما يميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة:

– اختلاف عينة الدراسة حيث أنها تكونت من الموظفين بالبنك على مستوى قسم إدارة المخاطر ووكالات البنك عبر الولايات، في حين أن معظم عينات الدراسات السابقة كانت إما على عدة بنوك أو المؤسسات طالبة التمويل.

– استخدام أداة المقابلة في الحصول على البيانات، وهو ما لم يتم إدراجه في الدراسات السابقة.

– دراسة مستويات مخاطر الائتمان في بنك البركة الجزائري، ودرجة المخاطر في صيغ التمويل الإسلامية.

هيكل الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة فصلين، الفصل أول نظري والفصل ثاني تطبيقي. تم تقسيم الفصل النظري إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول ماهية البنوك الإسلامية أما المبحث الثاني أساسيات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية، أما المبحث الثالث تحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية والتحوط منها.

بينما خصص الفصل الثاني الجانب التطبيقي للدراسة تم تقسيمه بدوره إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول تقديم بنك البركة الجزائري، أما المبحث الثاني فتضمن أساسيات إدارة المخاطر الائتمانية ببنك

البركة الجزائري، في حين أن المبحث الثالث خصص لتحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة الميدانية. واختتمت الدراسة بعرض النتائج التي توصلت إليها، التوصيات والآفاق المستقبلية.

الفصل الأول

الإطار النظري لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

تمهيـــد:

يعتبر الائتمان من أهم الموارد الأساسية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية، ولكن منح هذا الائتمان يصاحبه مخاطر عديدة من بينها المخاطر الائتمانية، لذلك وضعت هذه البنوك نظاما خاصا لإدارة المخاطر الائتمانية والتي تتكفل بتحديد، وقياس وضبط هذه المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، فإدارة هذه المخاطر الائتمانية تشمل مجموعة من الأساليب والتقنيات التي تتناسب مع طبيعة هذه المخاطر من أجل التقليل والتحوط منها، وانطلاقا مما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: أساسيات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: تحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية والتحوط منها.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

جاءت البنوك الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل البنكي بعيدا عن شبهة الربا وبدون استخدام سعر الفائدة، حيث أصبحت البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالفائدة، إلا أنه يوجد عدد من البنوك الغربية اليوم لا تعتمد على نظام الفائدة، يتضمن هذا المبحث الإحاطة بالبنوك الإسلامية من خلال نشأتها وتعريفها، وعرض خصائصها وأهم أهدافها، وكذلك عرض مصادر واستخدامات أموالها، وفي الأخير عرض أهم أدوات التمويل المستخدمة في هذه البنوك.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية

الفرع الأول: نشأة وبيئة البنوك الإسلامية

كانت أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي عام 1963م، حيث أنشئ ما يسمى ببنوك الادخار المحلية والتي أقيمت بمدينة غمر – بجمهورية مصر العربية والتي أسسها الدكتور أحمد نجار – رئيس الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الأسبق، وقد استمرت التجربة حوالي ثلاث سنوات، وقد بدأ الاهتمام الحقيقي بإنشاء بنوك إسلامية تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1972م، حيث بيَّن النص ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية، وجاء نتاج ذلك إعداد اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية والتي وقعت من وزراء مالية الدول الإسلامية عام 1974م، وباشر البنك الإسلامي للتنمية نشاطه عام 1977م بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وتميز هذا البنك بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي البنكية.[1]

ثم بعد ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م بالقاهرة وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في الباكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974م، تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975م، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني، بيت التمويل الكويتي، بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977م، وفي الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م.[2]

[1] إبراهيم محمد خريس وآخرون، **النقود والمصارف**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص187.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الإسلامي**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص192.

من خلال تسارع وتيرة إنشاء البنوك الإسلامية يمكن القول أن هناك تقدما كبيرا في عالم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، يرجع ذلك إلى عدد من العوامل أهمها:[1]

- نضوج فكرة تكوين وإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتفهمها على المستوى العربي الإسلامي.
- حرية الكلمة وجرأة التفكير بعد التخلص من استعمار الحكام المسيطرين.
- كثرة المؤتمرات الدينية والسياسية والاقتصادية على مستوى العالم الإسلامي، وقيام الاتحادات الدولية الخاصة بهذا المجال.
- تبني هذا الأمر أطراف لهم قدرهم ومكانتهم في المجتمع الإسلامي.
- تعدد المراجع والأبحاث في هذا المجال مقدمة لكل جديد في عالم البنوك.
- النجاحات العملية لتجارب كثير من البنوك الإسلامية.

الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية

هناك عدة تعاريف للبنوك الإسلامية تختلف من حيث شموليتها والجوانب التي ترتكز عليها، نذكر أهمها فيما يلي:

عرفت البنوك الإسلامية أنها "مؤسسة لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي".[2]

كما يمكن تعريفها " مؤسسة مالية نقدية شرعية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والبنكية على أساس قواعد الشريعة الإسلامية، التي تسمح بنمو الموارد المالية نموا صحيحا ويحقق أقصى عائد مالي يشارك في تحقيق أهداف تنموية واقتصادية كانت أو اجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة".[3]

وتعرف أيضا "أنها مؤسسات تقوم بتجميع الأعمال البنكية ودور الوساطة المالية مستبعدة في ذلك أسلوب الفائدة لتستبدله بنظام المشاركة، كما تعتمد على أسلوب الاستثمار والتجارة وإنشاء المشروعات والتصنيع وغيرها من النشاطات الحقيقية، بخلاف البنوك التجارية التي تقتصر في أعمالها على الوساطة بين المقرضين والمقترضين مقابل سعر الفائدة".[4]

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، ط1، مكتبة فهد للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الوطني للبحوث والتدريب، جدة- السعودية، 2004، ص ص: 83-84.

[2] جلال وفاء البدري محمدين، **البنوك الإسلامية**، دون طبعة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص44.

[3] عبد القادر بحيح، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك**، ط2، دار الخلدونية، القبة، الجزائر،2017، ص374.

[4] عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، 2013، ص113.

ويرى خبراء التنظيم في البنوك الإسلامية "أن البنوك الإسلامية هي تلك المنظمة المالية البنكية التي تختص بتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي بوضع المال في المسار الإسلامي".[1]

ومن هذه التعاريف الأربعة يمكن استخلاص ما يلي:

- البنوك الإسلامية مؤسسات مالية واستثمارية لا تتعامل بالربا.
- تلتزم بتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في مختلف نشاطاتها ومعاملاتها.
- الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية هو تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع ككل.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية

الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية

يتميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك والمؤسسات المالية بالعديد من الخصائص يمكن تلخيصها في ما يلي:[2]

1- أنه يقوم على أساس عقائدي: فهو يقوم على العقيدة الإسلامية، ويستمد منها كيانه ومقوماته، ويلتزم بالشمولية في السلوك الإسلامي.

2- أنه يقوم على أساس استثماري: فهو يقوم على الاستثمار بديلا عن الفائدة الربوية التي يقوم عليها البنك التقليدي، مختارا لذلك أفضل مجالات الاستثمار وأرشدها، وهذا يعني أن خاصيتها الأولى هي عدم استخدام الفائدة الربوية في كل أعمالها، ولا يكفيها ذلك، وإنما الالتزام بقاعدة الحلال والحرام، فعليها ألا تستثمر أموالها، ولا تشارك إلا في التوظيفات التي يحلها الإسلام.

3- أنه يقوم على أساس تنموي: فهو يهدف إلى تنمية المجتمع المسلم من خلال ما يقوم به من أعمال استثمارية، فإذا كان هدف البنوك التقليدية هو تجميع الموارد وتوجيهها للمحتاجين بغرض الربح، فإن البنك الإسلامي هدفه النهوض بالمجتمع وإقامة الاقتصاد الإسلامي من خلال توجيه الثروة توجيها سليما، فالبنوك الإسلامية تعطي جهدها للمشروعات النافعة، محاولة منها تنمية التجارة والصناعة والزراعة بشكل تنتفع به هي والمتعاملون معها، سواء كانوا أصحاب ودائع أو مستثمرين، بحثا منها عن تحقيق الصالح العام.

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **مرجع سابق**، ص85.

[2] عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص: 399-400.

4- أنه يقوم على أساس اجتماعي: بمعنى أنه يهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال إدارته لصندوق الزكاة، ومن خلال نظرته في وضع خططه وسياساته التنموية التي يخدم فيها صالح المجتمع الإسلامي.

الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

الأهداف التي يسعى لها البنك الإسلامي يمكن تقسيمها إلى أهداف مماثلة للبنوك التقليدية المتمثلة في تعظيم الربح وتوفير السيولة وتحقيق الأمان، ونظرا للتعارض المحتمل بين هذه الأهداف فإن الاقتصادي الأمريكي جيسوب يعتبر الهدف الأساسي للبنك هو تعظيم الربحية، وينظر إلى الهدفين الآخرين على أنهما مجرد قيود على الهدف الأساسي، ومع ذلك فإن قرارات الإدارة البنكية المتعلقة بعمليات التنسيق بين الخدمات التي يقوم بها البنك من خدمات توظيف الأموال وإقراضها وخدمات الدفع، تتم في ضوء المواءمة بين الربحية والسيولة والأمان، والبنوك الإسلامية تهدف أيضا إلى تعظيم الربحية وتوفير السيولة لتلبية مسحوبات العملاء وتحقيق الأمان للمودعين.[1]

بالإضافة إلى ذلك أن هناك أهداف أخرى تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها:

1- الهدف التنموي: البنوك الإسلامية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتماشى معاملاتها البنكية مع الضوابط الشرعية، وإيجاد البديل لكافة المعاملات لرفع الحرج عن المتعالمين معها، من خلال النواحي التالية:[2]

- إلغاء الفائدة وتخفيض تكاليف المشاريع وهذا ما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار بالنسبة لفئة الحرفيين وبالتالي خلق فرص جديدة ومنه تتسع قاعدة العاملين، وتنخفض معدلات البطالة، فيزداد الدخل الوطني.

- تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار، وذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة ومطالب الأفراد والمؤسسات المختلفة.

- العمل من أجل المحافظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية.

---

[1] عبد القادر بحيح، **مرجع سابق**، ص379.

[2] نوال بن عمارة، " **محاسبة البنوك الإسلامية**، ورقة علمية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،22-23 أفريل 2003، ص47.

2- الهدف الاستثماري: تعمل البنوك الإسلامية على تشجيع عمليات الاستثمار من خلال استقطاب رؤوس الأموال، وتوظيفها في المجالات الاقتصادية وفقا لصيغ التمويل الإسلامية، وتحقيق التقدم الاقتصادي، والعمل على توفير الخدمات والاستشارات الاقتصادية والمالية للحفاظ على الأموال وتنميتها.[1]

3- الهدف الشرعي: تتمثل في تطبيق منهج الله عز وجل في مجال المال والاقتصاد وتصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع وإبراز العمل الإنساني والجهد البشري باعتباره عنصرا هاما من عناصر الإنتاج، والالتزام بتعاليم الإسلام وتوجيهاته وذلك بإتباع أوامره واجتناب نواهيه والتمسك بكل القيم الروحية والأخلاقية التي دعت إليها الشرائع السماوية.[2]

4- أهداف اجتماعية: تعمل البنوك الإسلامية على الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي وبين تحقيق الربحية الاجتماعية، وذلك بالجمع بين الأهداف العامة لأي مشروع، وتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال:

- التدقيق في مجالات التوظيف التي يقوم البنك بتمويلها والتأكد من سلامتها وقدرتها على سداد التمويل.
- أن يحقق التوظيف مجالا لرفع مستوى العمالة، وفي الوقت نفسه يسمح عائده بتقديم خدمات اجتماعية لأفراد المجتمع.[3]

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تنقسم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية إلى مصدرين، هما:

أولا: المصادر الذاتية

وهي المصادر التي تعود إلى أصحاب البنك، أي المالكين له، وهذه المصادر تتكون من:

1- رأس المال:

يعد رأس المال بالنسبة للبنك الإسلامي بمثابة مشاركة وتأمين وغطاء، فهو يمثل المصدر الأساسي للأموال اللازمة لبدء الاستثمار ويمثل الحماية والأمان والثقة بالنسبة للمودعين، حيث إن نسبة رأس المال إلى الودائع تؤثر على مقدار المخاطرة التي يمكن أن يتحملها البنك كما أنه يمثل غطاء لامتصاص الخسائر المتوقعة، حيث تعتمد هذه البنوك بصورة أساسية على رأس مالها الذي تقوم باستثماره مباشرة في المشروعات الإنتاجية ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الكبير وطويل الأجل.[4]

---

[1] بن الناصر فاطمة، **تسير مخاطر صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008-2009، ص26.

[2] إبراهيم محمد خريس وآخرون، **مرجع سابق**، ص191.

[3] نوال بن عمارة، **مرجع سابق**، ص47.

[4] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **مرجع سابق**، ص112.

ويشكل عادة نسبة ضئيلة من مصادر أموال البنك لأن الحجم الأكبر من مصادر الأموال تأتي عن طريق الإيداع بأشكاله المختلفة.[1]

2- الاحتياطات:

تتمثل في الأموال المقتطعة من الأرباح الصافية للبنك، وتعتبر بمثابة ضمان للمودعين تتسم بالمرونة وقابلية التعديل باعتبار أن البنك يستطيع الإضافة إليها أو الخصم منها، وقد تكون إجبارية (قانونية)، اختيارية، نظامية...الخ.[2]

3- الأرباح المحتجزة:

تمثل الأرباح المحتجزة تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع، وهي تمثل أيضا حقا من حقوق الملكية أي تخص المساهمين، ومن ثم فلا يجب اقتطاعها إلا مما يخص المساهمين، حيث تلجأ الإدارة في البنك الإسلامي أحيانا إلى احتجاز جزء من أرباحها وترحيلها إلى سنوات قادمة يطلق عليها الأرباح المرحلة أو الأرباح غير الموزعة، وهذه الأرباح التي يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها بعد ذلك.[3]

4- مصادر داخلية أخرى:

وتتمثل المصادر الداخلية الأخرى للأموال في البنوك الإسلامية في:[4]

- **المخصصات:** تمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الداخلية للبنوك الإسلامية وذلك من فترة تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها الغرض الذي أنشئ من أجله، وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص استهلاك الأصول الثابتة.

- القروض الحسنة من المساهمين والتأمين المودع من قبل الزبائن كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان، وقيمة تأمين الخزائن الحديدية.

ثانيا: المصادر الخارجية

وهي المصادر التي يتم الاعتماد فيها على أموال الغير، وتتكون بشكل رئيسي من حسابات الودائع والتي تشكل المصدر الأهم للتمويل الخارجي، وتنقسم هذه الحسابات في البنوك الإسلامية إلى:

---

[1] موسى عمر مبارك أبو محيميد، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص49.

[2] الطاهر بعداش، أحمد رجراج، **المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في البنوك الإسلامية**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد20 العدد02، 2016، ص94.

[3] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **مرجع سابق**، ص116.

[4] ابراهيم محمد خريس وآخرون، **مرجع سابق**، ص195.

1- الودائع تحت الطلب "الحسابات الجارية":

وهي الحسابات التي يحق لأصحابها السحب والإيداع منها في أي وقت يشاء، سواء نقدا أو عن طريق الشيكات أو التحويلات البنكية ولا تستحق أية أرباح ولا تتحمل أية خسائر، ويلتزم البنك بدفع الرصيد كامل للمتعامل عند طلبه، وهي الحسابات الدائنة التي تكون مهيأة للسحب والإيداع بلا قيد ولا شرط ويسمح فيها باستعمال الشيكات وغيرها من وسائل السحب والتصرف بالحساب وذلك حسب شروط معينة وتمثل سندا هاما لنشاط البنك وذلك بإتاحة التمويل قصير الأجل والاحتياجات التمويلية الطارئة والملحة لذوي الأنشطة الإنتاجية، وتمثل أيضا عنصرا هاما من عناصر السيولة لمشروعات البنك الاستثمارية والتي قد يعوزها من وقت لأخر احتياجات تمويلية قصيرة الأجل، ويسمح البنك لأصحابها بالحصول على القروض الحسنة تتجاوز أرصدتهم الجارية (سحب على المكشوف).[1]

2- ودائع الاستثمار "حسابات الاستثمار":

وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدى البنوك الإسلامية بهدف الحصول على عائد، نتيجة قيام البنوك الإسلامية باستثمار تلك الأموال، وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية (الغرم بالغنم)*، وتعد ودائع الاستثمار أهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية، وتبلغ نسبتها في بعض البنوك من 8% إلى 29% من إجمالي مصادر الأموال في البنوك الإسلامية، وتأخذ ودائع الاستثمار أو حسابات الاستثمار صورة عقد المضاربة المشتركة بين المودعين وبين البنوك الإسلامية، وتقوم البنوك بموجبه باستثمار هذه الأموال مقابل نسبة من الربح تحصل عليها، ويجب أن تحدد النسبة مقدما في العقد، وهي حصة شائعة في الربح غير محددة بمبلغ معين، وتعد هذه النسبة عائد العمل للبنك كمضارب في الأموال.[2]

3- الودائع الادخارية:

تشجع البنوك الإسلامية على الادخار والتوفير واستقطاب المدخرين لديها من خلال قبول هذا النوع من الودائع للعملاء وتشجيع صغار المدخرين، حيث تعمل هذه البنوك على تقديم الحوافز لهم وذلك من خلال تحقيق عوائد على الأموال المدخرة وفق عقد المضاربة معهم، مع حق المودعين بالسحب من ودائعهم في أي وقت شاءوا، لذا فهذه الودائع تجمع بين خصائص الودائع تحت الطلب من حيث القدرة على السحب منها في أي وقت، والودائع الاستثمارية من حيث إمكانية الحصول على عائد متغير، وتنقسم الوديعة الادخارية في البنوك الإسلامية إلى قسمين:[3]

---

[1] موسى عمر مبارك أبو محيميد، **مرجع سابق**، ص50.

* أي أن التكاليف والخسارة التي تحصل من الشيئ تكون على من ينتفع به شرعا، أي أن من ينال نفع شيئ يجب أن يتحمل ضرره.

[2] يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2014، ص73.

[3] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية**، ط4، دار المسيرة، عمان، الأردن،2017، ص ص: 194-195.

- الجزء القابل للسحب النقدي.

- الجزء المتبقي من الوديعة لغايات الاستثمار العام.

وينظر البنك الإسلامي إلى الجزء الأول كأنه أمانة مضمونة قابلة للرد وقت ما شاء المودع، والجزء الثاني كوديعة استثمارية ثابتة مشروطة بعقد المضاربة يستخدمها البنك في استثماراته بهدف تحقيق ربح لصغار المدخرين وبالتالي تعظيم أموالهم بطرق مشروعة.

4- صكوك الاستثمار:

يمكن للبنوك الإسلامية إصدار أنواع مختلفة من صكوك التمويل الإسلامية* التي تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف توفير موارد مالية للبنك تساعده في تحقيق أهدافه وتمكنه من إنجاز مشروعاته، ويمكن النظر إلى هذه الصكوك الإسلامية كبديل عن شهادات الإيداع التي تصدرها البنوك التقليدية.[1]

وهناك مصادر أخرى بالإضافة إلى التي تم ذكرها في جانب المصادر الخارجية للأموال في البنك الإسلامي، وتتمثل هذه المصادر في أموال الزكاة، والهبات والتبرعات، والودائع العينية.[2]

الفرع الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية وعلى العكس من البنوك التقليدية التي تستخدم معظم أموالها في عمليات الإقراض، تستخدم الأموال المتاحة لها في مجالات متعددة تتمثل فيما يلي:[3]

1- تكوين الاحتياطي النقدي لمتطلبات السيولة اللازمة لمقابلة طلبات السحب على الودائع وخصوصا الطلبات من قبل أصحاب الودائع الجارية.

2- توظيف الأموال في مجالات إنتاجية واستثمارية متعددة وهذا التوظيف يأخذ صورة أو أكثر من صور التوظيف التالية: الاستثمار المباشر، المشاركة المنتهية بالتمليك، المضاربة، البيع بالمرابحة، البيع التأجيري، الإستصناع...الخ.

---

* هناك عدة أنواع من صكوك الاستثمار تصدرها البنوك الإسلامية من بينها: " صكوك زيادة رأس مال البنك المؤقتة، صكوك المشاركة في العائد أو صكوك الوكالة الاستثمارية العامة، صكوك إيداع إسلامية لآجال متوسطة، صكوك الاستثمار القطاعية المحددة، صكوك استثمار في مشروع معين".

[1] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق الذكر**، ص197.

[2] محمد عبد الحميد عبد الحي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية "دراسة مقارنة"**، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص14.

[3] **المرجع نفسه**، ص15-16.

المطلب الرابع: أدوات التمويل في البنوك الإسلامية

لتمويل المشاريع تستخدم البنوك الإسلامية صيغ تمويلية عديدة منها القائمة على الملكية، وأخرى قائمة على المديونية.

أولا: صيغ التمويل القائمة على الملكية

1- التمويل بالمضاربة:[1]

1-1 تعريف المضاربة: المضاربة هي اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله ويسمى رب المال، ويبذل الآخر جهده وعمله في تقليب المال والاتجار فيه ويسمى رب العمل، على أن يوزع الربح بينهما بحسب الاتفاق، وتكون الخسارة على رب المال وحده ولا يتحمل رب العمل شيئا منها إذ يكفيه ضياع جهده ووقته وعمله، وأما إذا لم تحقق المضاربة لا ربحا ولا خسارة، فإن لرب المال رأس ماله ولا شيء لرب العمل.

1-2 أنواع المضاربة: تنقسم المضاربة بحسب عدد المشاركين فيها إلى نوعين، هما:

- **المضاربة الثنائية:** وهي عقد بين اثنين فقط هما رب المال والمضارب بالعمل.

- **المضاربة الجماعية أو المتعددة:** وهي عقد بين مجموعة من أصحاب الأموال من جهة ومجموعة من أصحاب العمل من جهة ثانية.

2- التمويل بالمشاركة:[2]

فيها يمكن للبنوك أن تقوم بعملية التمويل عن طريق المشاركة، وهذه تشمل مختلف الحالات التي يدخل البنك كشريك ممول في مشروع ما، وذي دخل متوقع ويختلف مقدار التمويل وشروط المشاركة من مشروع إلى أخر، وهي تختلف عن المضاربة لأن كل من البنك والمستثمر مسؤولان عن الربح والخسارة بنسبة مساهمة كل منهما في رأس المال أو حسب الاتفاق المبرم بينهما، وغالبا ما تلجأ البنوك الإسلامية إلى صيغة المشاركة في التجارة الخارجية عند فتح الاعتمادات المستندية بدلا من المرابحة، ويمكن تقسيم المشاركات إلى:

- **المشاركة الثابتة المستمرة:**

يكون البنك شريكا في المشروع طالما أنه موجود يعمل، وهذا النوع يجب أن يوضع في الإطار القانوني الذي يكفل له الاستمرار، وعند ذلك تحدد العلاقة بين الأطراف في ضوء القواعد القانونية الواردة على مثل هذه الأشكال القانونية وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

---

[1] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص ص:215-217.

[2] إبراهيم محمد خريس وآخرون، **مرجع سابق**، 2010، ص202.

- المشاركة المنتهية بالتمليك:

هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل البنك في ملكية مشروع ما دفعة واحدة أو على دفعات، حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية، وربما يميل إلى هذا النوع كثير من طالبي التمويل ممن لا يرغبون في استمرار مشاركة البنك وإطلاقه لفظ "المشاركة المتناقصة" يشير إلى تبني وجهة نظر البنك الذي يمول، حيث أن مشاركته تتناقص كلما استرداد جزء من تمويله، وأن البعض يطلق على نفس النوع "المشاركة المنتهية بالتمليك".

3- التمويل بالمزارعة:[1]

المزارعة عقد من عقود المشاركة، وهي لغة من الزرع أي الإنبات وهو المعنى الحقيقي للمزارعة، وأما معناها المجازي يعني طرح الزرع أي إلقاء البذر على الأرض، وفي الاصطلاح هي عقد على الزرع، حيث يتم دفع الأرض لمن يعمل عليها والزرع بينهما، ويتم معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها، أي بحصة معلومة وبأجل معلوم، وبالتالي هي عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالمزارعة بحيث يكون الناتج مشتركا، ولكن حسب حصص معلومة لكل منهم ولأجل محدد وقد تكون الأرض والبذر من المالك والعمل من العامل المزارع، وقد تكون الأرض فقط من المالك والبذر والعمل من المزارع، ويتضح أن عقد المزارعة يتضمن ثلاث عناصر أساسية هي:

- الأرض الصالحة للزراعة.
- العمل الزراعي.
- رأس المال العامل للزراعة من بذر وسماد وآلات وأدوية.

4- التمويل بالمساقاة:[2]

4-1- تعريف المساقاة: تعرف المساقاة على أنها " اتفاق بين طرفين يقوم أحدهما بمهمة سقي مزروعات الطرف الأخر في الاتفاق وبذات الأشجار والبساتين "النخيل أو الفواكه وغيرها" وقسمة الحاصل بينهما وحسب الاتفاق بينهما، أي أن من يتولى مهمة السقي يحصل على حصة محددة ومتفق عليها من ناتج الأشجار مسبقا وعند العقد".

4-2- أركان المساقاة:

- توفر الأهلية في المتعاقدين.
- أن يكون الناتج مشروعا، والعائد محددا بنسبة معلومة من الثمر المشاع كالنصف أو الثلث.

---

[1] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص ص:273-276.

[2] فؤاد بن حدو، **الاقتصاد الإسلامي**، ط1، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص413.

-أن تكون المساقاة على الشجر معلوم بالرؤية أو بالصفة التي لا خلاف عليها.

ثانيا: صيغ التمويل القائمة على المديونية

1- التمويل بالمرابحة:[1]

1-1 تعريف المرابحة:

هو البيع برأس المال وربح معلوم وعادة ما يعرف بيع المرابحة للأمر بالشراء بأنه بيع السلعة بالثمن الذي اشتريت به مع زيادة معلومة سواء كانت منسوبة إلى رأس المال أو محددة بمبلغ معين، ويتم هذا النوع من التعامل عندما يطلب العميل من البنك أن يشتري له بضاعة ما ويعده عند شرائها منه بربح معلوم ووقت معلوم لدفع القيمة.

وهنا تكون المبادرة من الراغب في الشراء حيث يطلب ممن يملك المال شراء السلعة مقابل ربح يتفق عليه، لهذا سميت بالمرابحة.

1-2- شروط بيع المرابحة:

يشترط في بيع المرابحة ما يشترط في البيع بصفة عامة، وإن اختصت بشروط هي:

- أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري.
- أن يكون الربح معلوما لأنه بعض الثمن.
- أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال وهو شرط جواز المرابحة على الأقل.
- ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا.
- أن يكون العقد الأول صحيحا، فلو كان فاسدا لم تجري المرابحة.

2- التمويل بالتأجير التمويلي:[2]

وهو اتفاق قطعي لا رجوع فيه بين البنك وعميله، حيث يشتري فيه الأول -أصلا ما- يؤجره للثاني بمدة معينة خلال العمر الاقتصادي للأصل.

وللعميل الحق الكامل في استخدام الأصل في مقابل دفع أقساط إيجارية محددة، وفي نهاية المدة المتفق عليها يعود الأصل إلى البنك، وهنا يفصل بين الملكية القانونية وهي من حق البنك، والملكية الاقتصادية وهي من حق المستأجر، ويضمن البنك ماله ببقاء الأصل في ملكه، وربحه ممثلا في التدفقات النقدية على مدى مدة الإيجار غير القابلة للإلغاء.

[1] إبراهيم محمد خريس وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص: 203-204.

[2] أشرف محمد دوابه، **صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية**، ط2، دار السلام، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص: 19-20.

3- التمويل بالسلم[1]

3-1- تعريف:

هو عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة معينة في الحال على أن يتم استلام السلعة لاحقا، أي بموعد معين، ومن ثم فإن الثمن يدفع عاجلا والسلعة أجالا، أو هو بيع موصوف في الذمة ببدل يتم دفعه فورا.

3-2- شروطه:

- أن يكون البدلين من الأموال الحلال ومصدرهما حلال، وأن لا يتم استخدامهما إلا في الحلال.
- شروط تسليم الثمن، أي استلام المال (الثمن) عند إتمام العقد وفي مجلس العقد.
- شروط التأجيل في بيع السلم، أي تأجيل تسليم السلعة المباعة التي يتم استلام ثمنها في مجلس العقد.
- شرط أن يكون المسلم فيه "السلعة" دينا في ذمة البائع، حتى يقوم البائع بتسليمها إلى أصحابها.
- ضرورة معرفة مواصفات السلعة "المسلم فيه".
- ضرورة توفر القدرة على تسليم السلعة في الوقت المحدد لتسليمها.
- ضرورة أن لا يكون عقد بيع السلم معلقا بشرط معين.

4- التمويل بالإستصناع:

الإستصناع عقد بيع في المستصنع (المشتري) والصانع (البائع) بحيث يقوم الثاني بصناعة سلعة موصوفة (المصنوعة)، والحصول عليه عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع وتكلفة العمل من الصانع، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وكيفية سداده.[2]

ويكون الإستصناع بالصيغتين التاليتين:[3]

- **الإستصناع العادي:** حيث يقوم البنك في هذه الحالة بصناعة السلعة محل العقد بنفسه.
- **الإستصناع الموازي:** وهو أن يعقد البنك بخصوص السلعة الواحدة عقدين، أحدهما مع العميل طالب السلعة، يكون البنك فيه دور الصانع، والآخر مع القادر على الصناعة، ليقوم بإنتاج سلعة مطابقة للمواصفات والتصاميم والشروط، ويكون للبنك هنا دور المستصنع.

وتكمن أهمية هذه الصيغة في تمويل البنك للمشاريع الصناعية، فيعمل على تشغيل الطاقة الإنتاجية العاطلة عند بعض عملائه الصناعيين.

---

[1] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، ط1، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2006، ص ص:225-239.

[2] نوال بن عمارة، **مرجع سابق**، ص50.

[3] الطاهر بعداش، أحمد رجراج، **مرجع سابق**، ص97.

5-البيع لأجل:

5-1- تعريف البيع لأجل:

يعتبر البيع لأجل شكل من أشكال البيع، أي مبادلة مال بمال على سبيل التملك، أي أنه يتضمن بائع ومشتري، وثمن السلعة المباعة (المشتراة)، وهذا الشكل يتضمن استلام السلعة عاجلا من قبل المشتري أي في الحال، ويقوم بدفع ثمنها للبائع بعد فترة معينة من الزمن.[1]

5-2- شروط البيع لأجل:

يتضمن البيع لأجل عدة شروط منها:[2]

- أن لا تكون السلعة المباعة وثمنها من الأصناف الربوية التي لا يجوز بيع بعضها ببعض بالأجل.
- لا يحق للبائع في بيع الأجل المطالبة بالسداد قبل التاريخ المحدد له في العقد.
- اشتراط تسليم السلعة المباعة في بيع الآجل فورا وحال التعاقد، لأن الثمن هو المؤجل في البيع هذا.
- لا يجوز للبائع أن يشتري ما باعه بأجل، بثمن نقدي أقل.
- لا يجوز للمشتري أن يشتري السلعة بثمن مؤجل، ثم بيعها بثمن معجل أقل، للحصول على النقود.

ثالثا: القرض الحسن

وهو قرض بدون فائدة تقدمه البنوك الإسلامية للأفراد وتقوم به لأغراض إنسانية أو خيرية على أن يتم السداد خلال فترة تحدد من قبل الطرفين، دون أن يحصل البنك الإسلامي على أي أرباح نظير هذا القرض، والمفروض أن هذا القرض لا يستخدم في التجارة.[3]

المبحث الثاني: أساسيات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

تتنوع المخاطر وأشكالها تبعا لاختلاف طبيعة النشاط الممارس في البنوك التقليدية عامة والإسلامية خاصة، وتعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر المشتركة بين البنوك التقليدية والإسلامية، باعتبارها ركيزة العمل البنكي مما جعل البنوك تعطي اهتماما كبيرا بإدارة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها، ومن خلال ما سبق تطرقنا إلى طبيعة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية، ومخاطر الائتمان في أدوات التمويل الإسلامية وعرض مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية، وعمليات إدارتها.

---

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، 2006، ص ص:353-358.

[2] بن حدو فؤاد، **البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية**، ط1، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص:156-157.

[3] كريمة السخري، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، قسنطينة، الجزائر، 2016-2017، ص10.

المطلب الأول: طبيعة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

تعتبر مخاطر الائتمان من صلب العمل المالي والبنكي ولا تنفك عنه، وهي غالبا ما تنتج عن علاقة تعاقدية قائمة على علاقة الدائن مع المدين، أو ما يعرف بمنح الائتمان مهما كانت طبيعته أو شكله.

الفرع الأول:مفهوم الائتمان البنكي

أولا: تعريف الائتمان البنكي

يعرف الائتمان على أنه" عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل ربح أو عمولة معينة ومحددة أن يمنح عميلا (فرد أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو تمويل العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير".[1]

ويعرف أيضا "على أنه واسطة التبادل بين البائع (الممول) والمشتري (طالب التمويل) التي تتمتع بقبول محدود، وبذلك فإن الائتمان هو الوسيلة التي تسهل عملية التبادل بانتقال القيمة من البائع إلى المشتري، وبعد مدة من الزمن، الذي يمثل الأجل المتفق عليه، فإن على المشتري (طالب التمويل) إعادة القيمة المستلمة على شكل دفعات".[2]

ثانيا: علاقة الائتمان بالمخاطرة

إن كل عملية ائتمان تمثل إيرادات متوقعة في المستقبل وكل ائتمان يتضمن مخاطر عدم استيفاء مستحقاته المالية، سواء بصفة كلية أو بصفة جزئية عند تاريخ الاستحقاق، وإن كل ائتمان مقرون بمستوى من المخاطر، والائتمان والمخاطرة متلازمان في كل مكان وزمان، وتحليل ذلك هو أن الإيرادات –باستثناء المعاملات فورية التحصيل– المتوقع حدوثها، أو على الأقل تحصيل رأس المال الأصلي تحدث في المستقبل، وأحداث المستقبل في علم الغيب، وعملية التنبؤ مهما كانت درجة التأكيد فيها إلا انه يشوبها مستوى معين من عدم التأكد، ومهما توفرت المعلومات اللازمة لعملية التنبؤ تكون غير كافية، مما يعني أن احتمال حدوث تقلبات في العوائد يبقى مطروحا في جميع الحالات، واحتمال تدهور الحالة المالية للعميل وتعثره عن السداد أمر وارد الوقوع، خاصة وأننا نعيش اليوم في ظل عالم سريع التغير، والتقلبات فيه

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2002، ص18.

[2] عدنان تايه النعيمي، **إدارة الائتمان**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص ص:21–22.

متسارعة بوتيرة كبيرة، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بحركة الأموال، مما يجعل في الغالب احتمال تحقق الأرباح كاحتمال وقوع الخسارة.[1]

ونستنتج من التحليل السابق أن وظيفة الائتمان في شتى الأحوال مقرونة بمستوى من المخاطرة، ويمكن القول: "أن المخاطرة هي لب العمل البنكي".

الفرع الثاني: تعريف المخاطر الائتمانية

قبل التطرق لتعريف المخاطر الائتمانية يجدر بنا تعريف المخاطر وبعدها نتطرق لتعريف المخاطر الائتمانية.

أولا: تعريف المخاطر

تعرف المخاطرة بأنها "احتمال وقوع خسارة، ويقوم هذا التعريف على الاحتمالية، والاحتمالية تعبير رياضي تتراوح قيمته بين(0-1) فإذا كانت درجة الاحتمال تساوي صفر، فهذا يعني أن هذا الخطر مستحيل الحدوث، وإذا كانت درجة الاحتمال تساوي واحد فهذا يعني أن هذا الخطر مؤكد الحدوث، أما إذا كانت درجة الاحتمال أكبر من صفر وأقل من واحد صحيح، فهذا يعني أن الخطر محتمل الحدوث".[2]

وتعرف أيضا "احتمال عدم الحصول على العائد المتوقع، حيث أنه كلما زاد العائد المتوقع كلما صاحبه درجة مخاطرة أعلى، وكلما قل العائد المتوقع كلما قلت درجة مخاطرته"، وبالنسبة للبنك الإسلامي، تعني المخاطرة الهلاك الكلي أو الجزئي أو انخفاض قيمة الأصل الاستثماري،[3] ويمكن قياس درجة المخاطرة لأي أصل أو مشروع استثماري من خلال مجموعة من المؤشرات التالية:

المجموعة الأولى: المؤشرات الإحصائية

وهي المؤشرات التي تعتمد على درجة التشتت في قيم التدفقات المالية الداخلة للبنك ومن أهم هذه الأدوات:[4]

1- الانحراف المعياري: وهو مقياس إحصائي لانتشار توزيع العوائد المحتملة حول قيمتها المتوقعة.

2- معامل الاختلاف: يكون الانحراف المعياري مقياسا مناسب للمخاطرة عند المقارنة بين مشروعين، و تكون القيمة المتوقعة بينهما متساوية، ولكن عندما تختلف القيم المتوقعة للمشاريع، يكون معامل الاختلاف هو مقياس المخاطرة المناسب بين درجة المخاطرة بوحدة من العائد.

3- معامل بيتا: يقيس مخاطرة السهم بالنسبة لمخاطرة السوق.

---

[1] بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، 2012، ص99.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص25.

[3] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص421-422.

[4] سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، ط1، دار الراية، عمان، الأردن، 2009،ص:253-255.

4- التوزيعات الاحتمالية: وهي تتبع سلوك التدفقات وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى المخاطر.[1]

المجموعة الثانية: مؤشرات التحليل المالي

هي المؤشرات التي تحلل قيمة العميل سواء الفرد أو الشركة من خلال استخدام مجموعة من النسب المالية والأدوات المالية المركبة أهمها: نموذج (Z) لقياس الاستقرار المالي للبنك والنسب المالية كنسب المديونية، والتداول، والرافعة الكلية، ونسب رأس المال العامل. [2]

ويمكن توضيح شرح أكثر للنموذج **z:**

النموذج الكمي z-Score لقياس الاستقرار المالي والسلامة المالية:

يعبر الاستقرار المالي عن حالة الأمان البنكي التي تكون مصحوبة بمستوى أرباح مستقرة، ويمكن قياس الاستقرار المالي للبنوك عبر مؤشرz-Score[3]، حيث يعتبر هذا المؤشر أهم المقاييس الحديثة التي تستخدم لقياس درجة الاستقرار المالي للبنوك، وأن هذا المؤشر يزداد مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال، في حين أنه ينخفض حين يكون هناك عدم استقرار في العوائد، والذي يظهر من خلال ارتفاع قيم الانحراف المعياري للعائد على الأصول، وكلما كانت قيمة هذا المؤشر أعلى فإن البنك في حالة استقرار مالي[4]، ويحسب بالعلاقة التالية:[5]

$$\mathbf{Z=(K+\mu\, ROA/\delta ROA)}$$

حيث: **K=E/TA**: تمثل حقوق المساهمين+ الاحتياطات القانونية والعامة/ إجمالي الأصول.

ROAμ : متوسط العائد على الأصول(ROA)

(ROAδ): الانحراف المعياري للعائد على الأصول (ROA) وتقيس مدى التذبذب في العوائد على الأصول.

إن مؤشر الاستقرار الماليz-Score هذا يطبق في البنوك التقليدية، حيث إذا كانت قيمة $Z< 1.81$ فإن البنك في حالة خطورة عالية، وإذا كانت $1.81< Z < 2.99$ فإن البنك في حالة خطورة متوسطة، اذا

---

[1] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص ص: 264.

[2] المرجع نفسه، ص265.

[3] رانيا زرير، **مدى ملاءة مؤشرz-Score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد38، العدد01، 2016، ص.310

[4] تلي فريدة، بن بريكة الزهرة، **استخدام النموذج الكميz-Score لقياس الاستقرار والسلامة المالية المصرفية**، مجلة العوم الإنسانية، العدد الثامن، 2017، ص222.

[5] Kabir, Nurul. and Worthington, Andrew C. and Gupta, Rakesh. **Comparative Credit Risk in Islamic and Conventional Banks**, 2014, P10.

كانت $Z > 2.99$ فان البنك هنا ضعيف الخطورة، واذا كان هذا الكلام صحيح بالنسبة للبنوك التقليدية، فإن حساب المؤشر للبنوك الإسلامية يحتاج إلى إعادة النظر وذلك مراعاة لخصوصية العمل البنكي الإسلامي، وانطلاقا من المعادلة السابقة الخاصة بالنموذج z–Score والمطبق في البنوك الإسلامية يمكن تعديله إلى نموذجين هما: [1]

1- نموذج الاستقرار والسلامة z–Score للبنوك الإسلامية الخاص بأصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح:

يهدف إلى قياس درجة الاستقرار في العوائد لأصحاب هذه الحسابات، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$ISLB(Z)PSIA=\frac{\left(\frac{R_{psia}}{A_{psia}}\right)*100+E/A_{psia}}{\delta\left\{\left(\frac{R_{psia}}{A_{psia}}\right)*100\right\}}$$

حيث:

ISLB(Z)PSIA: مؤشر الاستقرار والسلامة المالية للبنوك الإسلامية والخاص بحسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح.

R_{psia}: صافي العوائد المتحققة لأصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح.

A_{psia}: حجم الأصول الممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح.

E/A_{psia}: نسبة حقوق ملكية أصحاب البنك إلى إجمالي حجم الأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح.

$\delta\left\{\left(\frac{R_{psia}}{A_{psia}}\right)*100\right\}$: الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول الخاص بأصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح.

2- نموذج الاستقرار والسلامة z–Score للبنوك الإسلامية الخاص بأصحاب أسهم رأس المال أو الراغبين بالاستثمار في هذه الأسهم:

يهدف إلى قياس درجة الاستقرار في العوائد المتحققة لحملة أسهم البنك الإسلامي والمستثمرين فيها.

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$ISLB(Z)_{sharH.Invest}=\frac{\left(\frac{\mathrm{R_{sharH.imest}}}{A_{\mathrm{sharH.imest}}}\right)*100+\mathrm{E}/A_{\mathrm{sharH.imest}}+u\ Annal/Rsharhinvest}{\delta\left\{\left(\frac{\mathrm{R_{sharH.imest}}}{A_{\mathrm{sharH.imest}}}\right)*100\right\}}$$

[1] تلي فريدة، بن بريكة الزهرة، **مرجع سابق**، 223-226.

حيث:

$ISLB(Z)_{sharH.Invest}$: نموذج الاستقرار والسلامة المالية الخاص بأصحاب أسهم رأس المال (حقوق الملكية).

$\mathbf{R_{sharH.imest}}$: صافي العوائد المتحققة من قبل أصحاب حقوق الملكية.

$\boldsymbol{A_{sharH.imest}}$: حجم الأصول الممولة من قبل أصحاب رأس حقوق الملكية.

$\mathbf{E_{/A_{sharH.imest}}}$: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول الممولة من أصحاب حقوق الملكية .

$\boldsymbol{u\ Annal/Rsharhinvest}$: متوسط معدل النمو السنوي في صافي الأرباح الخاصة بأصحاب حقوق الملكية.

$\boldsymbol{\delta}\left\{\left(\frac{\mathbf{R_{sharH.imest}}}{\boldsymbol{A_{sharH.imest}}}\right) * \mathbf{100}\right\}$: الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول الخاص بأصحاب حقوق الملكية.

ثانيا: تعريف المخاطر الائتمانية

هناك عدة تعاريف للمخاطر الائتمانية حيث أنها:

من المخاطر الأكثر شيوعا في القطاع البنكي، وأكثرها أهمية مقارنة بالمخاطر الأخرى التي تواجه العمل البنكي،[1] فالمخاطرة الائتمانية هي تلك الخسائر التي تحدث للبنك نتيجة عن عدم قدرة العميل على سداد الائتمان، وتعزى المخاطر الائتمانية إلى عدة عوامل منها داخلية وخارجية كضعف إدارة الائتمان والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية".[2]

وتعرف أيضا " هي تلك المخاطر المفترضة والمتمثلة في عدم تأكد البنك من قيام العميل بسداد الائتمان الذي حصل عليه في موعد استحقاقه".[3]

وتعرف كذلك بأنها " مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، وللمخاطرة الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة".[4]

كما عرفت لجنة بازل المخاطر الائتمانية على أنها " فشل إمكانيات العملاء في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية للطرف الآخر وفقا للشروط المتفق عليها، ومن الأسباب الرئيسية للصعوبات المالية علاقتها المباشرة بمستوى التراخي الائتماني للعملاء، نتيجة لافتقاره إلى إدارة جيدة لمخاطر المحفظة الائتمانية".[1]

---

[1] بن إبراهيم الغالي، **مرجع سابق**، ص94.

[2] رشاد نعمان شايع العامري، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص505.

[3] طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعية الجديدة، مصر، الإسكندرية، 2007، ص339.

[4] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، دون طبعة، الدار الجامعية، إسكندرية، مصر، 2003، ص197.

وكتعريف شامل للمخاطر الائتمانية وهي "المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية، والناتجة عن عدم قدرة العملاء على السداد عند تاريخ الاستحقاق، أي عدم الوفاء بالإلتزمات التعاقدية المتفق عليها في العقد، ويترتب على ذلك خسائر تلحق بالبنك وذلك لافتقاره لإدارة جيدة مختصة بهذا النوع من المخاطر الائتمانية".[1]

الفرع الثالث: صور المخاطر الائتمانية

تعد المخاطر الائتمانية التي تنشأ بسبب حالات العسر المالي التي يتعرض لها العميل والتي تحد من قدرته على السداد، ورغم اهتمام إدارة الائتمان بالمخاطر الائتمانية كحالة فإنها تهتم أيضا بصور هذه المخاطر الائتمانية والتي يمكن تحديدها فيما يلي وفقا لمصادرها:[2]

1- المخاطر المتعلقة بالعميل: تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل، ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي، وسبب حاجته إلى الائتمان.

2- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل: ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

3- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل، فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية.

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

5- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك على متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعته للتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة، ومن الأخطاء التي تحصل وتسبب درجة من المخاطر وتزيد المخاطر الائتمانية هو عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل والتي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

6- المخاطر المتصلة بالغير: وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل طالب الائتمان وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم، مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالية.

---

[1] عبد السلام محمد خميس، محمد عبد الوهاب العزاوي، **نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي**، ط1، دار الذاكرة، بغداد، العراق، 2014، ص84.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص ص: 179-180.

المطلب الثاني: مخاطر الائتمان في أدوات التمويل الإسلامية

كما في المؤسسات المالية التقليدية، تواجه المؤسسات المالية الإسلامية مخاطر ائتمان في معظم أدوات التمويل التي تعمل بها، وفيما يلي أهم مخاطر الائتمان في صيغ التمويل الإسلامية:

1- مخاطر الائتمان في المضاربة والمشاركة:[1]

إن العديد من الدراسات العلمية والكتابات حول السياسات تذهب إلى أن قيام البنوك الإسلامية بتوظيف الأموال على أساس المشاركة والمضاربة أفضل من استخدامها وفق صيغ العائد الثابت مثل المرابحة والإجارة والإستصناع، وفي الواقع فإن استخدام البنوك الإسلامية لصيغ المشاركة والمضاربة هو في أدنى الحدود، ويعود ذلك للمخاطر الائتمانية العالية المرتبطة بهذه الصيغ.

حيث تزيد المخاطر الائتمانية المتوقعة في صيغ المشاركة والمضاربة بسبب حقيقة عدم وجود مطلب الضمان والانتقاء الخاطئ للزبائن وبسبب ضعف كفاءة هذه البنوك في تقييم المشروعات، ومن ثم فإن الترتيبات المؤسسية مثل المعاملة الضريبية ونظم المحاسبة والمراجعة والأطر الرقابية جميعها لا تشجع التوسع في استخدام هذه الصيغ من قبل البنوك الإسلامية.

2- مخاطر الائتمان في عقود المرابحة:

تختلف طبيعة المخاطر الائتمانية في عقود المرابحة عن المخاطر الائتمانية في عقود المضاربة والمشاركة حيث أن مستواها واحتمال حدوثها أقل، وتنشأ المخاطرة الائتمانية في عقود المرابحة من خلال ثلاثة مصادر، هي:[2]

- في حالة رفض العميل التوقيع على عقد المرابحة للسلعة قبل تسليم السلعة من قبل البنك، في هذه الحالة يقوم البنك بإعادة بيع السلعة إلى طرف ثالث، وقد يتعرض البنك إلى مخاطر إذا باعها بأقل مما اشتراها.
- تكمن في حالة وجود عيب في السلعة فإن العميل يرفض السلعة ويقوم بإرجاعها للبنك، وفي هذه الحالة يكون من حق البنك الرجوع إلى البائع الأصلي ورد السلعة، وهنا تكمن المخاطرة في حالة رفض البائع الأصلي رد السلعة وإعادة قيمتها للبنك، وهنا يضطر البنك إلى بيع السلعة مع بيان عيبها بأرخص الأثمان ويتحمل البنك لوحده كامل قيمة الخسارة.
- تنشأ المخاطر الائتمانية في حالة تخلف أو تأخر العميل عن التسديد.

[1] حربي محمد عريقات، **إدارة المصارف الإسلامية**، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2010، ص322-323. (بتصرف)

[2] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص437. (بتصرف)

3- مخاطر الائتمان في التمويل الإيجاري:

يعتبر التمويل الإيجاري أداة مهمة من أدوات التمويل الإسلامي إذ أنها تتمتع بمزايا مهمة للمؤجر والمستأجر معا، و بالنسبة للبنك تعتبر أقل مخاطرة من أدوات التمويل الأخرى (المضاربة، المشاركة)، حيث في التمويل الإيجاري المنتهي بالتمليك معرضا لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بمدفوعات التأجير التي له في ذمة المستأجر، وفي حالة حدوث ضرر على الأصل المأجر بشكل دائم وليس هناك تأمين عليه فإن البنك يتعرض لخسارة تساوي القيمة الدفترية له، وكذلك فإن البنك يتعرض لخسارة في حالة عدم رغبة المستأجر الذي تسلم الأصل المؤجر في تنفيذ العقد.[1]

4- مخاطر الائتمان في عقد السلم:

تطبق البنوك الإسلامية هذه الصيغة بشكل واسع خاصة في مجال الزراعة، إلا أن مخاطر الائتمان في عقد السلم ترجع إلى طبيعة العائد الاحتمالية، ويتمثل العائد الذي يحققه الممول في الفرق بين سعر السلعة سلما وسعر السلعة عند حلول أجل السداد، فإذا كان سعر السلعة عند حلول أجل السداد أعلى من سعرها سلما، فإن الممول يكون قد حقق ربحا من خلال التمويل، أما إذا كان سعر السلعة عند حلول أجل السداد أقل من سعرها سلما فإن الممول يكون قد حقق خسارة، أما إذا تساوى السعران فإن الممول لا يحقق عائدا، بل يكون قد حقق خسارة الفرصة البديلة في تمويل مشروع أخر قد يكون مربحا، وبالتالي فإن الربح الذي يحققه البنك الإسلامي تحكمه مخاطر الأسعار والاضطرابات العامة في السوق كالتضخم.[2]

5- مخاطر الائتمان في الإستصناع:[3]

تعتبر مخاطر التمويل بالإستصناع أشبه بمخاطر التمويل بالسلم، إلا أن البنك يدخل في أغلب الأحيان منذ البداية في عقد إستصناع موازي مع مستصنع أخر لتنفيذ ما طلبه الزبون، وبذلك فإن البنك يكون عبارة عن وسيط بين طرفين، دون أن تكون بينهما علاقة تجمع بينهما، في حين أن البنك قد لا يدخل في البداية في عقد سلم موازي نظرا لاختلاف طبيعة كل عقد.

يقوم البنك وعند استلامه للسلعة محل العقد بدفع الثمن كاملا، في حين يحصل المبلغ على أقساط عند بيع السلعة إستصناعا للزبون.

ومن هنا فإن المخاطرة الائتمانية في عقد الإستصناع تكون من الطرفين:

---

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص: 342-343. (بتصرف)

[2] عبد الناصر براني أبو شهد، **مرجع سابق**، ص ص:190-191. (بتصرف)

[3] حمزة شودار، بالرقي تيجاني، **الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دون طبعة، درا الهدى، الجزائر، الجزائر، 2010، ص354.

– من المستصنع الأول، حينما يعجز عن سداد الأقساط المتفق عليها في العقد، وفي هذه الحالة يتحمل البنك تكلفة تخزين السلعة وتسويقها وبيعها، وربما أن يتعرض إلى خسائر عند بيعها إلى زبون أخر.

– من الصانع إذا لم يتمكن من تسليم السلعة في الوقت المتفق عليه، أو من تسليمها مطلقا، وفي هذه الحالة يتعرض البنك إلى مخاطر عدم السداد.

المطلب الثالث: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر الائتمانية

تعرف إدارة المخاطر على أنها " نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر، أو لكبحها أو السيطرة عليها وضبطها لتخفيف من أثارها إن لم يكن بالإمكان القضاء على مصادرها".[1]

وتعرف أيضا "إدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق: اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه، وتحديد وسائل مواجهته ثم اختيار أنسب وسيلة لمواجهته".[2]

وتعرف كذلك "عملية قياس وتقييم المخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها، تتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى، وتجنبها وتقليل أثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبيعاتها".[3]

وتعرف أيضا " تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمشروع".[4]

وكتعريف شامل لإدارة المخاطر الائتمانية " هي عبارة عن نظام متكامل وشامل يقوم بعملية قياس وتقيم وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية التي تهدد البنوك وإيراداته، حيث يهدف هذا النظام إلى وضع الأساليب والأدوات والطرق للسيطرة أو التحوط والتقليل من هذه المخاطر وضبطها، بأفضل الوسائل وأقل التكاليف."

الفرع الثاني: أهمية إدارة المخاطر الائتمانية

إن أهمية إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها المتمثل في قياس المخاطر الائتمانية من أجل مراقبتها والتحكم فيها، وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي :[1]

---

[1] حربي محمد عريقات، **مرجع سابق**، ص310.

[2] منال هاني، **اتفاقية بازل3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد16، المجلد01، 2017، ص308.

[3] كمال محمود جبرا، **التأمين وإدارة المخاطر**، ط1، الرمال، الأكاديميون للنشر، عمان، الأردن، 2018، ص235.

[4] خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص10.

1- أداة لتنفيذ الإستراتيجية:

تزود إدارة المخاطر الائتمانية البنوك بنضرة أفضل للمستقبل، فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة، وتتبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة مفادها أنه بدونها ستكون عملية تنفيذ الإستراتيجية مقصورة على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالبنك.

2- تنمية الميزة التنافسية :

التعرف على المخاطر الائتمانية مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء، وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة، فإذا لم يقم البنك بالتسعير تظهر تأثيرات معاكسة، بحيث يتقاضى أسعار مبالغ فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة والعكس لذوي المخاطر المرتفعة، وهذا ما يحبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم ذوي المخاطر العالية، مما يؤدي بالمنافسين لجذب هذا الصنف من العملاء من خلال تقديم أسعار أقل.

3- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالإلتزمات :

إن الخسائر التي تحدث هي نتيجة لكل المخاطر، ومخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخسائر القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع.

4- أداة اتخاذ القرار:

إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة، ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.

5- المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير:

إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى ومن عميل لأخر أو عبر وحدات الأعمال، كما أن القدرة على تسعير المخاطر وتحميلها على العملاء يسمح باتخاذ عدة إجراءات على التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطر.

6- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها:

بدون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة تحمل المخاطر، والحل البسيط هو إقراض العملاء ذوي المخاطرة العالية الذين تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسط في المستقبل، ولكن هذه السياسة تقود إلى زيادة فورية في الهوامش، ثم في مرحلة ثانية إلى حالات عجز عن السداد.

[1] حياة نجار- **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2013-2014، ص:78-79.

الفرع الثالث: أهداف إدارة المخاطر الائتمانية

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر الائتمانية هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها،[1] وهناك أهداف أخرى لإدارة المخاطر أهمها:[2]

– تقليل المخاطر الائتمانية بحيث يجب أن تتناسب هذه المخاطر مع طاقة البنك وقدرته على تحقيق الأرباح.

– يتعين أن يهدف البنك إلى إدارة كافة المخاطر الائتمانية والحد منها.

– يجب التقيد بكافة القوانين والتعليمات في كل الأحوال.

– يتعين أن يحاول البنك جاهدا تنويع صيغ التمويل التي يقدمها البنك بشكل جيد.

– يجب أن تتناسب عوائد الائتمان والمخاطر الناجمة عنه على المدى الطويل.

المطلب الرابع: عمليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك لإسلامية

الفرع الأول: مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية

تحتاج إدارة المخاطر الائتمانية إلى مبادئ وأسس لتحقيق وتشكيل الأساس المتين لبناء نظام متكامل لإدارة المخاطر، وهذا راجع إلى حقيقة أن إدارة المخاطر ليست بالعملية البسيطة والسهلة خاصة في البنوك الإسلامية نظرا للطبيعة التي تتمتع بها وتميزها على البنوك التقليدية،[3] ومن بين المبادئ التي تعتمد عليها إدارة المخاطر ما يلي:[4]

– يتعين أن يولي البنك اهتماما كبيرا لمخاطر الائتمان، وتتميز سياسة المخاطر في البنك بنزعة تحفظية بالحكمة والحذر، فالثقة الائتمانية والالتزام والملائمة هي محور العلاقة بين الممول وطالب التمويل، وبدونها لا يمكن أن تقوم علاقة بينهما مهما كانت ربحية أو ثروة طالب التمويل الحالية والمستقبلية.

– يتعين أن يؤكد دليل الائتمان على حسن تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك في العمليات اليومية في هذا المجال، ويتعين مراجعة هذا الدليل بصفة دورية لضمان تقيدها بسياسة البنك الائتمانية.

– منع حدوث خسائر من مخاطر الائتمان، ويتعين أن تكون من الجوانب التي تحضي باهتمام كبير من مسئولي البنك.

– يتأكد البنك دائما لإدارة المخاطر من توفر المصادر الفنية والبشرية المناسبة لتحقيق الهدف.

---

[1] بوطالب عبد الكريم، بن عيسى نجيب، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016–2017، ص17.

[2] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، دون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص129.

[3] الطاهر بعداش، أحمد رجراج، **مرجع سابق**، ص106.

[4] سمير الخطيب، **مرجع سابق**، ص129.

– التأكد من أن صحة إجراءات الموافقات الائتمانية والدفعات والمستندات الائتمانية يتم مراجعتها ومراقبتها بشكل مستمر.

– تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان يجب أن تكون هذه الطرق والأدوات متناسبة مع حجم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها وحجم المخاطر للبنك، وتتقيد كافة مخاطر الائتمان بحدود مناسبة لكل منها وتتم مراقبتها دوريا.

– يتعين أن تتم معالجة صيغ التمويل الصعبة على أساس اعتبارات خاصة وبالتنسيق بين إدارات متابعة الائتمان المختلفة في هذا المجال.

الفرع الثاني: خطوات إدارة المخاطر الائتمانية

تقوم عملية إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك ومنها المخاطر الائتمانية موضوع الدراسة، ويتم ذلك بتطبيق أربعة خطوات أساسية على النحو التالي:[1]

1- تحديد المخاطر:

من أجل إدارة المخاطر لابد ابتداء من تحديده لكل منتج أو خدمة يقدمها البنك التي ينطوي عليها مخاطر، على سبيل المثال نجد المخاطر الائتمانية، ويجب أن تكون العملية مستمرة كما يجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

2- قياس المخاطر:

بعد تحديد المخاطر الائتمانية المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث يجب أن ينظر إليها بأبعادها الثلاثة وهي حجمها، مدتها، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر، وأن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب له درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

3- ضبط المخاطر:

بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجني نتائجهم العكسية، وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات، لتقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

[1] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ط2، أبوظبي، الإمارات، 2010، ص ص:45-46. (بتصرف)

إن على الإدارة أن توازن ما بين العائد والمخاطر وبين النفقات اللازمة لضبط هذه المخاطر، وعلى البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحية.

4- مراقبة المخاطر:

على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر الائتمانية بدقة، وبنفس الأهمية و يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع هذه المخاطر لدى البنك.

على سبيل المثال إذا توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات، وكذلك فإن توقف العميل عن الدفع يترتب عليه حرمان البنك من هامش الربح أيضا على هذا التمويل المقدم، وبشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك، وما هي الاستعدادات المتوفرة لدى البنك للتعامل مع هذه المتغيرات.

الفرع الثالث: العناصر الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية

أن إدارة المخاطر الائتمانية لكل بنك يجب أن يشتمل على العناصر الرئيسية التالية:[1]

1- رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف، وإستراتيجيات، وسياسات، وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية التي تتناسب مع الوضع المالي للبنك، وطبيعة مخاطره الائتمانية ودرجة تحمله للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك المواصفات على كافة مستويات البنك المعني بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة كما أن عليها أن تحدد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها.

2- كفاية السياسات والحدود:

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك، وكذلك من خلال ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، قياسها، تخفيفها، مراقبتها، الإبلاغ عنها والتحكم فيها، ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة البنك.

[1] هيفاء غنية، **إدارة المخاطر المصرفية في ضوء مقررات بازل2و3**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014-2015، ص ص: 26-27.

3- كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:

إن الرقابة الفعالة للمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية.

4- كفاية أنظمة الضبط:

إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص.

المبحث الثالث: تحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية والتحوط منها

يعتبر الائتمان أساس العمل البنكي التقليدي والإسلامي، الأمر الذي جعل من المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي تهدد وجودها واستمرارها، ومن أجل ذلك تسعى البنوك الإسلامية إلى إيجاد أساليب تحوطية منها ما تشترك فيها مع البنوك التقليدية من أجل التقليل من المخاطر والتحكم فيها، ومن خلال ما سبق تطرقنا في هذا المبحث لعناصر قرار منح الائتمان لتحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية، وقياس المخاطر الائتمانية، والتطرق لأهم التقنيات المستخدمة للتحوط من المخاطر الائتمانية، وفي الأخير التحوط من المخاطر الائتمانية في أدوات التمويل الإسلامي.

المطلب الأول: عناصر القرار الائتماني لتحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

تتميز عناصر القرار الائتماني لتحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية بالبساطة والسهولة، وهي لا تختلف عن العناصر المستخدمة في البنوك التقليدية، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

أولا: التحليل على أساس 5' CS

يتعين التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء لإمكان النظر في منحهم التسهيلات في حالة إذا ما توفرت لديهم الجدارة الائتمانية، وتعتبر هذه الأخيرة أحد المبادئ المستقرة التي يتعين توافرها في العميل،[1] ويعتمد هذا التحليل على أساس **5' CS** على تشخيص العناصر التالية:[2]

[1] سمير الخطيب، **مرجع سابق**، ص 144.

[2] خالد أمين عبد الله، **إدارة المخاطر الائتمانية**، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2016، ص ص:43-47.

1- الشخصية (Character):

تشكل شخصية العميل العامل الرئيسي في أي قرار ائتماني، إذ غالبا ما تكون البنوك الراغبة في التمويل اعتمادا على الموثوقية بشخص معين أو بالفريق الإداري أو اسم الشركة، ويمكن الحكم على شخصية العميل بإحدى الطريقتين التاليتين :

* **السجل التاريخي:** يمكن للبنك أن يدرس تاريخ تعامل العميل مع البنك للحكم على ما إذا كان مراقبا جيدا لأمواله في الماضي وإذا لم يكن للعميل حساب مع بنك أخر، فعلى إدارة البنك أن تنتبه جيدا إلى السبب الذي جعل العميل يقرر عدم الطلب من بنكه التمويل المطلوب.

* **المقابلة الشخصية:** يمكن الحكم على شخصية العميل من خلال المقابلة الشخصية، والتي يفضل أن تدعم بزيارة إلى مقر عمله، ومع ذلك فلا يمكن لإدارة البنك أن تستنتج بناءا على المقابلة والانطباع الشخصي أن العميل ذو شخصية جيدة أو قدرة قوية، إذ يجب أن تكون هناك معلومات حقيقية يتم الاعتماد عليها لتقييم صفات العميل من هذه النواحي.

2- رأس المال (Capital):

ويتعلق هذا بمصادر العميل التمويلية، وما إذا كانت هذه مناسبة وملائمة للإبقاء على منشأة الأعمال، حيث لا يتوقع من البنك أن يتحمل مخاطرة رأس مال عندما يقوم بالتمويل، إذ ما أثبت الاستثمار الذي قام به العميل أنه فاشل، ولم يكن للعميل أية أموال شخصية في هذا الاستثمار فإن البنك يتحمل كامل الخسارة إذا لم يستطيع العميل أن يقوم بالسداد، وإذا كان للعميل حصة مالية كبيرة في الاستثمار، فإن الخسائر يتم تحملها من قبل العميل،

وكقاعدة عامة، يجب أن لا تقوم البنوك بتقديم التمويل إلى مشروع ما أكثر من تلك التي يقوم العميل نفسه باستثمارها في ذلك المشروع حتى وإن حصل البنك على ضمانات كافية.

3- القدرة (Capacity):

يجب أن يكون لدى العميل طالب التمويل المقدرة الفنية والإدارية والمالية كي يكون ناجحا، وتعني القدرة الفنية امتلاك العميل مصادر بشرية ومادية للتشغيل بربحية والنجاح في العمل، وعلى إدارة البنك أن تكون مدربة التدريب المناسب وتمتلك الخبرة الكافية، ومن الناحية المالية يجب أن يكون البنك راضيا من أن عمل عميله يملك نظم وإجراءات رقابة مالية جيدة، وإذا كان هناك تاريخ من المصاعب المالية، إذ يمكن لإنجازات الماضي أن تلقي ضوءا على ما يمكن أن يحدث في المستقبل.

4- الظروف (conditions):

ينبغي على البنك أن يأخذ الظروف العامة من اجتماعية واقتصادية وسياسية المحيطة بالبيئة التي يعمل فيها العميل، والتأكد من أنها مواتية لعمله والنجاح فيه، يضاف إلى ذلك دراسة وضع القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه عمله.

5- الضمان (collateral):

أي الرهن الثابت أو العائم أو كفالة طرف ثالث كإجراء وقائي، إذ لابد من توفر الضمان الشخصي أو العيني تحسبا لأسوء الاحتمالات والاضطرابات إلى تسيل مثل هذه الضمانة.

ثانيا: التحليل على أساس PS ‘5

تعزز إدارة الائتمان قراراها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير تعرف باسم PS ‘5 وتحليل هذه المعايير تعطي لأداة الائتمان الدلالات التي يعطيها نموذج Cs ‘5 وإن كانت بأسلوب أخر، ويعتمد التحليل على أساس **PS ‘5** على تشخيص العناصر التالية:[1]

1- العميل PeopLe:

يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته من حيث الاستقامة وغيرها، لذلك فإن الخطوة الأولى في عملية تقييم الوضع الائتماني للعميل واتخاذ القرار الائتماني، هو مقابلة العميل، ونجاح المقابلة يتوقف على ما تتمتع به إدارة الائتمان أو الشخص المسئول عن اتخاذ القرار بالقدرة على رسم صورة تكاملية عن العميل، وذلك من خلال المقابلة والتي يحدد إدارة الائتمان فيها كل المعلومات والبيانات التي ترغب بالحصول عليها عن العميل.

2- الغرض من الائتمان Purose:

تشكل هذه الركيزة أحد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني، أو التوقف عند هذا القدر من التحقيق ورفض الطلب، والغرض من الائتمان يحدد احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الائتمان، فإذا كان الغرض من الائتمان هو الحصول على ائتمان لتمويل احتياجات تتعارض مع سياسة البنك ففي هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان أن تعتذر للعميل عن ذلك ليس بسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانية وإنما لتعارض طلبه مع سياسة البنك.

[1] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطر**، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013، ص ص: 77-78.

3- القدرة على السداد Payment:

يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان في موعد الاستحقاق، فالاختبار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات الداخلة للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد ومن المؤكد أن مقدار التدفقات النقدية الداخلة للعميل أو الخارجة منه تعطي تصورا أوليا فيما إذا كان العميل معرضا إلى حالة من العسر المالي.

4- الحماية Protection:

إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو اكتشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات والكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها لتسيل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

5- النظرة المستقبلية Perspective:

إن مضمون هذه الركيزة في محاولة لاكتشاف حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان، بمعنى محاولة معرفة الظروف البيئية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام،و نسبة التضخم.....الخ.

ومن خلال العرض السابق أن هناك تشابه بين **5' Cs** و**5' PS** ، إلا أن مضمون النموذجين يتشابك ليشترك في تحديد ملاءة العميل وقدرته على التسديد أي تحدد بمجموعها مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان عند اتخاذها للقرار الائتماني.[1]

ثالثا: التحليل على أساس PRISM

يعتبر نموذج **PRISM** للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة البنكية في التحليل الائتماني وقراءة المستقبل، ويعكس هذا المنهج جوانب القوة لدى العميل وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس توازن المخاطر والقدرة على السداد،[2] ويعتمد التحليل على أساس **PRISM** على تشخيص العناصر التالية:[3]

[1] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 155.

[2] شقيري نوري موسى، **مرجع سابق**، ص ص: 103-104.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص ص:156-158.

1- التصور Perspective:

يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه.

2- القدرة على السداد Repayment:

ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد الائتمان أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها، ومن الأمور التي تعطي لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع ومصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية والتي يلجأ إليها العميل (طالب الائتمان) عندما يستعد لتسديد الائتمان.

3- الغاية من الائتمان Intention or Purpose:

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية، وأن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان.

5- الضمانات Garanti:

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على السداد ويمكن لضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

5- الإدارة Management:[1]

أي تحليل الأساليب والإجراءات والسياسات الإدارية للعميل، بالإضافة لمعلومات عن متخذي القرار المهمين المحددة وظائفهم في الهيكل التنظيمي للمشروع.

[1] صحراوي إيمان، **إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد16، 2016، ص232.

المطلب الثاني: قياس المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

تعتمد البنوك على مجموعة من المبادئ و الطرق لقياس المخاطر الائتمانية التي تواجهها.

أولا: المبادئ الأساسية لقياس المخاطر الائتمانية

من أهم المبادئ الأساسية التي تركز عليها البنوك لقياس المخاطر الائتمانية نجد ما يلي:[1]

1- أن الهدف من قياس المخاطر الائتمانية هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من المخاطر التي يتعرض لها البنك.

2- يتم مبدئيا تحديد المخاطر بالأرقام وذلك للتقليل بشكل عام من إجمالي هذه المخاطر التي يتعرض لها البنك.

3- عندما يعتمد البنك طريقة تحديد المخاطر رقميا فإنها تكون مبنية على طرق ونماذج معروفة ومناسبة وتمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للبنك.

4- أن الطرق والنماذج لقياس المخاطر توفر مقاييس تتناسب تماما مع أهداف البنك في إدارة المخاطر الائتمانية.

5- الطرق والنماذج المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية يجب أن تتوافق من حيث درجة الاعتماد عليها ودرجة تعقيدها مع أهمية المخاطر وأهدافها.

ثانيا: طرق قياس المخاطر الائتمانية

هناك عدة طرق لقياس هذه المخاطر أهمها:[2]

1- طريقة النسب المالية: تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح الائتمان للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء إلتزماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعد على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح الائتمان أم لا.

وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمؤسسة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

---

[1] سمير الخطيب، **مرجع سابق**، ص ص: 21-22.

[2] كمال رزيق، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية**، ورقة علمية مقدمة في ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، 5-6افريل2012، ص ص:11-14.

2- طريقة التحليل المالي: ترتبط الدراسات الائتمانية ارتباطا وثيقا بأسلوب التحليل المالي باعتباره أداة هامة في عملية قياس مخاطر الائتمان البنكي للمؤسسات، من خلال:

- تزويد البنوك بالمعلومات اللازمة لدراسة المركز المالي للمؤسسة.
- معرفة مدى قدرت المؤسسة على الوفاء بديونها.
- تسمح الأسلوب المناسب لتقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسة.
- وغيرها من الأشياء مثل معرفة السيولة والملاءة المالية والمردودية والهيكل التمويلي للمؤسسة.

3- طريقة التحليل التميزي المتعدد المتغيرات: هو أسلوب إحصائي يعمل على تصنيف المفردات إلى واحد من مجتمعين أو أكثر محددة مقدما بالاعتماد على الخصائص الفردية لتلك المفردات، وذلك بهدف بناء قاعدة يمكنها المساعدة مستقبلا في تحديد المجتمع الذي تنتمي أليه، وتستعمل هذه الطريقة في النظام البنكي لدراسة مجتمع المؤسسات الحاصلة على مبلغ ائتماني من البنك، وذلك بتحديد مجموعتين جزئيتين الأولى تمثل المؤسسات السليمة التي لم يتلقى البنك معها مشاكل في تسوية مستحقاتها، والثانية تمثل المؤسسات العاجزة التي لم تتمكن من الوفاء بديونها سواء بصفة كلية أو جزئية، ليتم على أساس معالجتها التوصل إلى قاعدة بإمكانها التنبؤ والفصل في تصنيف أي مؤسسة جديدة تطلب مبلغا ائتمانيا من البنك إلى إحدى المجموعتين المحددتين مسبقا.

فالبنوك تجد استحسانا في استعمال هذا النموذج، من خلال المزايا التالية:

- يعمل النموذج على تصنيف المؤسسات التي تجمع بين خصائص المجتمع المؤسسات السليمة وخصائص مجتمع المؤسسات العاجزة، وبالتالي يسمح باتخاذ قرار منح الائتمان أو عدمه بشكل موضوعي وبدون تردد.
- قدرة هذا الأسلوب على تقييم نتائج دقيقة نسبيا حتى ولو كان حجم العينة صغير مادامت فرضياته وشروطه التطبيقية محققة.
- قدرة تنبؤية عالية لنماذج قياس مخاطر الائتمان البنكي للمؤسسات المبنية وفق أسلوب التمييز المتعدد المتغيرات.
- يعمل على استبعاد النسب المالية التي لا تساعد على التمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة إلى أن يتم الوصول إلى نسبة أو مجموعة من النسب التي تكون فيما بينها توليفة خطية.

4- طريقة التحليل الانحداري اللوجيستي:

فعلاقة تحليل الانحدار اللوجيستي بقياس مخاطر الائتمان البنكي للمؤسسات من خلال التنبؤ باحتمال تعثرها مستقبلا فإنه بتمهيد الدالة الاحتمالية للمتغيرات التي تؤدي إلى تعظيم القيمة الاحتمالية يتم تحديد النسب المالية التي يمكنها تحديد احتمال فشل المؤسسة أو نجاحها، وإذا كان احتمال انتماء المؤسسة إلى

مجتمع المؤسسات الفاشلة أكبر من 0.5 فإنها تصنف على أنها فاشلة وتصنف ناجحة عندما تكون قيمتها أقل من 0.5، حيث تسمح هذه الطريقة بـ:

- يبنى النموذج على فرضيات أقل تعقدا وأقل تحديد للخصائص الإحصائية للبيانات المستعملة.

- إعطاء اهتمام أكبر للبيانات الغير كمية في تعزيز القدرة التنبؤية للنموذج دون الاقتصار على البيانات الكمية وهو ما يعطي دراسة أشمل وأوسع.

- تسهيل عملية تصنيف المفردات الجديدة من خلال إدراج المعلومة ذات الطبيعة الاحتمالية في قاعدة القرار والفصل الإحصائي بين المجتمعات الجزئية المدروسة.

5- طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي:[1]

هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحليل الإحصائي والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب ائتمان ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم الائتمان أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها.

وتهتم منظمات الائتمان كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر إنقاذا من طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على الائتمان الاستهلاكي.

المطلب الثالث: التقنيات الأساسية للتحوط من المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

يقصد بالتقنيات الأساسية للتحوط، مجموعة الطرق والأدوات والأساليب التي تستخدمها عادة البنوك الإسلامية من أجل التحوط ضد المخاطر الائتمانية التي تواجهها، حيث تستخدم البنوك الإسلامية نوعين من الأساليب للتحوط ضد هذه المخاطر.

الفرع الأول: الأساليب العلاجية للتحوط المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

1-التنويع وتوزيع الاستثمار:[2]

من الإستراتيجيات الممكن الاستفادة منها في مجال إدارة المخاطر والتي تقوم أساسا على أنه يمكن لمنشأة الأعمال تقليل المخاطر إلى حدها الأدنى من خلال التنويع، وهذا الأسلوب مستخدم لإدارة المخاطر بشكل عام ومخاطر الائتمان بشكل خاص من خلال تنويع الاستثمار، وقد يتم هذا التنويع على أساس قطاعات (زراعة صناعة، عقارية...إلخ) أو على أساس المناطق الجغرافية، أو على أساس الآجال أو

[1] كمال رزيق، فريد كورتل، **إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية**، ورقة علمية مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فلادلفيا، الأردن، 4-2007/07/5، ص08.

[2] عبد الكريم قندوز، **التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية**، أطروحة دكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011-2012، ص ص:158-159.

الربحية، ويؤدي ذلك إلى زيادة جودة المحفظة الاستثمارية بشكل عام ونمو الأصول والمراجحة المفيدة بين المخاطر والعائد.

ويمكن أن يندرج ضمن نفس الاتجاه أيضا توزيع سلطات القرار بمنح التمويل بين مستويات الإدارة المختلفة، وكذلك وضع سقوف ائتمانية أو حدود عليا لكل عميل أو لكل مجموعة عملاء مترابطة بشكل أو آخر (مهنة متشابهة مثلا).

2- احتياطات خسائر القيمة:

تسمى هذه الاحتياطات أيضا بالمؤونات على الخسائر المحتملة والديون الغير المسترجعة، حيث تحتاج البنوك الإسلامية لتكوين هذه الاحتياطات التي تقررها التشريعات الرقابية في البلدان المختلفة، ونظرا لتعدد صيغ التمويل وعدم تجانسها في البنوك الإسلامية المنتشرة عبر العالم يفرض عليها تطوير وسائل أكثر دقة في تقدير الخسائر المحتملة لتخصيص المبالغ المناسبة لمواجهة هذه الخسائر.[1]

3- التأمين التكافلي:[2]

تستخدم البنوك الإسلامية التأمين التكافلي "التأمين التبادلي أو التعاوني" كوسيلة للتحوط من المخاطر الائتمانية، والتأمين التكافلي هو البديل الشرعي للتأمين التجاري المحرم شرعا، ويعرفه الدكتور **-وهبة الزحيلي-** على أنه "عمل إنساني وديني اجتماعي رفيع المستوى، وهو أن يشترك مجموعة من الأشخاص بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع المشروط، ومن خلال هذه الاشتراكات يتم التعويض لمن يصيبه ضرر، ويسمى بالتأمين التبادلي، لأن كل مشترك يتبادل مع الآخرين المعونة، ويكون كل منهم مؤمنا له (مستأمنا) سواء كان شريكا في الإدارة أم لا "وترجع مشروعية التأمين التكافلي بدلا من التأمين التجاري المحرم كما قرر مجلس المجمع الفقهي الإسلامي إلى الأدلة التالية:

- التأمين التعاوني من عقود التبرع التي يقصد بها التعاون على تفتيت الأخطار، والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث، عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر.

- خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه: ربا الفضل وربا النسا، وعقود المساهمين ليست ربوية، ولا يستغلون ما جمع من أقساط في معاملات ربوية.

---

[1] بوعظم كمال، شوقي بورقلة، **تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية**، ورقة علمية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني " الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،5-6 ماي 2009، ص8.

[2] سمية سلامي، ياسمينة إبراهيم سالم، **دور الحوكمة في التحوط من المخاطر في المصارف الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد01، 2019، ص350.

– إنه لا يضر جهل المشتركين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم من النفع لأنهم متبرعون، فلا مخاطرة، ولا غرر، ولا مقامرة، بخلاف التأمين التجاري فإنه عقد معاوضة مالية تجارية.

– لتحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله هذا التعاون، تقوم جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما تجمع من الأقساط، سواء كان ذلك تبرعا أو مقابل أجر معلوم.

4- البدائل الشرعية للمشتقات المالية

المشتقات المالية* التي تستخدم كأدوات للتحوط في البنوك التقليدية، التي تعتبر أدوات تشتق قيمتها من قيمة واحدة أو أكثر من الأصول السلعية أو المالية أو سعر الفائدة أو مؤشرات الأسهم المرتبطة بها، ونظرا لأن المشتقات المالية تضم أنواعها الربا والقمار والغرر والجهالة ولا يتحقق فيها شروط البيع الصحيح فهي غير جائزة شرعا، وبالتالي لا يجوز للبنوك الإسلامية استخدامها، وكان لابد من إيجاد بدائل شرعية للمشتقات المالية،[1] وتتمثل هذه البدائل فيما يلي:

*** عقود الخطوتين:**

تستخدم البنوك الإسلامية عقود الخطوتين في عمليات التمويل من أجل التقليل من المخاطر الائتمانية بحيث تمثل المشترك الحقيقي، وهي بذلك تدخل كوسيط بين طالب التمويل والمورد، وبذلك فهي تقلل من احتمال التعثر، ومثال ذلك المرابحة للآمر بالشراء، السلم الموازي، الإستصناع، وتستخدم البنوك الإسلامية مثل هذه العقود لأنها تحقق لها الميزات التالية:[2]

– تعتبر مصدرا للأموال.

– تحسين صافي الإيرادات ودعم القوة التنافسية لها.

– تحسين موقف السيولة مما يساعد على دعم استقرار البنك.

– المرونة في إدارة الخصوم من خلال تقديم خصوم بآجال مختلفة.

– ضمان استرداد الأموال من المتعاملين.

*** التحوط بالعربون:**

تستخدم البنوك الإسلامية العربون كأداة لتحوط ضد مخاطرها بما في ذلك مخاطر الائتمان، حيث يأخذ البنك جزءا من ثمن السلعة التي يريد بيعها، فإذا تم البيع يدخل العربون في سعر السلعة، أما إذا لم يتم

---

* المشتقات المالية من أهم الوسائل الحديثة التي تستخدمها البنوك لمواجهة مخاطر الائتمان هذه المشتقات تتمثل في:"المستقبليات، الخيارات، المبادلات، المعدلات الآجلة"، لكن لم تستخدم البنوك الإسلامية هذه نظرا لعدم توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

[1] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص ص: 447-448.

[2] طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر**، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، 2003، ص ص:168-170.

البيع فالعربون هنا هو التعويض للبائع (الممول) عن الضرر الذي لحق به من جراء تخلف المشتري (طالب التمويل) عن التزاماته، ويستخدم العربون في المرابحة والإجارة والإستصناع، أما في السلم فهو يجوز ما لم يشترط ذلك البائع وإلا وقع في الربا.

ظهرت تطبيقات عملية للعربون بقيام بعض الصناديق الإسلامية المشتركة باستخدام العربون (سداد جزء من الثمن حالا مع خيار فسخ العقد، وترك العربون كجزاء مالي) لتحصين محافظها الاستثمارية، وقد أصبحت معروفة في الأسواق المالية الإسلامية بصناديق الأصول المغطاة، حيث تقوم هذه الصناديق باستثمار (97%) من الأصول المستقطبة في عمليات مرابحة قليلة المخاطر وقليلة العائد، أما المتبقي هو (3%) تستخدم كعربون دفعة أولى لشراء أسهم بتاريخ أجل.[1]

* **التصكيك:** تستخدم البنوك الإسلامية الصكوك بمختلف أنواعها لتقليل المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها، حيث يقوم البنك بتحويل موجوداته غير السائلة إلى أوراق مالية (صكوك) يمكن تداولها حسب أحكام الشريعة، وذلك بهدف التقليل من المخاطر الائتمانية والحصول على السيولة.[2]

5- معالجة المخاطر التعاقدية

يمكن أن يكون الغرر (عدم التيقن من النتائج بسبب الظروف الغامضة في عقود التبادل الآجلة) قليلا ولا يمكن التحرز فيه، ولكنه قد يكون كثيرا ويسبب المظالم، والفشل في الوفاء بشروط العقد والإعسار المالي، والإنفاقات الملائمة بين أطراف العقد تعمل كآليات للسيطرة على المخاطر الائتمانية[3]، وهناك عدد منها نقوم بسردها هنا كأمثلة:[4]

– قد يؤدي ارتفاع الأسعار على عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية إذا كانت هذه الزيادة كبيرة، ويمكن تخفيض هذه المخاطرة بتضمين العقد مادة تقتضي باتفاق الطرفين على التغاضي عن نسبة محددة من تقلبات السعر وما زاد عن ذلك يقوم الطرف المستفيد بتعويض الطرف الآخر المتضرر من تقلبات السعر.

– وفي عقد الإستصناع فإن تنفيذ العقد قد يخلق مخاطرة كبيرة وخاصة الالتزام بالمواصفات النوعية وللسيطرة على ذلك فقد أجاز الفقهاء ما يسمى ببند الجزاء فسخ العقد.

---

[1] طارق الله خان، حبيب أحمد، **مرجع سابق**، ص ص:178-180.

[2] بريكي عبلة، فرد شعبان، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد19، 2018، ص 07.

[3] طارق الله خان، حبيب أحمد، **مرجع سابق**، ص ص: 157-158.

[4] مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، ورقة علمية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي" الأزمة المالة والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21أكتوبر 2009، ص13.

– للتغلب عن الطبيعة غير الملزمة للطرف الآخر لدفع الأقساط فقد أصبح دفع قسط كبير مقدما عبارة عن هامش جدية وهو صفة ملازمة للعقد.

– من شروط عقد المرابحة أن يقوم البنك بحيازة ما هو محل العقد بين الطرفين فإن البنك يقوم بذلك شكلا لبعض الوقت، وقد تجاوزت البنوك الإسلامية ذلك بجعل العميل وكيلا عن البنك في شراء السلعة وهذا في بنود العقد ومع ذلك تبقى مسؤولية البنك في مخاطرة ملكية السلعة، وتبقى قائمة حيث يتعين مواجهة ذلك باحتياطي من رأس المال.

الفرع الثاني: الأساليب الوقائية للتحوط من المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

من البديهي أن البنوك الإسلامية لا تستطيع إلغاء هذه المخاطر بصفة تامة، فينبغي عليه السعي إلى تقليلها قدر المستطاع إلى حد ممكن، وهذا من خلال مجموعة الأساليب الوقائية التي تشترك فيها مع البنوك التقليدية، ومن هذه الأساليب ما يلي:[1]

1- الاستعلام الائتماني:

يعد جهاز الاستعلامات الائتمانية أداة فعالة للحصول على المعرفة الصادقة والصحيحة والمتعمقة والتفصيلية والشاملة والكاملة حول كل ما يؤثر على النشاط الائتماني، وذلك من خلال البحث والتحري والاستقصاء عن كمية ونوعية المعلومات المطلوبة من الباحث الائتماني، بما يمكن من الإجابة عن استفساراته ومسايرة النشاط الائتماني للبنك في كل مراحله و ذلك قبل وأثناء وبعد منح الائتمان.

2- التنبؤ بمخاطر الائتمان:

يجب على البنوك استعمال البيانات والمعلومات المتحصل عليها في الاستعلام في عميلة التنبؤ بمخاطر الائتمان، أي التنبؤ باحتمال التعرض إلى التعثر الائتماني مستقبلا، الأمر الذي يجعل البنك في صورة أقرب إلى كل تغير جوهري سلبي أو إيجابي عن وضع العميل وتمكنه من اتخاذ القرار المناسب.

3- المتابعة الائتمانية:

مهما بلغت درجة الجدارة الائتمانية للعميل ومهما قلت القيمة للمبلغ الائتماني الذي يحصل عليه فإنه يظل دائما معرضا إلى مخاطر مستقبلية قد تعيق قدرته على الوفاء بديونه، مما يدفع بالبنوك الإسلامية إلى المتابعة الدقيقة والشاملة والمستمرة على طول فترة الائتمان بما يحفظ الأداء الائتماني للبنك ويحميه من أي انحراف في عملية استرداد مبلغ القرض.

4- تغطية مخاطر الائتمان: ينبغي على البنوك أن تغطي المخاطر الائتمانية وذلك من خلال طلب الضمانات والكفالات من العميل، والذي يعتبر كخط دفاع لحالات الطوارئ غير المنتظرة ولمجابهة الحالات

[1] كمال رزيق، **مرجع سابق**، ص ص:10-11.

التي تحيط بها درجة عالية من عدم التأكد، ومن الأدوات التي تستخدمها البنوك الإسلامية لتغطية مخاطر الائتمان ما يلي:[1]

* **الضمانة:** من المناسب أن يقوم البنك بتقدير قيمة الضمانة وأهميتها كوسيلة من وسائل للتحوط من المخاطر الائتمانية التي قد تنجم عند منح الائتمان للعميل، فانه يمكن للبنك أن يقاضي العميل في حالة عدم التسديد، أو يمكنه تقديم التماس إلى الجهات القضائية لوضع نشاط العميل وأعماله تحت التصفية وأن البنك الذي يحصل على الضمانة فإنه يمتلك حق إضافي مهم استنادا للضمانة، لتحويل الضمانة إلى نقد.

* **شهادات التحويل والكفالات:** يمكن للبنك الطلب من العميل تقديم كفالة من طرف ثالث كضمانة لأي ائتمان، وكبديل عن تلك الكفالة فأنه يمكن للعميل تقديم شهادة تحويل إلى البنك، وشهادة التحويل هذه هي عبارة عن وثيقة قانونية يمكن بموجبها أن يخلق العميل وصية على أصوله، تعطي للبنك مانح الائتمان تضمينات وصلاحيات مختلفة على تلك الأصول، وقد تكون شهادة التحويل من أكثر أنواع الضمانات صعوبة من حيث دقة قيمتها، وأن البنك سوف يواجه صعوبة في تقدير صافي الفائض المتبقي من بيع الأصول المقدمة كضمانة في حالة عدم قدرة العميل على التسديد.

المطلب الرابع: التحوط من المخاطر الائتمانية في أدوات التمويل الإسلامية

بما أن أدوات التمويل في البنوك الإسلامية تواجه مخاطر ائتمانية، فلابد من معالجة هذه الأخيرة وإيجاد الحلول التي تحقق لها النجاح والتطبيق الجيد لها.

1- التحوط من مخاطر الائتمان في المضاربة والمشاركة:[2]

لابد من البنوك اتخاذ الوسائل الكافية بتقليل مخاطرة المضاربة والمشاركة، ومنها إعطاء المال لاستثماره في مضاربة مطلقة دون قيد أو شرط فالمضاربة تكون مقيدة في مشروعات مدروسة، وتوضع لها الجدوى الاقتصادية التي تبين الأرباح المتوقعة والمخاطر المحتملة التي يقبلها البنك.

ومن الطرق للتخلص من المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل بالمشاركة في الأرباح هي أن تعمل البنوك الإسلامية كبنوك شاملة تحتفظ بأسهم ضمن مكونات محافظها الاستثمارية، وبالنسبة للبنوك الإسلامية فإن ذلك يعني التمويل باستخدام صيغة المشاركة، وقبل الدخول في تمويل المشروع بهذه الصيغة، يحتاج البنك أن يقوم بدراسة محكمة للجدوى، وباحتفاظها بأسهم، فإن البنوك الشاملة تصبح طرفا أصيلا في اتخاذ القرار وفي إدارة المنشأة التي تحتفظ هذه البنوك بأسهمها، ونتيجة لذلك باستطاعة البنك أن يتحكم عن قرب في توظيف الأموال في المشروعات التي تمت دراسة جدواها.

---

[1] عدنان تايه النعيمي، **مرجع سابق**، ص ص: 268-271.

[2] حربي محمد عريقات، **مرجع سابق**، ص ص: 323-324. (بتصرف)

2- التحوط من المخاطر الائتمانية في المرابحة:[1]

يمكن معالجة المخاطر الائتمانية في عقود التمويل الإسلامي، ومنها المرابحة من خلال استخدام بعض التقنيات نذكر منها التالي:

- يجوز اشتراط البنك على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون أي عذر معتبر.

- ينبغي أن يطلب البنك من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المرابحة.

- يجوز مطالبة البنك للعميل بتقديم شيكات أو سندات الأمر قبل إبرام عقد المرابحة للأمر بالشراء ضمانا للمديونية التي تنشأ بعد إبرام العقد.

- يجوز أن ينص في عقد المرابحة للأمر بالشراء على التزام العميل المشتري بدفع مبلغ أو نسبة من الدين، أو اللجوء إلى التصرف في خيرات العميل في حالة تأخره عن سداد الأقساط في مواعيدها المقررة.

3- التحوط من مخاطر الائتمان في عقد الإجارة:

إن البنوك الإسلامية لابد أن تتمكن من الإدارة الجيدة لنشاط الإجارة، ولكن بالاعتماد على أساليب جديدة، يمكن التأكد من جوازها شرعا، وكفاءتها اقتصاديا، مع ملائمتها للواقع العملي، ولهذا لابد من مجموعة اقتراحات من بينها:[2]

- إمكانية طلب الضمانات والرهونات، لتقليل من تعرض البنوك الإسلامية للمخاطر الائتمانية، عند التخلي عن الاتفاقية أو عند عدم قدرة المستأجر على دفع الأقساط على نحو دوري، أو في تاريخ الاستحقاق.

- تحديد تأمين كافي مقابل أي خسائر أو تلف قد يحدث للأصل.

- قيام البنك الإسلامي بطرح صكوك الإجارة وذلك لتمويل الشركات المزعم إنشائها، على أن يكون للبنك حصة في هذه الصكوك، في حدود ما تسمح اللوائح المنظمة للأعمال البنكية عموما.

4- التحوط من مخاطر الائتمان في السلم:

ويمكن اختصارها فيما يلي:[3]

* **توثيق السلم بالرهن أو الكفالة** : أي جواز أن يأخذ المسلم من المسلم إليه رهنا في دين السلم أو أن يشترط عليه كفيلا يضمن أداء ما عليه من دين المسلم.

---

[1] عبد الكريم قندوز، **مرجع سابق**، ص ص:219-220.

[2] مقلاتي خولة، **إدارة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2015، ص58. (بتصرف)

[3] سوسن غربي، **أساليب إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013-2014، ص ص:65-66. (بتصرف)

* **إستبدال المسلم فيه:** يجوز للمسلم (المشتري) مبادلة المسلم فيه "السلعة" بشيء أخر –غير النقد– بعد حلول الأجل دون اشتراط ذلك في العقد سواء كان الاستبدال مسلما فيه برأس مال السلم، وأن لا تكون القيمة السوقية للبدل أكبر من القيمة السوقية للمسلم فيه وقت التسليم.

* **السلم المقسط:** وصورته تسليم المسلم فيه على دفعات.

إن الإدارة الناجحة لعملية السلم تستدعي تقليل هذه المخاطر إلى حدها الأدنى، ونرى أن الأفضل أن يستعين البنك بخبراء أو وكلاء أو شركات متخصصة في عمليات البيع والتسليم الآجل.

5- التحوط من مخاطر الائتمان في الإستصناع:

لتقليل من المخاطرة الائتمانية ومواجهتها وضعت البنوك الإسلامية الشروط التالية:[1]

– التزام العميل بتقديم كفالة بنكية غير مشروطة لتنفيذ العمل المطلوب بموجب بنود الشروط العامة للعقد، حيث تحدد مدة كافية لصلاحية الكفالة.

– يمكن الاتفاق على سداد القيمة على مراحل مختلفة تبعا للتنفيذ بدلا من السداد دفعة واحدة عند بداية العقد، وهذا تدبير يقلل كثيرا من تعرض البنك للمخاطر الائتمانية من خلال التقدم المتوازن في سداد القيمة وفي تنفيذ الأعمال المتفق عليها.

[1] حربي محمد عريقات، **مرجع سابق**، ص ص: 325–327. (بتصرف)

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لإدارة المخاطر الائتمانية في هذا الفصل توصلنا إلى أن المخاطر الائتمانية تنشأ من احتمال فشل العميل عن الوفاء بتسديد الدين المستحق عليه في الآجل المحدد مما يترتب على ذلك مخاطر ائتمانية تهدد سلامة واستقرار الوضع المالي للبنك، لهذا وضعت البنوك الإسلامية نظاما خاصا بإدارة المخاطر الائتمانية يستخدم مجموعة من الأساليب والتقنيات منها التنويع والتأمين التكافلي والبدائل الشرعية للمشتقات المالية وغيرها من الأساليب التي تستعملها هذه الإدارة للتحوط والتقليل من هذه المخاطر بأقل تكلفة ممكنة، ويعتبر هذا النظام لإدارة المخاطر من أهم الأنظمة التي يعتمد عليها البنك من أجل المحافظة على ربحيته وتعظيمها، ولكن بالرغم من التوصيات والجهود المبذولة من طرف هذه البنوك التي تواجه مثل هذا النوع من المخاطر إلى أن التخلص منها بشكل نهائي غير ممكن.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لإدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة الجزائري

تمهيد:

تم التطرق في الفصل الأول إلى إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية بصفة عامة من خلال توضيح أهم المفاهيم النظرية الخاصة بالبنوك الإسلامية والمخاطر الائتمانية وإدارتها وأساليب التخفيف من حدتها، ومن أجل ربط الفصلين الأول والثاني تم اختيار بنك البركة الجزائري من أجل إسقاط ما استخلصناه من الجانب النظري في الفصل الثاني، حيث تضمن الفصل تقديما لبنك البركة الجزائري ومن ثم أساسيات إدارة المخاطر الائتمانية به، يليه عرض منهجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من خلال قوائم الاستبيان والمقابلة المستخدمة في جمع البيانات، وذلك بغرض اختبار فرضيات الدراسة، بالإضافة إلى نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة، تحليل لمعاملات ثبات الاستبيان، وأخيرا نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري.

المبحث الثاني: أساسيات إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري.

المبحث الثالث: تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري

يعتبر النظام البنكي الإسلامي في الجزائر تجربة حديثة العهد، حيث يعد بنك البركة أول بنك إسلامي في الجزائر يستمد أسس عمله من ضوابط الشريعة الإسلامية، حيث اتسمت مهامه بالصعوبة في وسط ساد فيه التعامل بالفائدة الربوية، ووجود نقص في الكفاءات البشرية، وبالرغم من التجربة القصيرة لبنك البركة الجزائري فقد تمكن من التوسع بشكل كبير في موارده الرأسمالية، وشبكة موقعه الجغرافية وأدواته الاستثمارية والتمويلية، يتضمن هذا المبحث التعريف ببنك البركة الجزائري من تتبع مراحل نشأته، وعرض هيكله التنظيمي ومبادئه، وأهم أهدافه، وفي الأخير عرض نشاطات هذا البنك.

المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك البركة الجزائري.

الفرع الأول: تعريف مجموعة البركة المصرفية

تعرف مجموعة البركة المصرفية على أنها " تجمع لعدة بنوك ومؤسسات مالية إسلامية، تستثمر أموالها بطريقة إسلامية بغرض تحقيق أهداف الشريعة الإسلامية السمحاء، وكذلك نشأت الحاجة لأصحاب الفوائض المالية في استثمار أموالهم بطرق إسلامية خالية من معدلات الفائدة الربوية".

حيث بدأت هذه المجموعة بتكوين شركة البركة للاستثمار والتنمية بجدة "المملكة العربية السعودية" عام 1979، وهي تشمل عدة بنوك وشركات إسلامية منتشرة في مختلف أنحاء العالم، وعقدت مجموعة البركة ندوتها الرابعة بالجزائر ما بين 18-20 نوفمبر 1986، وأسفرت على تشكيل لجنة لدراسة إنشاء بنك البركة الجزائري.[1]

الفرع الثاني: تعريف بنك البركة الجزائري

يعرف بنك البركة الجزائري بأنه "إحدى الوحدات المصرفية المتميزة التابعة لمجموعة البركة المصرفية، وهي شركة مساهمة بحرينية مدرجة في بورصتي البحرين ودبي، وتعتبر من أبرز بنوك المشاركة العالمية الرائدة التي تقدم خدمات التجزئة المصرفية والتجارية والاستثمارية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق باجتناب الربا أخذا وعطاء.[2]

[1] معلومات مقدمة من طرف المراقب الشرعي لبنك البركة الجزائري.

[2] مقابلة مع أحد موظفي بنك البركة الجزائري.

الفرع الثالث: نشأة بنك البركة الجزائري

تم تأسس بنك البركة الجزائري عام 20 ماي 1991، وهو أول بنك إسلامي يفتح أبوابه بالجزائر مشترك بين القطاع العام والخاص،[1] برأس مال 50 مليار سنتيم، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما فيما يخص المساهمين في البنك، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، وفي إطار قانون النقد والقرض رقم 11-03 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وآخر هيكل رأس مال للبنك البركة الجزائري في 2017/12/31، بشراكة بين مجموعة البركة المصرفية بالبحرين بنسبة 55.90% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر 44.10%.[2]

يمتلك البنك عدة وكالات منتشرة عبر التراب الوطني، موزعة على كبريات ولايات الجزائر*، حيث وصلت في سنة 2019 إلى 33 وكالة، ويقع المقر الرئيسي لبنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة، بحي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 01 و03 الجهة الجنوبية بن عكنون، الجزائر، حيث تعتبر السنة الميلادية هي السنة المالية له.[3]

ومن أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:[4]

1991 : تأسيس بنك البركة الجزائري.

1994: الاستقرار والتوازن المالي للبنك.

2000: المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.

2002: إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.

2006: زيادة رأس مال البنك إلى 2.5 مليار دينار جزائري.

2009: زيادة ثانية لرأس مال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.

2012: تفعيل أو ل منظومة بنكية شاملة ومركزية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

2016: الزيادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.

2017: زيادة ثالثة لرأس مال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.

---

[1] التقرير السنوي 2006 لمجموعة البركة المصرفية

[2] الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري"**www.albaraka-bank.com**". تاريخ الإطلاع: 10/03/2019.

* **هذه الولايات هي:** الجزائر العاصمة، البليدة، غرداية، تلمسان، وهران، قسنطينة، سطيف، باتنة، بجاية، سكيكدة، عنابة، برج بوعريريج، مسيلة.

[3] معلومات مقدمة من البنك.

[4] الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري"**www.albaraka-bank.com**". تاريخ الإطلاع: 10/03/2019.

2018: أحسن بنك إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي، تصنيف مجلة"Global Finance". وفي نفس السنة من بين أحسن الوحدات البنكية من حيث المردودية، وأبرز البنوك على مستوى الساحة البنكية الجزائرية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والمبادئ التي يقوم عليها لبنك البركة الجزائري

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

لا يختلف الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري عن سائر البنوك الأخرى حيث يعتبر هو الإطار الإداري الذي يمكن البنك من تنفيذ القرارات الإستراتيجية، وفيما يلي شرح الهيكل التنظيمي للبنك حسب ما يوضحه الشكل (1-1):[1]

1- مجلس الإدارة:

يتكون مجلس الإدارة من 6 أعضاء، نصفهم يمثلون بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) والآخرين يقومون بتمثيل مجموعة البركة (المملكة العربية السعودية)، حيث يتولون تعين رئيس مجلس الإدارة، أين يتولى هذا الأخير تسيير شؤون البنك من خلال كافة السلطات والصلاحيات التي يملكها في التصرف في جميع الشؤون الإدارية والمالية باسم المؤسسة مباشرة أو عن طريق رئيس مجلس الإدارة، كما يمكن لمجلس الإدارة بواسطة رئيس المجلس أن يخول للمديرية العامة للبنك بعضا من صلاحياته وسلطاته، ويمكن لمجلس الإدارة وضع حد لعمل أعضاء المديرية العامة في إطار احترام الأحكام الواردة في عقد البنك وهذا بعد ما عينهم في وقت سابق بموجب سلطته وصلاحياته كما يقوم بتحديد أجور أعضاء المديرية العامة أو إعلامهم.

2- المديرية العامة:

تتكون هذه المديرية من مدير عام ينوب عنه ثلاث مدراء عامين مساعدين، وكلهم معينين من طرف مجلس الإدارة وذلك باقتراح من طرف المدير العام، فالمديرية العامة تسير البنك وتقوم بمهامها تحت سلطة مجلس الإدارة وذلك بموجب توجيهاتها وأوامره، كما تقوم المديرية على وضع توجيهات مجلس الإدارة وتقرير الوسائل والكيفيات الملائمة من أجل تجسيدها وهذا فيما يخص:

- تقوية وتنمية شبكة استغلال البنك.
- تدبير جميع الموارد.
- تنمية رقم الأعمال مع الشركاء الوطنين والخارجيين.

[1] وثائق مقدمة من طرف المراقب الشرعي لبنك البركة الجزائري.

الشكل رقم(1-1) الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

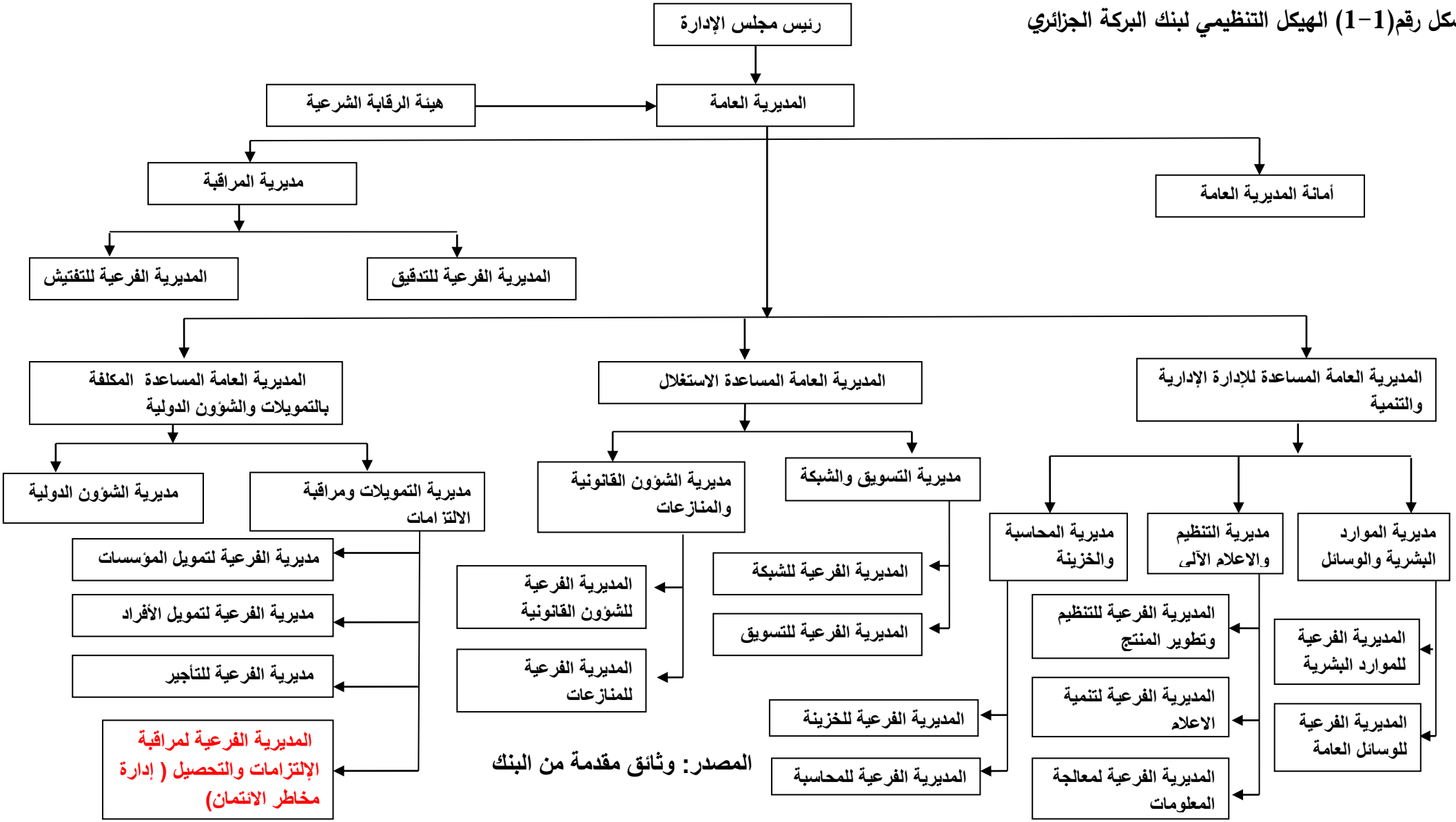

المصدر: وثائق مقدمة من البنك

يقدم المدير العام تقريرا سنويا يعرض فيه الوضعية المالية للبنك وأيضا وضعية التسيير للسنة المالية السابقة وهذا في إطار الصلاحيات المخولة له من طرف مجلس الإدارة كما يقوم بتمثيل البنك أمام الغير، ويمكنه تفويض سلطاته إلى أحد مساعديه.

3- هيئة الرقابة الشرعية:

تتكون هيئة الرقابة الشرعية من 5 أعضاء يتم اختيارهم من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية والاقتصادية الحائزين على المؤهلات العلمية، الخبرة اللازمة والمتمتعين بسمعة جيدة في مجال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك كله لأجل إضفاء المصداقية للهيئة في الأعمال، الاستشارات والفتاوى التي يقدمونها، وتتحدد مدة عضوية هؤلاء 3 سنوات قابلة للتجديد، حيث تنتخب هيئة الرقابة الشرعية من بين أعضائها رئيسا للهيئة ونائبا له ليقوم بمهام الرئيس أثناء غيابه، أو في حالة تسريحه أو استقالته، ويتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من قبل الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك، ويمكن عزلهم أو تغييرهم بنفس الكيفية والشروط التي تم تعيينهم بها.

4- مديرية المراقبة:

تكون هذه المديرية تحت مسؤولية مدير مركزي وتتمثل مهامها الرئيسية في ما يلي:

- ضمان مراقبة جميع هياكل البنك وجميع العمليات التي قامت بها لتسيير المؤسسة.
- تقييم درجة أمن وفعالية إجراءات التسيير والتشغيل ومعالجة العمليات.
- التأكد من تطبيق النصوص التنظيمية من طرف مختلف هياكل البنك.

ومن أجل القيام بمهامها، هيكلت مديرية المراقبة إلى مديريتين والمتمثلتين في:

- المديرية الفرعية للتفتيش.
- المديرية الفرعية للتدقيق.

كلا المديريتين موضوعة تحت سلطة ومسؤولية نائب المدير.

5- المديرية العامة المساعدة للإدارة والتنمية:

المدير العام المساعد للإدارة والتنمية مكلف بموجب بالسلطات الممنوحة له بمتابعة وتنسيق النشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له، المتمثلة في:

- مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة.
- مديرية المحاسبة والخزينة.
- مديرية التنظيم والإعلام الآلي.

6- المديرية العامة المساعدة الاستغلال:

أن المدير العام المساعد المكلف بالاستغلال مكلف بموجب التحويل بالسلطات الممنوحة له عن طريق هذا الهيكل التنظيمي، بمتابعة وتنسيق المهمات والنشاطات التابعة للهياكل المركزية التابعة له والمتمثلة في:

- مديرية التسويق والشبكة.
- مديرية الشؤون القانونية والمنازعات.

7- المديرية العامة المساعدة المكلفة بالتمويلات والشؤون الدولية:

إن المدير العام المساعد للتمويلات والشؤون الدولية مكلف بموجب الصلاحيات المخولة له عن طريق هذا الهيكل التنظيمي بمتابعة المهمات والنشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له، والمتمثلة في:

*** مديرية التمويلات ومراقبة الالتزامات والتحصيل:**

تتمثل مهمة المديرية في تطبيق سياسة البنك في مجال تمويل المؤسسات ومن أجل تطبيق المهمة تم هيكلة هذه المديرية إلى ثلاثة مديريات فرعية هي:

- المديرية الفرعية لتمويل المؤسسات الكبيرة والمتوسطة.
- المديرية الفرعية لتمويل المؤسسات الصغيرة والأفراد.
- المديرية الفرعية لمراقبة الالتزامات والتحصيل.

*** مديرية الشؤون الدولية:**

موضوعة تحت سلطة المدير المركزي بمساعدة مدير مساعد، تتمثل المهام الرئيسية لمديرية الشؤون الدولية في:

- القيام بالبحث، والتفاوض، ووضع وتسيير التمويلات الخارجية للسياسة المحددة من البنك في هذا المجال.
- توجيه ومساعدة شبكة الاستغلال في مجال عمليات التجارة الخارجية.
- تنفيذ عمليات التحويل والاستيراد.

الفرع الثاني: مبادئ بنك البركة الجزائري

يلتزم بنك البركة الجزائري في القيام بأعماله بمجموعة من المبادئ وهي:[1]

1- يجب أن تكون جميع التمويلات الممنوحة من قبل البنك مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

2- يجب أن يكون تدخل البنك مطابقا للأعراف المصرفية الرامية إلى توظيف واستغلال الموارد الممنوحة له من قبل زبائنه من جهة ومن جهة أخرى الاحتراز والحيطة من المخاطر وخاصة تلك المتعلقة بعدم توظيف

[1] معلومات مقدمة من البنك.

الأموال وعدم تسديدها، وعلى هذا الأساس يجب على البنك التأكد من أن تكون العمليات الممولة ذات مردودية.

3- يجب تقديم التمويلات حسب الشروط المحددة من طرف السلطات النقدية الواردة أساسا ضمن القواعد الاحترازية.

4- يجب أن تخضع كل طلبات التمويل المقدمة من العملاء على دراسة المخاطر، حتى ولو كانت مغطاة جزئيا أو كليا بضمانات.

5- من أجل تفادي الطلبات المتكررة، يجب الطلب من الزبون تحديد مجمل احتياجاته المتعلقة بعملية الاستغلال والاستثمار.

المطلب الثالث: أهداف ونشاطات بنك البركة الجزائري

الفرع الأول: أهداف بنك البركة الجزائري

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في مجال الخدمة المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال:[1]

1- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها وفق صيغ إسلامية وتحقيق عوائد بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة.

2- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.

3- الاهتمام بالنواحي الاجتماعية، فبنك البركة الإسلامي الجزائري لا ينظم إلى التنمية الاقتصادية بمعزل عن التنمية الاجتماعية، لأن الإسلام دين منهج وعقيدة، حيث لا تفرق من جانب إلى آخر، بحيث يدخل البنك كوكيل وأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة عن طريق تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية في مختلف المجالات بإنشاء وإدارة الصناديق لمختلف الغايات الاجتماعية.

4- تطوير وسائل جلب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصرفي غير تقليدي.

5- القيام بكافة الأعمال التجارية والاستثمارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفين.

6- تطوير أشكال التعاون مع المصارف الإسلامية في كافة المجالات خاصة في مجال تبادل المعلومات والخبرات.

7- تطوير أفاق الاستثمار، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جدواها الاقتصادية والاجتماعية.

8- تحسين مستوى دخل ومعيشة الفرد.

[1] معلومات مقدمة من طرف المراقب الشرعي لبنك البركة الجزائري.

الفرع الثاني: نشاطات بنك البركة الجزائري

يقوم بنك البركة الجزائري بتغطية الاحتياجات الاقتصادية في القطاعات المختلفة لمجالات الخدمات المصرفية و أعمال التمويل والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال العمليات التالية:[1]

أولا: في مجال الخدمات المصرفية

يمارس البنك كافة أوجه النشاط البنكي المعروفة أو المستحدثة بما يمكن البنك من القيام بها في إطار التزاماته كما يلي:

– قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المختلفة وتأدية قيم الشيكات المسحوبة وتقاضيها وتحصيلها للأوراق التجارية.

– تحويل الأموال في الداخل والخارج وفتح الاعتماد المستندي وتبليغه.

– إصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان وكتب الاعتماد الشخصي وبطاقات الائتمان وغير ذلك من الخدمات المصرفية.

– التعامل بالعملات الأجنبية في البيع والشراء على أساس السعر المتبادل بدون فائدة لمختلف العملات الأجنبية حسب الحاجة.

– إدارة الممتلكات وغير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بالأجر.

– القيام بدور الوصي المختار لإدارة الشركات وتنفيذ الوصايا وفق الأحكام الشرعية والقوانين الوضعية بالتعاون مع الجهات المختصة.

– القيام بالدراسات خاصة لحساب المتعاملين مع البنك وتقديم المعلومات والاستشارات.

ثانيا: في مجال الخدمات الاجتماعية

يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة للمصلحة الاجتماعية بين مختلف الجمعيات والأفراد عن طريق الاهتمام بما يلي :

– تقديم القروض الحسنة حسب الغايات الإنتاجية في مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من القرض ببدء مشروعه وتحسين مستواه المعيشي.

– إنشاء إدارة الصناديق لمختلفة الأهداف الاجتماعية وأية أعمال أخرى تدخل ضمن الأهداف.

[1] معلومات مقدمة من طرف المراقب الشرعي لبنك البركة الجزائري.

ثالثا: في مجال التمويل والاستثمار

1- في مجال التمويل: يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وكذلك الأفراد من صناعيين وحرفيين، تجار، مستوردين، مقاولين، وغيرهم وذلك حسب احتياجاتهم المالية، ويقدم لهم كذلك الإرشادات والنصائح التي تلزمهم والمنبثقة عن خبرته في تلك المجالات.

2- في مجال الاستثمار: يقوم بنك البركة بإعطاء فرصة لاستثمار أموال عملائه في مشاريع معينة ويقوم بتحقيق هذه المشاريع مقابل الحصول على أرباح.

تختلف صيغ تمويل البنك التي يستعملها وهي كلها تتشارك في كونها تعتمد على طرق إسلامية ومنها التمويل بالمرابحة، الإستصناع، التأجير، السلم.

رابعا: خدمات أخرى

يمكن للبنك في مجال ممارسته لأعماله إضافة إلى ما سبق، أن يقوم بما يلزم من التصرفات لتحقيق أهدافه وخصوصا:

- إبرام العقود والاتفاقيات مع الأفراد والمؤسسات المحلية والأجنبية.
- تأسيس الشركات في مختلف المجالات لاسيما المجالات المكملة في أوجه نشاط البنك.
- امتلاك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها بما في ذلك استصلاح الأراضي المملوكة أو المستأجرة وتنظيمها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان.
- تلقي الزكاة وقبول الهبات والتبرعات والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها حسب الأهداف.
- الدخول في الاتحادات المهنية الإقليمية والدولية، وخاصة تلك الرامية إلى توطيد العلاقات مع البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: أساسيات إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري

تعتبر إدارة المخاطر الائتمانية تجربة حديثة في بنك البركة الجزائري حيث تم الاعتماد عليها بعد الأزمة المالية التي مست العالم، حيث كان يتم تحليل وتقييم مستوى المخاطر الائتمانية على مستوى مجموعة البركة بالبحرين، ولكن بعد الأزمة أصبح ذلك ممكن على مستوى بنك البركة الجزائري، ومن خلال ما سبق سوف يتم التعرف في هذا البحث على الصيغ التمويلية المطبقة ببنك البركة ودرجة مخاطرها الائتمانية، والتعرف على قسم إدارة المخاطر الائتمانية بالبنك، في الأخير قياس مستويات مخاطر الائتمان ببنك البركة الجزائري.

المطلب الأول: الصيغ التمويلية المطبقة ببنك البركة الجزائري ودرجة مخاطرها الائتمانية

يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مشاريع الاستغلال والاستثمار باستعمال مجموعة من الصيغ التمويلية الإسلامية، أدرجنا تطور للفترة 2014-2018.

الفرع الأول: الصيغ التمويلية المطبقة بالبنك

1- التمويل بالمرابحة والسلم

1-1- التمويل بالمرابحة: يقوم بنك البركة بتمويل العميل المتعاقد معه، وذلك بشراء المنتجات التي يحتاجها فورا، بالمقابل يتعهد بأن يشتري من البنك هذه المنتجات بسعر الشراء مضافا إليه هامش ربح متفق عليه من الطرفين وعلى أساس هذه الصيغة يسدد البنك مستحقات المورد فورا بصفة المشتري الأول ثم يتم تحصيل مستحقاته من العميل المتعاقد معه بصفة بائع.

1-2- التمويل بالسلم: يعتبر التمويل بالسلم من أهم العقود لدى بنك البركة الجزائري منذ نشأته، حيث أنه عملية بيع، مع التسليم المؤجل للسلعة، وخلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا لسلع التي تسلم له مؤجلا.

2- التمويل بالإجارة والإستصناع

2-1- التمويل بالإجارة: يقوم البنك بشراء العتاد والمعدات اللازمة لتحقيق المشروع، وبعد ذلك يقوم بكراءها للزبون لمدة معينة، وحسب النظام المعمول به تنقل ملكية العتاد والتجهيزات للزبون بعد تسديد المبلغ الكلي لها ويصبح المالك الوحيد للمعدات التي تم كرائها.

2-2- التمويل بالإستصناع: التمويل بالإستصناع من الأساليب التي اعتمدها بنك البركة الجزائري في نشاطاته التمويلية لكنه لم يحظى بنفس الأهمية التي حظيت بها مختلف الأساليب التمويلية الأخرى كالمرابحة والإجارة، ويمكن أن تتم طلبات تمويل الإستصناع تحت الصيغتين التاليتين:

- تمويل إنجاز منقول أو عقار بطلب من العميل وأيضا من البنك مثال: بناء محل أو إنجاز عتاد.
- تمويل إنجاز مشروع في إطار صفقة عمومية.

3- صيغ تمويل أخرى يستخدمها بنك البركة الجزائري:

3-1- التمويل بالمشاركة: في هذا النوع من التمويل يساهم البنك في رأس مال المؤسسات الموجودة أو المراد إنشاؤها، كما يشارك في تسيير هذه الأخيرة وذلك من خلال ممثله في مجلس الإدارة، وقد تكون المشاركة نهائية أو مؤقتة، ففي المشاركة النهائية يساهم البنك في رأس مال المؤسسة ويتلقى سنويا نصيبه من الأرباح بالتوازي مع المشاركة وحصة في رأس المال، أما المشاركة المؤقتة فيساهم البنك بنسبة معينة في

تمويل المشروع الذي يثبت مردوديته ويحصل على حصة من الأرباح، وتنتهي العملية بتسديد الشريك المبلغ الكلي ويصبح المالك الوحيد للمشروع.

3-2- المساومة: عقد يبيع من خلاله بنك البركة الجزائري منقولا أو عقارا معينا بسعر محدد إجماليا عن إبرام الصفقة، ويشبه عقد المساومة عقد المرابحة مع فرق مفاده أن في هذا النوع من التمويلات، البنك ليس ملزما بإطلاع العميل بتفاصيل ثمن البيع وخصوصا ثمن شراء المنقول أو العقار موضوع التمويل وكذا مبلغ الهامش المقبوض من البنك.

3-3- القرض الحسن: مهمة إنسانية يباشرها بنك البركة الجزائري لتحقيق وإعلاء قيم التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، حيث يقوم البنك بتقديم مبلغا محددا من المال لفرد من الأفراد أو لعملائه، حيث يضمن القرض الحسن سداده دون تحمل أية أعباء إضافية أو عوائد استثمار هذا المبلغ، بل يكتفي البنك باسترداد أصل المبلغ فقط.

الفرع الثاني: تطور حجم صيغ التمويل الإسلامية المطبقة ببنك البركة الجزائري خلال الفترة (2014-2018)

يمثل الجدول رقم (2-1) تطور حجم صيغ التمويل الإسلامية المطبقة ببنك البركة الجزائري خلال الفترة (2014-2018).

الجدول رقم (2-1): تطور حجم صيغ التمويل الإسلامية المطبقة ببنك البركة الجزائري خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: ألف دج

السنوات	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%	2018	%
إجارة	32949.33	39.91	47100.7	48.02	56855.14	50.64	65431.66	46.24	72793	45.79
مساومة	32836.36	39.78	36024.63	36.72	31776.22	28.3	32816.94	23.19	33058.85	20.79
مرابحة	4056.81	4.91	3908.08	3.98	9816.47	8.74	21169.64	14.96	28793.24	18.11
سلم	9692.98	11.74	8512.93	8.68	11247.67	10.02	12168.56	8.6	16377.48	10.3
مشاركة	76.64	0.09	214.87	0.22	928.77	0.83	820.77	0.58	1696.22	1.07
إستصناع	764.26	0.93	704.88	0.72	804.36	0.72	997.3	0.7	1083.53	0.68
قرض حسن	3.35	0.01	289.32	0.29	277.56	0.25	247.67	0.18	223.16	0.14
تمويلات أخرى	2169.47	2.63	1339.08	1.37	574.94	0.51	7857.28	5.55	4963.24	3.12
المجموع	82549.2	100	98094.5	100	112281.1	100	141509.8	100	158988.7	100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق مقدمة من بنك البركة الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك لا يستخدم صيغة المضاربة إطلاقا كصيغة من صيغ التمويل الإسلامية المستخدمة في البنوك الإسلامية، وإنما يقوم بالمضاربة على أموال المودعين من خلال إعادة استثمارها وعدم اكتنازها، باعتبار أن الاكتناز محرم في الشريعة الإسلامية.[1]

من خلال الجدول رقم (2-1) يمكن تمثيل التغير في حجم التمويل من سنة لأخرى للصيغ المستخدمة ببنك البركة الجزائري للفترة (2014-2018)، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): التغير في حجم التمويل للصيغ المستخدمة ببنك البركة الجزائري لفترة (2014-2018)

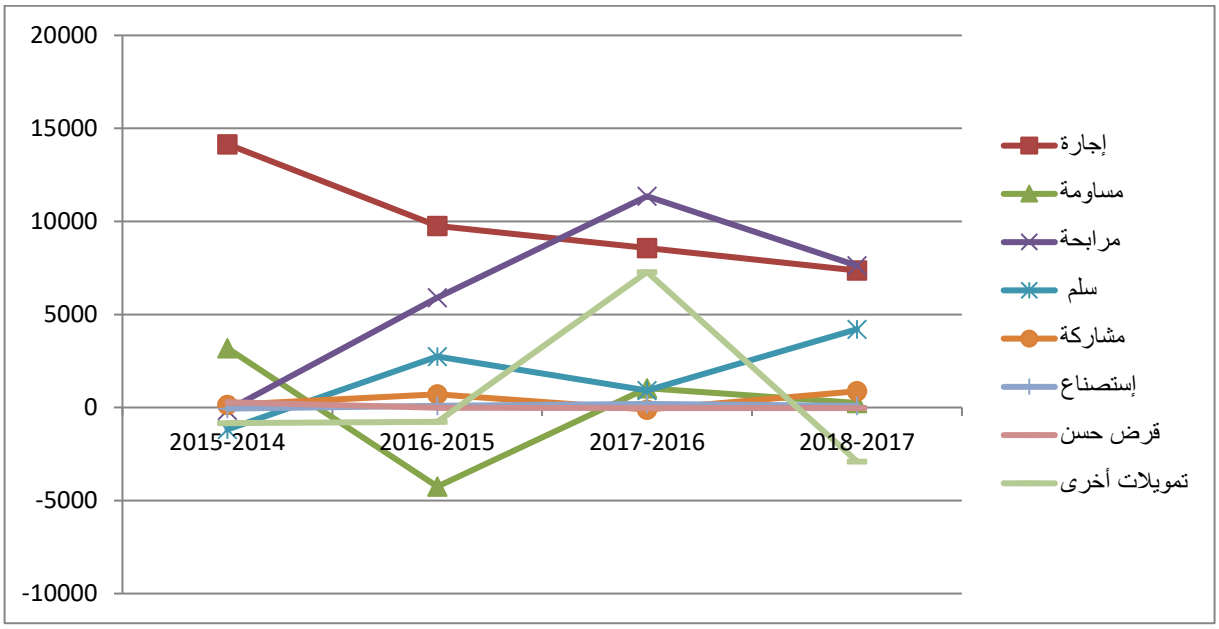

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (2-1).

التحليل:

نتيجة لانفتاح البنوك الإسلامية على الاقتصاد ومواكبة التطورات الاقتصادية فقد استطاع بنك البركة الجزائري استقطاب أعداد كبيرة من المتعاملين، والدليل على ذلك فقد تابع الطالبين الوثائق المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري والخاصة بالصيغ التمويلية التي يستخدمها البنك خلال الفترة (2014-2018)، ومن خلال الشكل البياني (2-1) والذي يوضح التغير في حجم صيغ التمويل المستخدمة ببنك البركة الجزائري خلال الفترة (2014-2018) نلاحظ أن:

سجلت صيغة التمويل بالإجارة زيادة ونموا واضحا من سنة إلى أخرى، ولكن هذه الزيادة كانت بمعدل متناقص حيث أن حجم التمويل بهذه الصيغة شهد زيادة بقيمة 14151.37 ألف د.ج سنة 2015، ولكن في

[1] معلومات مقدمة من موظف بنك البركة.

باقي السنوات (2016-2017-2018) بحجم تمويل (9754.44- 8576.52- 7361.4) ألف د.ج على التوالي، حيث نلاحظ خلال هذه الفترة، زيادة قيمة التمويل الممنوح بهذه الصيغة ولكن بمعدل متناقص، ولعل من أسباب هذا النمو بمعدلات متناقصة هو إقدام البنك على تقديم هذا النوع من التمويل بحجم تمويل أقل مقارنة بالسنوات السابقة، على الرغم من أن مخاطر الائتمان في هذه الصيغة ضعيفة جدا (بناءا على مقابلة مع مدير إدارة المخاطر).

في حين نجد أن حجم التمويل بصيغة المساومة في تذبذب ارتفاعا وانخفاضا خلال الفترة الممتدة من (2015-2018)، حيث ارتفعت سنة 2015 بقيمة 3188.27 ألف د.ج لتشهد انخفاضا كبيرا سنة 2016 قدر بـ (4248.41) ألف د.ج مقارنة بـ سنة 2015، في حين نلاحظ أن البنك في سنتي (2017-2018) زاد من حجم التمويل الممنوح بهذه الصيغة بقيمة (1040.42، 241.91) ألف د.ج، وهذا ما يدل على نجاح البنك في استقطاب العملاء للتمويل بهذه الصيغة وذلك راجع إلى درجة مخاطر الائتمان المنخفضة فيها (بناءا على المقابلة مع مدير إدارة المخاطر).

كما نلاحظ نجاح البنك في التوسع في استقطاب العملاء للتمويل بصيغة المرابحة كما هو مبين في الشكل، حيث شهدت انخفاض في سنة 2015 قدر بـ 148.73 ألف د.ج مقارنة مع سنة 2014، لتشهد هذه الصيغة تطورا ونموا واضحا خلال السنوات (2016-2017)، بحجم تمويل يقدر بـ (5908.39-11353) ألف د.ج على التوالي، ثم ليشهد هذا النمو سنة 2018 زيادة في حجم التمويل ولكن بمعدل متناقص حيث قدرت قيمة الزيادة بـ 7623.6 ألف دينار جزائري.

ورغم ذلك أصبحت هذه الصيغة محل اهتمام بنك البركة الجزائري، حيث بدأ التوسع فيها لسهولة إجرائها وقلة مخاطر الائتمانية فيها (بناءا على المقابلة) وربحيتها المضمونة، وهذا دليل أهمية هذه الصيغة للبنك بجانب صيغة الإجارة والمساومة.

وما تم ملاحظته من الشكل أن صيغة السلم شهدت انخفاض سنة 2015 قدر بـ 1180.05 ألف د.ج مقارنة بسنة 2014، لتشهد هذه الصيغة ارتفاعا خلال سنوات (2016-2017-2018) بمعدلات متزايدة ومتناقصة خلال هذه الفترة، وهذا راجع إلى المخاطر الائتمانية العالية في هذه الصيغة (بناءا على مقابلة مع مدير إدارة المخاطر).

في حين نلاحظ من خلال الشكل البياني أن حجم التمويل بصيغ التمويل الأخرى (المشاركة، الإستصناع، القرض الحسن) شهدت تطورا في حدودها الدنيا مقارنة مع صيغ التمويل الأخرى وذلك نظرا للمخاطر الائتمانية المرتفعة فيها، وخاصة في القرض الحسن إذا نجد أن حجم التمويل الممنوح في القرض

الحسن في تراجع خلال الفترة الممتدة من(2016-2018)، وهذا راجع إلى المخاطر الائتمانية المرتفعة فيها (بناءا على المقابلة مع مدير إدارة المخاطر).

كما يلاحظ من خلال الشكل البياني أن حجم التمويلات الأخرى في تناقص خلال سنتي (2016-2017)، ليزيد البنك من حجم التمويلات الأخرى سنة 2017 حيث قدرت بـ 7282.34 ألف د.ج، وتشهد انخفاضا كبيرا سنة 2018 بقيمة 2894.04 ألف د.ج، وهذا التذبذب في التمويل راجع إلى المخاطر الائتمانية المرتفعة فيها، وعدم وجود مطلب الضمان (بناءا على تصريح مدير إدارة المخاطر).

الفرع الثالث: درجة مخاطر الائتمان في صيغ التمويل الإسلامية المطبقة ببنك البركة الجزائري

تعتبر مخاطر الائتمان أكثر أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك في عملياته وتتمثل مخاطر الائتمان في المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها.

يمثل الشكل رقم (2-2) درجة مخاطر الائتمان لصيغ التمويل الإسلامية التي يطبقها بنك البركة الجزائري. نلاحظ من خلال الشكل أن أكثر صيغ التمويل عرضة للمخاطر الائتمانية هي القرض الحسن، يليه كل من صيغة المشاركة، والإستصناع، والسلم، حيث أن درجة المخاطر في هذه الصيغ الثلاثة عالية وهذا حسب تقدير مدير إدارة المخاطر. إن التعرض لمخاطر الائتمان يكون في حدوده الدنيا في عمليات الإجارة، بينما تكون مخاطر الائتمان عادية (متوسطة) في صيغة المرابحة، بالإضافة إلى صيغة المساومة التي يطبقها بجانب الصيغ المذكورة سابقا، والتي قدر مدير إدارة المخاطر أن درجة مخاطر الائتمان بها عادية (متوسطة).

الشكل رقم (2-2): درجة مخاطر الائتمان لصيغ التمويل الإسلامية التي يطبقها بنك البركة

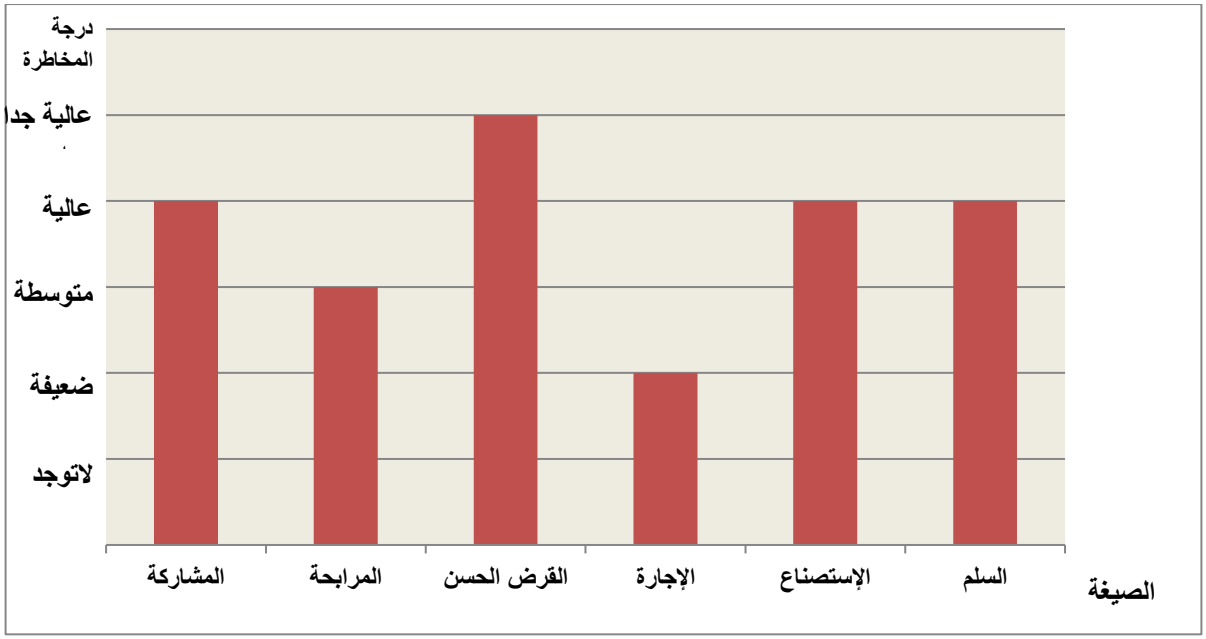

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المقابلة مع مدير إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري.

المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري

إن من الأهداف الرئيسية الإدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري هي التطوير والموافقة والمحافظة على مستوى عالي من المعايير والسياسات والحدود وتوصيلها على مستوى البنك مع تفويض الصلاحيات اللازمة فيما يخص إدارة المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة، وسوف نركز من خلال هذا المطلب على إدارة المخاطر الائتمانية.

الفرع الأول: تأسيس لجنة إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري

تم تأسيس لجنة إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة الجزائري سنة 2009 من أجل تحديد المخاطر الائتمانية وقياسها ومراقبتها، ولقد ازداد اهتمام البنك بهذا الجانب بعد الأزمة المالية العالمية "أزمة الائتمان" لسنة 2007، وتعتبر لجنة إدارة المخاطر الائتمانية اللجنة الوحيدة لإدارة المخاطر في البنك ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة الصيغ التمويلية المعتمدة في البنك حيث يركز البنك على التمويل بصيغ المداينات، وتتكون لجنة إدارة المخاطر "لجنة إدارة المخاطر الائتمانية" من لجنة مسئولة عن تحديد ومراقبة المخاطر الائتمانية والتحكم فيها بالتعاون مع قسم المالية والتمويل، ومشاركة مجلس الإدارة فيها، ويعتمد بنك البركة الجزائري على طريقة التصنيف الداخلي لتقييم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها خلال أداء نشاطه.[1]

ومن أعمال قسم إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري خلال سنة 2016:[2]

خلال سنة 2016، قامت مديرية إدارة المخاطر بدراسة مالا يقل عن 500ملف، منها 289 ملف من مديرية تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، 171 ملف من مديرية تمويل الشركات الكبيرة، 25 ملف من مديرية التمويل بالإيجار و15 ملف من مديرية تمويل الأفراد.

في 2016/12/31، بلغت التمويلات بالصندوق نسبة 63.63% من محفظة الالتزامات للبنك كما بلغت الالتزامات بالإمضاء نسبة 36.37% من إجمالي هذه الأخيرة.

فيما يخص التمويلات بالصندوق فإن حجمها في تزايد مستمر حيث ارتفع من 97431.30 مليون دج في 2016/03/31 إلى 110711 مليون دج في 2016/12/31، حيث حاز منتج الإجارة على أعلى نسبة من المحفظة الائتمانية للبنك حيث بلغت في2016/12/31، 50.64% وجاء في المرتبة الثانية منتجي المرابحة والمساومة بنسبة 37.04% والباقي، أي ما نسبته 12.32% والباقي أي ما نسبته 12.32% موزعة على باقي التمويلات، وهذا إلى راجع المخاطر الائتمانية المرتفعة في باقي الصيغ والتمويلات الأخرى.

[1] معلومات مقدمة من طرف مدير إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري، مقابلة بتاريخ 20-05-2019. الجزائر العاصمة.

[2] التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري2016.

أما فيما يخص الالتزامات بالإمضاء، فهي مكونة من 90.13% بالتزامات التمويل و9.87% بالتزامات الضمان.

حيث لم تتعد قط التعرضات الائتمانية للعميل الواحد أو العميل وأطرافه المرتبطة بالحدود الاحترازية.

تتشكل المحفظة الائتمانية للبنك من 26.78% من التمويلات ممنوحة لقطاع (الصناعة) لقطاع (العقار)، كراء وخدمات 22.55% ممنوحة لقطاع (التجارة) 11.47% ممنوحة للشركات و06.66% ممنوحة لقطاع البناء.

بلغت عملية تسوية القطاعات نسبة ما يفوق 85% من إجمالي عملاء البنك الحائزين على تمويلات، و93% من حجم المحفظة الائتمانية.

وكذلك تم خلال سنة 2016، تحديث (سياسات وإجراءات التمويل) المصادق عليها في 2011، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار، النموذج الموحد للمجموعة وكذلك القانون الاحترازي الجديد لبنك الجزائر.

الفرع الثاني: متطلبات وسياسات إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري

أولا: متطلبات إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري

قام البنك بتوفير المتطلبات الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها والمتمثلة أساسا فيما يلي:[1]

– تطوير واعتماد منهجيات إدارة المخاطر، ومساعدة الجهات ذات العلاقة على تطوير الأنظمة الضرورية لتنفيذها.

– تكوين إطار عام لإدارة المخاطر التي يتعرض لها خاصة المخاطر الائتمانية منها، حيث يشمل الإطار على تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد التقارير عن السيطرة على المخاطر الائتمانية.

– السعي لتكوين موظفين مؤهلين للتحكم في مخاطر الائتمان بدء من عملية الموافقة على منح الائتمان، وكذلك متابعة الجدارة الائتمانية للعميل طالب التمويل.

– يوكل البنك صلاحيات الموافقة على طلبات منح الائتمان لمجلس إدارة البنك التابع إلى لجان تهتم بتحليل وتقييم الائتمان وفقا للسياسات الائتمانية للبنك.

– تشكيل دائرة تدقيق داخلي مسؤولة على القيام بمراجعة الالتزامات الائتمانية للعميل، وتقييم جودتهم، وتأمين التقيد بالإجراءات اللازمة لمنح الائتمان.

[1] التقرير السنوي لمجموعة البركة2011، ص ص:69-70.

ثانيا: سياسات إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري

تلخص المبادئ التالية سياسات إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري:[1]

– يتم تمديد التمويل عندما يكون هناك ما لا يقل عن مصدرين واضحين للسداد.

– يجب أن تكون المبالغ والأرباح والرسوم والشروط الخاصة بأوضاع السوق السائدة لأي تمويل، مقترح مطابق مع مفهوم نوعية المخاطر التي يتم التعهد بها.

– يتم تمديد التمويل عندما يكون البنك على ثقة بأن العميل سوف يقوم بسداد المبلغ في الموعد المتفق عليه.

– يجب أن يكون التمويل منظم بشكل واضح ملائم مع الأخذ في عين الاعتبار الغرض من الائتمان ومصدر السداد.

– يجب تقييم موجودات احتياجات التمويل على أسس قائمة بذاتها وكذلك على أساس المحفظة لتقييم تأثيرها على إجمالي محفظة التمويل.

– يجب التأكد من الامتثال لجميع القوانين المحلية السارية والتنظيمية والمبادئ التوجيهية في جميع الحالات.

– يجب الأخذ بعين الاعتبار الآداب والمعايير الأخلاقية في جميع قرارات التمويل.

المطلب الثالث: مستويات مخاطر الائتمان ببنك البركة الجزائري

يتعرض بنك البركة كغيره من البنوك إلى مخاطر عدم السداد للتسهيلات الائتمانية التي يقوم بمنحها للمؤسسات والزبائن، ومن خلال هذا الجدول يمكن تقدير مستويات مخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007–2017) وذلك من خلال حساب نسبة مخاطر الائتمان من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة مخاطر الائتمان} = \mathbf{100} * \frac{\text{مخصصات المؤونات على الخسائر على والقيم الديون غير المسترجعة}}{\text{تمويلات ممنوحة للمؤسسات+ تمويلات ممنوحة للزبائن}}$$

يمثل الجدول رقم(2–2) مؤشر قياس مخاطر الائتمان ببنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007–2017).

[1] معلومات مقدمة من طرف مدير إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري، مقابلة بتاريخ 20–05–2019. الجزائر العاصمة.

الجدول رقم (2-2): مؤشر قياس مخاطر الائتمان ببنك البركة الجزائري خلال الفترة(2007-2017)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون	3776	4064	4881	5872	6402	6609	205	459	537	818	1102
تمويلات ممنوحة للمؤسسات	564	1286	123	81	153	577	879	2381	2356	3179	3123
تمويلات ممنوحة للزبائن	35471	48662	59637	55688	58583	57891	62640	78506	94097	107531	136553
نسبة مخاطر الائتمان (%)	10%	8%	8%	11%	11%	11%	0%	1%	1%	1%	1%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007- 2017)

التحليل:

يظهر من خلال الجدول (2-2) أن التمويلات الممنوحة للزبائن سجلت ارتفاعا متزايدا خلال هذه الفترة (2007-2017) مقارنة بالتمويلات الممنوحة للشركات التي سجلت تذبذبا في منح التمويل خلال الفترة الممتدة من (2007-2011)، إلا أنه خلال سنوات(2012-2017) سجلت ارتفاعا متزايدا.

ويلاحظ كذلك أن قيمة مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون في تزايد خلال فترة (2007-2012) وذلك مع تزايد حجم التمويلات الممنوحة للزبائن والشركات، ما يعني زيادة المخاطر المتوقعة الذي تستوجب زيادة المؤونات، وهذا ما يشير إليه ارتفاع نسبة مخاطر الائتمان خلال هذه الفترة، ولكن خلال الفترة (2013-2017) قام البنك بتخفيض قيمة مخصصات المؤونات على القيم والديون مقابل زيادة حجم التمويلات الممنوحة للزبائن والشركات، وهذا ما يشير إليه انخفاض مخاطر الائتمان خلال نفس الفترة إلى أدنى الحدود.

ولتوضيح الجدول رقم (2-2) أكثر نقوم بتحويله إلى رسم بياني.

يمثل الشكل رقم (2-3) مؤشر قياس مخاطر الائتمان لبنك البركة الجزائري خلال (2007-2017)، نلاحظ من خلال الشكل البياني أنه هناك تذبذب في نسبة مخاطر الائتمان في بنك البركة الجزائري، حيث حقق البنك خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2012 أعلى نسبة مخاطر ائتمان سنة2010 و2011 و2012 قدرت ب 11% بينما سجل أدنى قيمة له خلال هذه الفترة سنة 2009 قدرت ب 8%.

الشكل رقم (2-3) : مؤشر قياس مخاطر الائتمان لبنك البركة الجزائري خلال 2007 - 2017

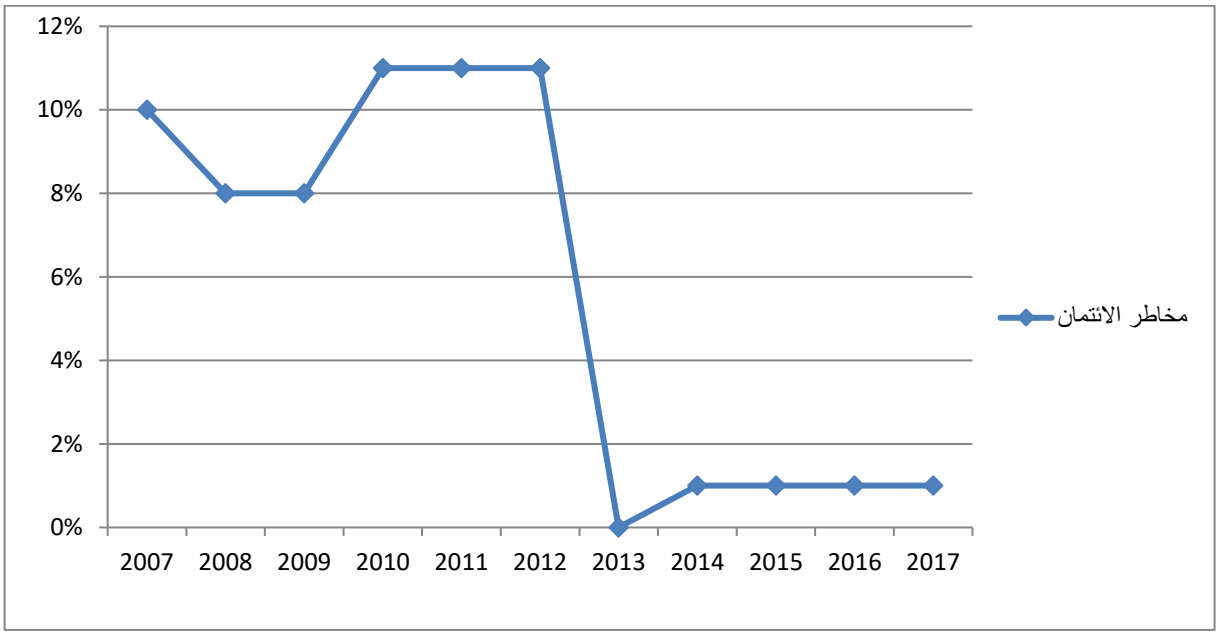

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

وسجل البنك خلال الفترة الممتدة من (2013 إلى2017) أدنى نسبة للمخاطر الائتمانية قدرت بـ0.02% حيث كادت أن تنعدم مخاطر الائتمان خلال هذه السنة، وسجل أعلى نسبة لمخاطر الائتمان خلال السنوات(2014-2015-2016-2017) قدرت بـ 1%، حيث نلاحظ خلال هذه الفترة ميل مخاطر الائتمان نحو التحكم والانخفاض وهذا هو الظاهر من خلال المنحنى حيث حافظ البنك على نفس النسبة قدرت بـ 1% خلال هذه الفترة، وهذا راجع إلى سياسة البنك التوسعية، وتبني البنك لإستراتيجية التنويع (لمختلف القطاعات، مختلف الصيغ الاستثمارية) في حين أن أغلبية تمويلات بنك البركة الجزائري كانت ضمن صيغة الإجارة والمرابحة والمساومة نظرا للمخاطر الائتمانية المنخفضة فيها، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة مخاطر الائتمان خلال هذه الفترة (بناءا على المقابلة مع مدير إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري).

المبحث الثالث: تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة

يتضمن المبحث وصفا لأداتي الدراسة المتمثلة في الاستبيان والمقابلة، والتي باستخدامها تم جمع البيانات، ومن ثم معالجتها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال برنامج spss. وفيما يلي عرض تصميم الدراسة الميدانية، وتحليل البيانات، ووصف نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة من خلال تحليل معامل الثبات كرومباخ ألفا، وأقسام الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تصميم الدراسة الميدانية

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في كل الموظفين بقسم إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري وعلى مستوى الوكالات التابعة للبنك (33 وكالة)، ولقد تم اختيار بنك البركة الجزائري باعتباره أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر منذ حوالي26 سنة، وقد تم الاعتماد على العينة الميسرة لاختيار فروع البنك، حيث يعتبر المجتمع المستهدف بالدراسة من المجتمعات المحدودة ذات المفردات المتجانسة، وبناء على ذلك، قام الطالبان بجمع البيانات من عينة بحجم 36 مفردة، للفترة الممتدة من 20 ماي إلى غاية 26 ماي سنة 2019.

يمثل الجدول رقم (3-1) الوكالات التي تم توزيع عليها الاستبيان عليا.

الجدول رقم (3-1): الوكالات التي تم توزيع الاستبيان عليها

البيان	عدد الوكالات	عدد الاستبيانات المسترجعة
المديرية العامة (قسم إدارة المخاطر) بالجزائر	1	4
الجزائر العاصمة	5	19
سطيف	2	6
برج بوعريريج	1	4
المسيلة	1	3
المجموع	**10**	**36**

المصدر: من إعداد الطالبين

حيث تم توزيع 38 استمارة شملت جميع المسؤولين والمختصين في مجموعة من وكالات بنك البركة بولايات الجزائر (الجزائر العاصمة، برج بوعريريج، سطيف، المسيلة) حيث اعتمدنا على طريقة التسليم المباشر للاستبيان، كما تم تصميم نسخة إلكترونية[1] وإرسالها إلى (الرقابة الشرعية) بغية إرسال الاستبيان من المركز الرئيسي للبنك إلى كل فروعه في الجزائر، غير أن توقيت توزيع الاستبيان وافق إجازة شهر رمضان للمسؤول مما اضطر الطالبين لاستخدام التوزيع المباشر للعينة المتاحة في العاصمة والولايات القريبة من المسيلة باعتبار عامل الزمن المتاح.

[1] https://docs.google.com/forms/d/e/1FAlpQLScbdJ6L4TiH2hdCxpYUYWfBfELoVRVKqH_sYdcj_71JXZZ_Ng/viewfOrmm. 18-05-2019.

والجدول (3-2) يوضح عدد المستجوبين:

الجدول رقم(3-2): الإحصاءات الخاصة بالاستبيان

طبيعة الاستبيان	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	38	%100
عدد الاستبيانات غير المسترجعة	2	%5
عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل	36	%95

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على أداة الاستبيان

يتضح من خلال الجدول أن جميع الاستبيانات صالحة للتحليل، وعليه لن يتم استبعاد أي منها. كما لاحظ الطالبان التعاون من طرف موظفي البنك ذوي الصلة بموضوع الدراسة، وإبدائهم الرغبة في الإجابة على الاستبيانات الموزعة.

الفرع الثاني: أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

اعتمدنا على أداتين في جمع البيانات هما الاستبيان والمقابلة الشخصية.

أولا: الاستبيان

تم الاعتماد على الاستبيان في تجميع البيانات من عينة الدراسة، حيث تم تصميمه بناء على دراسة تركي محجم الفوز وآخرون (2016)، حول"إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن"، ودراسة حفيان جهاد (2011-2012)، حول "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"، دراسة هيفاء غانية (2014-2015)، "إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل2و3"، دراسة والي جميلة (2014-2015)، "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات بازل"، مع إضافة بعض الأسئلة التي ارتأينا إدراجها نظرا لأهميتها بالنسبة للدراسة. حيث قسم الاستبيان إلى قسمين، القسم الأول يشتمل على البيانات الخاصة بالمستجيب، (الجنس، العمر، المستوى العلمي، التخصص، الوظيفة، عدد سنوات الخبرة في العمل البنكي)، أما القسم الثاني يتضمن ثلاث محاور حيث يقيس المحور الأول (الفقرة من1-19) المبادئ (المعايير) التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة، أما المحور الثاني (من الفقرة 20-28) فيقيس مدى اعتماد بنك البركة على مجموعة من العناصر في اتخاذ القرار الائتماني، أما المحور الثالث (من الفقرة 29-38) فيقيس المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامية ببنك البركة.[1]

[1] الملحق رقم (01).

وقد تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان من خلال عرضه على مجموعة من الأساتذة المتخصصين الذين قاموا بتحكيمه، وتعديله وفق الملاحظات التي أبدوها حوله.

واستخدم الطالبين في أداة الدراسة مقياس المكون من خمس درجات (1-5) من الإجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي، وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): يوضح درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة أقل	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر:أحمد ميلي سمية وآخرون، دور الاتصال الداخلي في تطوير الأداء الوظيفي في مؤسسة اتصالات الجزائر بالمسيلة، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد03، 2018، ص296.

ولتحديد طول كل بعد من أبعاد مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى الذي يساوي 5-1=4. ثم يتم تحديد طول الفئة عن طريق قسمة:

$$\frac{\text{المدى}}{\text{طول الفئة}} \text{ أي } \frac{4}{5} = 0.8$$

وعليه فإن فئات المقياس تكون على النحو التالي:

1. فئة غير موافق بشدة: تتراوح درجتها في المجال [1- 1.80[وتدل على درجة ضعيفة جدا.
2. فئة غير موافق: تتراوح درجتها في المجال [1.80- 2.60[وتدل على درجة ضعيفة.
3. فئة موافق بدرجة أقل: تتراوح درجتها في المجال [2.60- 3.40[وتدل على درجة متوسطة.
4. فئة موافق: تتراوح درجتها في المجال [3.40- 4.20[وتدل على درجة عالية.
5. فئة موافق بشدة: تتراوح قيمتها في المجال [4.20-5] وتدل على درجة عالية جدا.

ثانيا: إعداد أسئلة المقابلة

تم الاعتماد على المقابلة الشخصية في تجميع البيانات حول إدارة المخاطر الائتمانية، حيث تم تصميمها بناء على الدراسات السابقة، التي قامت بقياس المتغيرات الخاصة بالدراسة الحالية، وقد تم اعتماد أسئلة مقابلة لدراسة محمد عبد الحميد عبد الحي (2010) بعنوان "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، مع بعض الإضافات التي ارتأينا ضرورة وما يتوافق مع أهداف الدراسة الحالية.[1]

[1] الملحق رقم (02).

ثالثا: أدوات التحليل الإحصائي

اعتمدت هذه الدراسة في تحليل البيانات على استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

– قياس ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة بواسطة معامل كرومباخ ألفا Cronbach's Alpha.

– استخدام اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة نوعية الاختبارات الإحصائية المناسبة للتحليل، معلمية أولا معلمية، أين تم اعتماد اختبار Shapiro–Wilk لحجم عينة أقل من 50 مفردة. (انظر الملحق رقم(03)).

– الاعتماد على بعض مقاييس الإحصاء الوصفي مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

– اختبار العينة الأحادية One–Sample T–Test[1]، حيث تم استخدامه بناء على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (الملحق رقم3) والتي أظهرت أن عبارات المحور الأول والثاني موزعة طبيعيا، في حين أن عبارات المحور الثالث غير موزعة طبيعيا، إلا أن حجم العينة الذي بلغ 36 مفردة يمكننا من استخدام نظرية النهايات المركزية، والتي تشير انه إذا كان حجم العينة أكبر من أو يساوي 30 مفردة، فإن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: تجميع البيانات وتحليلها

تكونت عينة الدراسة من 36 مفردة، حيث تم توزيع 38 استبيان على عينة الدراسة وتم استرجاع 36 منها وهو ما يعادل نسبة استرداد 95%، وقد كانت كل الاستبيانات المستردة صالحة للتحليل الإحصائي.

الفرع الأول: معامل الثبات كرومباخ ألفا

يمثل الجدول رقم (3–4) معامل الثبات كرومباج ألفا ومعامل الصدق، حيث بلغ مستوى معامل الثبات كرومباخ ألفا لمحاور الدراسة 0.871 وهو أكبر من القيمة الحدية 0.6 وهذا يعني أن إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة تتصف بالثبات. ويمكن حساب معامل الصدق الذاتي للاستبيان من خلال الجذر التربيعي لمعامل الثبات وهو ما يوضحه الجدول رقم (3–4).

ويلاحظ من الجدول (3–4) أن مستوى الثبات كرومباخ ألفا للمحور المبادئ (معايير) التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة يصل إلى 0.837 وهو أكبر من القيمة الحدية 0.6 وهذا يعني أن إجابات عينة الدراسة عن أسئلة المحور الأول تتصف بالثبات.

وكذالك مستوى الثبات كرومباخ ألفا بالنسبة للمحور ما مدى اعتمادكم على العناصر التالية عند اتخاذ القرار الائتماني، ومحور المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامية ببنك البركة، هو أكبر من القيمة

[1] محمد خير سليم أبو زيد، **التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية SPSS**، ط1، دار صفاء للطباعة، دار جرير، عمان، الأردن، 2010، ص 278.

الحدية 0.6 وهذا يعني أن إجابات عينة الدراسة عن أسئلة المحاور تتصف بالثبات، في حين أن معامل الصدق للمحاور الثلاث مرتفع.

رغم أن قيمة معامل الثبات للمحور الثاني 0.546 إلا أنه لم يتم استبعاد أي فقرة لتجاوز ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للمحور (0.50)، حيث أن ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية تدعم ثبات المقياس، وإن كانت قيمة ألفا كرومباخ منخفضة وبخاصة عندما تكون العبارات قليلة.[1]

الجدول رقم (3-4): معامل الثبات كرومباج ألفا ومعامل الصدق

الرقم	المحور	عدد الفقرات	معامل كرومباخ ألفا	معامل الصدق
1	المبادئ (معايير) التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة	19	0.837	0.915
2	ما مدى اعتمادكم على العناصر التالية عند اتخاذ القرار الائتماني؟	9	0.546	0.739
3	المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامية ببنك البركة	10	0.696	0.834
	الاستبيان	**38**	**0.871**	**0.933**

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الفرع الثاني: تحليل البيانات الشخصية.

أولا: الجنس

يمثل الجدول رقم (3-5) توزيع عينة الدراسة وفق الجنس

الجدول رقم(3-5): توزيع عينة الدراسة وفقا للجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	25	69.4
أنثى	11	30.6
المجموع	**36**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

[1] Josph F. Hair Jr, and others: **Multivariate Data Analysis**, Pearson New International Edition, Seventh Edition, 2014, P123.

يشير التحليل الإحصائي لمفردات عينة الدراسة إلى أن 25 من العينة كانت من فئة الذكور، وهو ما يعادل نسبة 69.4%، وكانت نسبة الإناث 30.6%،حيث يتضح أن ثلثي العينة من فئة الذكور.

ثانيا: العمر

يمثل الجدول رقم (3-6) توزيع عينة الدراسة وفق العمر

الجدول رقم (3-6): توزيع عينة الدراسة وفقا للعمر

العمر	التكرار	النسبة %
أقل من30	6	16.7
40-30	20	55.5
50-41	6	16.7
أكثر من 50	4	11.1
المجموع	**36**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يلاحظ أن أكبر الشرائح العمرية في عينة الدراسة من ذوي الفئة العمري (من30إلى40) سنة المقدرة بنسبة 55.5%، يليها الفئتان العمريتان (أقل من30) سنة و(من41 إلى 50) سنة بنفس النسبة حيث بلغت 16.7% في كلتيهما، في حيث نجد نسبة الفئة العمرية للكبار (أكثر من 50) سنة حصلت على نسبة قليلة بلغت11.1 % فقط من إجمالي عينة الدراسة، ما يعني أن عينة الدراسة من فئة الشباب.

ثالثا: المستوى العلمي

اعتمدت الدراسة على تقسيم مفردات العينة حسب مستوى تعليمهم إلى عدة مجموعات وهي، المجموعة الأولى مستوى بكالوريا، والمجموعة الثانية من أصحاب ليسانس، أما المجموعة الثالثة تتمثل في مستوى الماستر والماجستير، وهناك مجموعة رابعة تضم مستويات أخرى بحسب المستوى العلمي لكل موظف بالبنك.

ويمثل الجدول رقم (3-7) توزيع عينة الدراسة وفق المستوى العلمي، حيث يلاحظ أن أغلبية مفردات العينة حاصلين على المستوى ليسانس، حيث كانت نسبة تمثيل هذه المجموعة في العينة 61.1%، تليها مجموعة الماستر والماجستير19.4 %، في حين نجد أن نسبة المجموعة الخاصة بالبكالوريا حصلت على نسبة بلغت 8.3% من إجمالي العينة المدروسة، وكانت المجموعة الخاصة بالمستويات الأخرى والمتمثلة في مهندس دولة ومستوى ثانوي بنسبة 11.1%.

الجدول رقم (3-7): توزيع عينة الدراسة وفقا للمستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة %
بكالوريا	3	8.3
ليسانس	22	61.1
ماستر أو ماجستير	7	19.4
أخرى	4	11.1
المجموع	**36**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

رابعا: التخصص

يمثل الجدول رقم (3-8) توزيع عينة الدراسة وفق التخصص، حيث يلاحظ من خلاله أن أغلبية مفردات العينة ذوو تخصص مالية بنسبة 22.2%، يليها تخصص بنوك واقتصاد بنفس النسبة قدرت بـ 16.7%، ثم يأتي تخصص إدارة أعمال بنسبة 11.1%، في حين نجد تخصص محاسبة بنسبة 8.3% من إجمالي العينة المدروسة، ثم يأتي مجموعة التخصصات الأخرى بنسبة 25.1% موزعة على التخصصات التالية: إعلام ألي، قانون، حقوق، اقتصاد، إحصاء تطبيقي موزعة (8.3% و5.6% و5.6% و5.6%) على الترتيب، ما يعني أن عينة الدراسة في مجال تخصص العمل البنكي.

الجدول رقم (3-8): توزيع عينة الدراسة وفقا للتخصص

الصنف	التكرار	النسبة %
محاسبة	3	8.3
مالية	8	22.2
بنوك	6	16.7
اقتصاد	6	16.7
إدارة أعمال	4	11.1
أخرى	9	25.1
المجموع	**36**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

خامسا: الوظيفة

يمثل الجدول رقم (3-9) توزيع عينة الدراسة وفق الوظيفة.

الجدول رقم (3-9): توزيع عينة الدراسة وفقا للوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة %
مدير إدارة المخاطر	1	2.8
نائب مدير إدارة المخاطر	1	2.8
مدير وكالة	1	2.8
نائب مدير وكالة	4	11.1
رئيس مصلحة	7	19.4
مكلف بالدارسات	11	30.6
مصلحة الشؤون القانونية	2	5.6
الصندوق	2	5.6
موظف بنك	7	19.4
المجموع	**36**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

يلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الغالبة هي 30.6% من إجمالي العينة المدروسة يشتغلون من مكلف بالدراسات والسبب في ذلك هو أن أغلب الموظفين في الوكالات والمديرية العامة للبنك هم المكلفين بالدراسات المالية وملفات القروض، ثم يأتي منصب رئيس مصلحة وموظف بنك بنفس النسبة قدرت بـ 19.4% لكليهما، يليه منصب نائب مدير وكالة قرت بنسبة 11.1%، ثم المنصب الخاص بمصلحة الشؤون القانونية والمنازعات والمنصب الخاص بالصندوق بنفس النسبة قدرت بـ 5.6% لكليهما، ثم يليها منصب مدير إدارة المخاطر ونائب مدير إدارة المخاطر ومدير وكالة بنسبة قليلة 2.8% لكل منهما من إجمالي العينة المدروسة، مع توضيح أنه يوجد منصب واحد لمدير إدارة المخاطر على مستوى بنك البركة الجزائري، ولا يوجد على مستوى الوكالات، إنما توكل مهمة إدارة المخاطر للموظفين على مستوى كل وكالة.

سادسا: عدد سنوات الخبرة في العمل البنكي

يمثل الجدول رقم (3-10) توزيع عينة الدراسة وفق عدد سنوات الخبرة في العمل البنكي

الجدول رقم (3-10): توزيع عينة الدراسة وفقا لعدد سنوات الخبرة في العمل البنكي

مدة الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من5	8	22.2
من5 إلى 10	10	27.8
من11 إلى 15	12	33.3
من16 إلى 20	1	2.8
أكثر من 20	5	13.9
المجموع	**36**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الكبيرة للعينة المدروسة هي التي كانت مدة الخبرة في العمل البنكي من (11 إلى 15) سنة بنسبة 33.3%، تليها الفئة التي مدة خبرتها (5 إلى 10) سنوات بنسبة 27.8%، يليها الفئة التي أقل من 5 سنوات بنسبة 22.2%، ثم نجد الفئة التي هي أكبر من 20 سنة التي قدرت نسبتها بـ 13.9% من إجمالي العينة المدروسة، في حين نجد الفئة (من16 إلى 20) سنة أقل نسبة حيث قدرت نسبتها بـ 2.8% من إجمالي العينة المدروسة.

ملخص:

يتضح من نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة أن معظم الموظفين متحصلون على مستوى ليسانس حيث بلغت نسبتهم 61.1%، في حين بلغت نسبة الذكور 69.4% مقابل 30.6% إناث، وكانت أعلى نسبة للسن من الفئة (30إلى 40) سنة بلغت نسبة 55.5%، وكانت أعلى نسبة للتخصص الخاص بالمالية بنسبة قدرت بـ 22.2 % في حين أن معظم الموظفين يتولون منصب مكلف بالدراسات حيث بلغت نسبتهم 30.6%، على مستوى المديرية العامة والوكالات، كما بلغت أعلى نسبة في مدة الخبرة في العمل البنكي للفئة من(11إلى 15) سنة حيث قدرت 33.3%.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى: تتوفر ببنك البركة الجزائري المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة عالية.

يتم اختبار هذه الفرضية من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بهذا المحور (المبادئ (معايير) التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة الجزائري) وفيما يلي يتم عرض نتائج اختبار الفرضية الأولى:

يمثل الجدول رقم (3-11) نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة.

الجدول رقم (3-11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المبادئ (معايير) التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تهدف إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة إلى استقرار الأرباح.	3.97	0.696	16
2	تهدف إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة إلى قياس المخاطر من أجل مراقبتها للتخفيف من آثارها.	4.53	0.560	2
3	يستخدم بنك البركة أساليب واضحة في إدارة مخاطر الائتمان.	4.17	0.609	10
4	يستخدم بنك البركة أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر الائتمانية.	3.94	0.826	19
5	وجود الوعي الثقافي داخل بنك البركة فيما يخص إدارة المخاطر الائتمانية.	4.14	0.593	13
6	تقييم موجودات بنك البركة يعتبر مبدأ أساسي لقياس المخاطر.	3.97	0.810	16
7	تتميز سياسة إدارة المخاطر ببنك البركة بنزعة تحفظية (الحكمة والحذر).	4.61	0.549	1
8	خطوات إدارة المخاطر متناسبة مع حجمها ببنك البركة.	4.08	0.732	15
9	يعين بنك البركة عامليين ذوي خبرة في المجال البنك مختصين بالمخاطر الائتمانية.	4.17	0.655	10

10	يعتمد بنك البركة على الجدارة الائتمانية للعميل لقياس المخاطر التمويلية.	4.22	0.637	7
11	تستخدم إدارة المخاطر ببنك البركة طرق التحليل الكمي في تقييم مخاطر الائتمان.	4.19	0.624	8
12	تستخدم إدارة المخاطر ببنك البركة طرق التحليل النوعي في تقييم مخاطر الائتمان.	4.28	0.566	4
13	يقوم بنك البركة بإعداد التقارير عن المخاطر الائتمانية.	4.25	0.841	6
14	يقوم بنك البركة بتقديم التقارير عن المخاطر الائتمانية لمصالح البنك.	4.11	0.747	14
15	يوجد لدى بنك البركة مراجعة داخلية فعالة (التدقيق الداخلي) للمخاطر الائتمانية.	4.28	0.701	4
16	تقوم إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة بوضع الخطط المناسبة للتقليل من المخاطر.	4.19	0.577	8
17	تتناسب الطرق والنماذج التي تستخدمها إدارة المخاطر ببنك البركة مع أهدافه في إدارة المخاطر الائتمانية.	3.97	0.736	16
18	تشجع إدارة المخاطر ببنك البركة برامج التدريب في مجال إدارة المخاطر الائتمانية.	4.31	0.624	3
19	تزود إدارة الائتمان ببنك البركة العاملين بالدليل حول إدارة المخاطر.	4.17	0.697	10

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يلاحظ من خلال الجدول (3-11) أن كل المتوسطات الحسابية للعبارات الخاصة بالمبادئ (معايير) التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة كانت أكبر من المتوسط الفرضي (3)، حيث أن أكبر متوسط، كان للعبارة السابعة (4.61)، وبانحراف قدره (0.549) وهو أقل انحراف معياري بين العبارات 19 لهذا المحور، ما يعني اتفاق عينة الدراسة المتمثلة في الموظفين على أن سياسة إدارة المخاطر ببنك البركة تتميز بنزعة تحفظية(الحكمة والحذر).

وقد كانت المتوسطات الحسابية للعبارات 15،12،18،2، متقاربة نوعا ما بمقدار(4.53، 4.31، 4.28،4.28) على الترتيب ما يدل على أن إدارة المخاطر بالبنك تهدف إلى قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتخفيف من حدتها، كما أنها تشجع برامج التدريب في مجال إدارة المخاطر الائتمانية، وأنها

تستخدم طرق التحليل النوعي في تقييم مخاطرها الائتمانية، كما أنه يوجد على مستوى البنك مراجعة داخلية لتدقيق المخاطر الائتمانية .

أما العبارات 13 ، 10 ، 11 ، 16، 19، 9 ، 3 فقد تقاربت قيمة المتوسطات الحسابية لها (4.25 ، 4.22، 4.19 ، 4.19، 4.17، 4.17، 4.17) على الترتيب ما يدل على أن البنك يقوم بإعداد التقارير عن المخاطر الائتمانية، كما أنه يعتمد على الجدارة الائتمانية للعميل لقياس المخاطر التمويلية، وأنه يستخدم طرق التحليل الكمي في تقييم مخاطرها الائتمانية، وأن إدارة المخاطر تقوم بوضع الخطط المناسبة للتقليل من مخاطرها، وأن إدارة الائتمان تزود العاملين بالبنك بالدليل حول إدارة المخاطر، وهذا إجراء وقائي للتحوط من المخاطر، ويعين البنك عاملين ذوي خبرة مختصين بالمخاطر الائتمانية وهذا ما يساعد على التقليل من هذه المخاطر، وحسب أراء المستجيبين أن البنك يستخدم أساليب واضحة في إدارة مخاطر الائتمان.

وقد كانت المتوسطات الحسابية للعبارات 5 ،14، 8 ،6 ، 1، 17 متقاربة نوعا ما بمقدار (4.14، 4.11 ، 4.08، 3.97 ، 3.97، 3.97) على الترتيب ما يدل على أن البنك يقوم بتوعية وإعلام الموظفين فيما يخص إدارة المخاطر الائتمانية، وأن التقارير التي يصدرها البنك حول المخاطر الائتمانية يقوم بتقديمها لمصالح البنك من مجلس الإدارة والإدارة العليا ومجموعة البركة "الأم" بالبحرين (بناءا على المقابلة مع مدير إدارة المخاطر)، كما أن خطواتها في إدارة المخاطر تتناسب مع حجم مخاطرها، حيث أن تقيم موجودات البنك يعتبر مبدأ أساسي لقياس المخاطر، كما أن إدارة المخاطر تهدف إلى استقرار أرباح البنك، باعتبار أن الهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله البنك هو تحقيق الربح والمحافظة عليه، وأن الطرق والنماذج التي تستخدمها إدارة المخاطر بالبنك تتناسب مع أهدافه.

وقد بلغ أدنى متوسط حسابي بقيمة (3.94) وكان من نصيب العبارة الرابعة، حيث أوضح غالبية الموظفين ببنك البركة أن البنك يستخدم أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر الائتمانية وذلك نظرا لخصوصية العمل البنكي الإسلامي.

ويمثل الجدول(3-12) اختبار معنوية متوسط المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة. يلاحظ من خلال أرقام الجدول أن المتوسط الحسابي قد بلغ 4.18 وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وقد كان مستوى الدلالة لإحصاءة t وفق اختبار العينة الأحادية One-Sample T-Test أقل من 5%، ما يدل أن متوسط محور (معايير) التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة) يختلف معنويا عن المتوسط الفرضي (3)، وعليه نستدل بأن بنك البركة يتوفر على معايير إدارة المخاطر الائتمانية، وحسب مسطرة القياس لمقياس ليكرت الخماسي فإن بنك البركة يتوفر على معايير إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة عالية.

الجدول رقم (3-12): اختبار معنوية متوسط محور المبادئ (معايير) التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	احصاءة t	المعنوية
المبادئ (معايير) التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة	4.187	0.34189	20.834	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية: يعتمد بنك البركة على عناصر القرار الائتماني قبل منحه للائتمان بدرجة عالية.

يتم اختبار هذه الفرضية من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بهذا المحور (ما مدى اعتمادكم على العناصر التالية عند اتخاذ القرار الائتماني) وفيما يلي يتم عرض نتائج اختبار الفرضية الثانية:

يمثل الجدول رقم (3-13) نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات ما مدى اعتمادكم على العناصر التالية عند اتخاذ القرار الائتماني. نلاحظ من خلال أرقام الجدول أن كل المتوسطات الحسابية للعبارات الخاصة بـ (ما مدى اعتمادكم على العناصر التالية عند اتخاذ القرار الائتماني) كانت أكبر من المتوسط الفرضي (3)، حيث أن أكبر متوسط كان للعبارة السابعة والعشرون(4.61)، وبانحراف قدره (0.599)، وهو أقل انحراف معياري بين العبارات التسعة لهذا المحور، ما يعني اتفاق عينة الدراسة المتمثلة في الموظفين على أن بنك البركة قبل منحه الائتمان للعميل يقوم باستشارة من مركزية المخاطر حول وضعية العميل في السابق، وهذا الإجراء للتقليل من المخاطر الائتمانية التي يمكن تواجهه.

وقد كانت المتوسطات الحسابية للعبارات 21، 28 متقاربة نوعا ما بمقدار(4.58، 4.47) على الترتيب ما يدل على أن البنك يعتمد على المصادر التمويلية للعميل عند منحه للائتمان التي تعتبر ضمان الذي يمكن أن يلجأ إليه البنك في حالة تخلفه عن السداد، كما أنه يقوم بتفحص العلاقة بين العائد والمخاطرة قبل منح الائتمان للعميل.

أما العبارات 22 و25 و23 فقد تقاربت قيمة المتوسطات الحسابية لها (4.42، 4.42، 4.39) على الترتيب ما يدل على أن البنك يقوم بدراسة قدرة العميل على التسديد عند حلول اجل الاستحقاق، كما أن البنك يركز على الضمانات التي يقدمها العميل ويقوم بدراستها لأنها تعتبر الضمان الذي يضمن من خلاله

البنك أمواله في حالة عدم قدرة العميل عن السداد في الآجال المستحقة، وأن البنك يدرس غرض العميل من الائتمان.

الجدول رقم (3-13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات ما مدى اعتمادكم على العناصر التالية عند اتخاذ القرار الائتماني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
20	شخصية العميل بما فيها قدرته على إدارة النشاط.	4.33	0.632	7
21	المصادر التمويلية للعميل.	4.58	0.604	2
22	قدرة العميل على سداد القرض عند تاريخ الاستحقاق.	4.42	0.604	4
23	الغرض من الائتمان.	4.39	0.599	6
24	معلومات عن التسهيلات الائتمانية للعميل في البنوك الأخرى.	4.22	0.760	8
25	الضمانات المقدمة من طرف العميل طالب الائتمان.	4.42	0.770	4
26	نوعية العملاء من حيث الديمومة.	4.08	0.649	9
27	استشارة من مركزية المخاطر حول وضعية العميل في السابق.	4.61	0.599	1
28	تفحص إدارة الائتمان ببنك البركة العلاقة بين العائد والمخاطرة قبل منحه.	4.47	0.654	3

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

وكانت المتوسطات الحسابية للعبارات 20، 24 متقاربة نوعا ما بمقدار (4.33، 4.22) على الترتيب ما يدل على أن البنك يركز على شخصية العميل من خلال إجراء مقابلة شخصية مع العميل ومعرفة مدى قدرته وإمكانيته على إدارة نشاطه بنجاح وهذا يقلل من المخاطر التي تحيط بالائتمان الممنوح، كما أن البنك قبل منحه للائتمان يقوم بجمع كافة المعلومات عن التسهيلات الائتمانية للعميل في البنوك الأخرى من خلال نظام خاص يسمى برنامج مراقبة المخاطر للمؤسسات والأفراد الموجود على مستوى البنك المركزي بالجزائر العاصمة، (من خلال إجراء مقابلة مع مدير إدارة المخاطر).

وقد بلغ أدنى متوسط حسابي قيمة (4.08) حيث كان من نصيب العبارة 26، حيث أوضح غالبية الموظفين على أن البنك يهتم بالعملاء الدائمين التعامل معه كما يهتم بالعملاء الكبار وحتى ولو كان أول مرة يتعامل معه البنك (من خلال المقابلة مع مدير إدارة المخاطر).

ويمثل الجدول (3-14) اختبار لمدى اعتماد بنك البركة الجزائري على مجموعة من العناصر عند اتخاذ القرار الائتماني

الجدول رقم (3-14): اختبار معنوية متوسط محور ما مدى اعتمادكم على العناصر التالية عند اتخاذ القرار الائتماني؟

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءة t	المعنوية
ما مدى اعتمادكم على العناصر التالية عند اتخاذ القرار الائتماني	4.392	0.305	27.42	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال أرقام الجدول أن المتوسط الحسابي قد بلغ 4.392 وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وقد كان مستوى الدلالة لإحصاءة t وفق اختبار العينة الأحادية One-Sample T-Test أقل من 5%، ما يدل أن متوسط محور (ما مدى اعتمادكم على العناصر التالية عند اتخاذ القرار الائتماني) يختلف معنويا عن المتوسط الفرضي (3)، وعليه نستدل بأن بنك البركة يتوفر على عناصر يعتمد عليها عند اتخاذ القرار الائتماني، وحسب مسطرة القياس لمقياس ليكرت الخماسي فإن بنك البركة يعتمد على عناصر القرار الائتماني قبل منحه الائتمان بدرجة عالية جدا.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة: يستخدم بنك البركة صيغ التمويل ذات المخاطر الائتمانية العالية في حدودها الدنيا كأسلوب للتحوط.

يتم اختبار هذه الفرضية من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بهذا المحور (المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامية ببنك البركة) وفيما يلي يتم عرض نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

يمثل الجدول رقم (3-15) نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامية ببنك البركة، يلاحظ من خلال الجدول أن كل المتوسطات الحسابية للعبارات الخاصة بالمخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامية ببنك البركة، كانت أكبر من المتوسط الفرضي (3)، حيث أن أكبر متوسط، كان للعبارة الخامسة والثلاثون(4.56)، وبانحراف قدره (0.558)، وهو أقل

انحراف معياري لهذا المحور ما يعني اتفاق عينة الدراسة المتمثلة في الموظفين على أن البنك يستخدم صيغة المرابحة بنسبة كبيرة بسب قلة المخاطر الائتمانية فيها مقارنة مع صيغة المشاركة، ولسهولة استخدامها (بناءا على المقابلة مع مدير إدارة المخاطر)، وقد كانت المتوسطات الحسابية للعبارات 37، 38، 30، 31 متقاربة نوعا ما بمقدار (4.53، 4.19، 4.19، 4.06) على الترتيب ما يدل على أن البنك يقلل من المخاطر الائتمانية في الصيغ القائمة على المديونية (المرابحة، المساومة، الإجارة، السلم، الإستصناع) من خلال الطلب من العملاء ضمانات وكفالات ، كما أن البنك عند التمويل بصيغة الإستصناع يدفع الأموال على أقساط لعملائه بهدف التقليل من المخاطر الائتمانية في هذه الصيغة، وفي حالة عدم التزام العملاء بالشروط المتفق عليها يتعرض البنك لمخاطر ائتمانية، كما نجد أن البنك يعمل بإلزامية الوعد للعميل من خلال الإمضاء على وثائق وتعهدات يضمن للبنك أمواله (بناءا على مقابلة مع إدارة المخاطر).

الجدول رقم (3-15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامية ببنك البركة.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
29	عدم التزام المستأجر بدفع الأقساط بانتظام يعرض بنك البركة لخسائر.	3.92	0.874	7
30	عدم التزام العملاء بالشروط المتفق عليها يعرض بنك البركة لمخاطر ائتمانية.	4.19	0.624	3
31	يعمل بنك البركة بإلزامية الوعد للعميل.	4.06	0.715	5
32	يستخدم بنك البركة صيغة المشاركة في حدودها الدنيا بسب عدم وجود مطلب الضمان.	3.97	0.845	6
33	يستخدم بنك البركة صيغة المشاركة في حدودها الدنيا لاحتمالية الانتقاء الخاطئ للزبائن.	3.19	0.889	10
34	يتحمل بنك البركة في عقود الإستصناع مخاطر الطرف الآخر في حالة عدم قدرته على الوفاء بالعقد.	3.92	0.937	7
35	يستخدم بنك البركة صيغة المرابحة بسبب قلة المخاطر الائتمانية فيها مقارنة مع صيغة المشاركة.	4.56	0.558	1

36	للتقليل من مخاطر المشاركة يعمل بنك البركة كبنك شامل يحتفظ بأسهم ضمن مكونات محفظته الاستثمارية.	3.89	0.667	9
37	للتقليل من مخاطر صيغ التمويل القائمة على المديونية يطلب بنك البركة من العملاء ضمانات وكفالات تضمن له أمواله.	4.53	0.609	2
38	للتقليل من مخاطر الائتمان في صيغة الإستصناع يتفق بنك البركة مع العملاء بأن يدفع لهم الأموال على أقساط بدل الدفع دفعة واحدة عند بداية العقد.	4.19	0.749	3

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

وفي العبارات 32، 29، 34، 36 فقد تقاربت قيمة المتوسطات الحسابية لها (3.97، 3.92، 3.92، 3.89) على الترتيب ما يدل على أن البنك يستخدم صيغة المشاركة في حدودها الدنيا بسبب عدم وجود مطلب الضمان لذلك نجد أن البنك يقوم بالتمويل بهذه الصيغة بنسبة ضعيفة جدا وكذلك بسبب المخاطر الائتمانية المرتفعة فيها وأن البنك يقتصر على المشاركة المتناقصة فقط (بناء على المقابلة مع مدير إدارة المخاطر)، وانه في حالة عدم دفع المستأجر للأقساط يعرض البنك إلى خسائر مالية، ، كما أن البنك يتحمل في عقود الإستصناع مخاطر الطرف الأخر في حالة عدم قدرته على الوفاء بالعقد، كما أن البنك عندما يرغب في التقليل من المخاطر في صيغة المشاركة (المشاركة المتناقصة) يعمل البنك كبنك شامل، من خلال احتفاظه بأسهم ضمن مكونات محفظته الاستثمارية.

وقد بلغ أدنى متوسط حسابي قيمة (3.19) وكان من نصيب العبارة 33، حيث أوضح أن غالبية الموظفين من عينة الدارسة عدم معرفتهم بأن البنك يستخدم صيغة المشاركة في حدودها الدنيا بسبب الانتقاء الخاطئ للزبائن.

ويمثل الجدول رقم (3-16) اختبار معنوية متوسط المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامية ببنك البركة. يلاحظ من خلال أرقام الجدول أن المتوسط الحسابي قد بلغ 4.042 وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وقد كان مستوى الدلالة لإحصاءة t وفق اختبار العينة الأحادية One-Sample T-Test أقل من 5%، ما يدل أن متوسط محور (المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامية ببنك البركة) يختلف معنويا عن المتوسط الفرضي (3). وعليه نستدل بأن بنك البركة يتعرض لمخاطر ائتمانية في صيغ

التمويل الإسلامية، وحسب مسطرة القياس لمقياس ليكرت الخماسي فإن بنك البركة يستخدم صيغ التمويل ذات المخاطر العالية في حدودها الدنيا كأسلوب للتحوط.

الجدول رقم (3-16): اختبار معنوية متوسط محور المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامية ببنك البركة.

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءة t	المعنوية
المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامية ببنك البركة.	4.042	0.392	15.960	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الفرع الرابع: اختبار الفرضية الرابعة: يستخدم بنك البركة أساليب كمية ونوعية واضحة وملائمة لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية.

لاختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على إجابات مدير إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري في المقابلة التي أجراها معه الطالبان بمقر المديرية العامة للبنك بالجزائر العاصمة، وذلك حول أساليب إدارة المخاطر الائتمانية بالبنك، ونعرض فيما يلي تحليلا لردود مدير إدارة المخاطر.

أولا: التعريف بمضمون إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري من وجهة نظر مدير إدارة المخاطر.

كما تقدم في الفصل الأول فإن إدارة المخاطر الائتمانية تعتبر نظاما متكاملا، تهدف إلى وضع الأساليب والطرق للسيطرة والتقليل من المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وقد أكد مدير إدارة المخاطر ببنك البركة على وجود وحدة إدارة مختصة بإدارة المخاطر الائتمانية تحت تصرف ما يسمى بخلية المخاطر الائتمانية وهذا ما يثبت أن إدارة المخاطر بالبنك تحتل مكانة في الهيكلية الإدارية للبنك، وأن الأنظمة والقوانين السائدة بالبنك لا يصعب من عملية منح الائتمان، لأن التحكم في المخاطر الائتمانية يساعد مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك في عملية اتخاذ القرار الائتماني، باعتبار أن إدارة المخاطر الائتمانية بالبنك تعطي تقارير ومؤشرات دورية حول المخاطر لمصالح البنك (مجلس الإدارة، الإدارة العليا، مجموعة البركة).

ويؤكد المدير على جزئية الوعي بالمخاطر الائتمانية التي تواجه البنك من قبل السلطات الرقابية وهذا راجع إلى تعاملات بنك البركة التي تخضع إلى الصيرفة الإسلامية، في حين أن القوانين السارية المفعول لدى هذه السلطات خاصة بالبنوك الربوية.

يعمل البنك على تشجيع وتحفيز الموظفين وتقديم الفرص الكافية للتدريب، التي من شأنها زيادة دافعية الموظفين لتقديم أفكار إبداعية من شأنها زيادة الخبرة وتحسين الأداء، هذا لا يمنع أن البنك يحاسب وبشدة

كل من يخالف القرارات الصادرة منه، حيث تخول هذه المسؤولية إلى المسؤول العامل بمديرية الموارد البشرية وهذا ما يساعد البنك على التخفيض من مستوى المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها.

وأشار مدير إدارة المخاطر أن وجود عاملين غير مدركين لخصوصية العمل البنكي الإسلامي يؤدي إلى مخاطر إضافية وتتمثل في المخاطر المتعلقة بالصيغ الإسلامية أساسا، وهذا راجع إلى عدم الفهم الكافي لخصوصية الصيرفة الإسلامية حيث أفاد المدير بأن نسبة المخاطر الائتمانية إلى مجموع المخاطر الكلية التي يتعرض لها بنك البركة تمثل 3.5% وهي نسبة عالية بالنسبة للبنك، لهذا يعمل البنك على تخفيض هذه النسبة بتوفير نظام قوي يساعد على التخفيف والسيطرة على هذه المخاطر، أين يتم العمل بهذا النظام بصفة كاملة ومتواصلة، كما يوجد ببنك البركة هيئة رقابية شرعية تساعد إدارة المخاطر على التخفيف من المخاطر الائتمانية، باعتبار أن هذه الهيئة جزء لا يتجزأ من آليات تجنب المخاطر، وهذا يزيد من ثقة عملاء البنك باعتبار أنهم يستثمرون أموالهم بما يتوافق مع الشريعة.

ثانيا: الأساليب التي يطبقها بنك البركة الجزائري لقياس المخاطر الائتمانية والتخفيف من أثارها.

أفاد مدير إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري بأن البنك قبل منح الائتمان للعميل يقوم بدراسة مركزه المالي بطريقة مفصلة، وتحديد النسب المالية التي تتعلق بوضعه المالي الحالي والمستقبلي، بالإضافة إلى القيام بالدراسات الائتمانية لهذا العميل من أجل تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات اللازمة لدراسة المركز المالي لهذا العميل وقدرته على التسديد في تاريخ الاستحقاق. كما تقوم إدارة الائتمان بحصر النسب المالية المتحصل عليها التي تمكنه من تحديد احتمال فشل المؤسسة (طالبة التمويل) أو نجاحها، فإذا كانت النسبة أكبر من 0.5 فيعني أن المؤسسة فاشلة، وإذا كانت أقل من 0.5 فتصنف بأنها ناجحة، وهذا ما يسمح بتعزيز القدرة التنبؤية للبنك دون الاقتصار على البيانات الكمية فقط.

كما أضاف مدير إدارة المخاطر بأن البنك يقسم المؤسسات الحاصلة على المبلغ الائتماني إلى مجموعتين، الأولى تمثل المؤسسات السليمة والثانية المؤسسات العاجزة، ليتم على أساسها اتخاذ قرار منح الائتمان أو عدمه، وقد أكد المدير على استخدام طريقة القرض التنقيطي الذي يعتمد على التحليل الإحصائي من خلال إعطاء وزن لكل طالب ائتمان الذي يسمح للبنك بتحديد المخاطر والتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب العملاء التي يتعامل معهم البنك.

إضافة إلى ذلك يصرح المدير باستخدام بنك البركة لنظام موديز "Mood's" للتحليل الائتماني، والذي يسمح للبنك بتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، ومدى قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، وما يميز نظام موديز أنه يقوم بتصنيف الديون إلى ديون التي تحين آجال استحقاقها على المدى البعيد، وديون مستحقة على المدى القصير، حيث يملك هذا النظام سلما للتصنيف لكل نوع من هذه الديون بحسب جودة السندات والمخاطر

الائتمانية المرتبطة بها، كما ويؤكد المدير عدم استخدام البنك لنموذج z–score لقياس الاستقرار المالي للبنك.

يعمل بنك البركة على التقليل من مخاطره بشكل عام والمخاطر الائتمانية بشكل خاص باستخدام أسلوب التنويع وتوزيع استثماراته على أساس القطاعات والمناطق الجغرافية، كما وقبل كل شيء يؤكد المدير على قيام البنك قبل منحه الائتمان بطلب الضمانات والكفالات من العملاء من أجل تغطية مخاطر الائتمان في حالات الطوارئ والحالات التي تحيط بها درجة عالية من عدم التأكد.

المميز في الأمر، أن بنك البركة يطلب من عملاءه أن يشتركوا بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع الذي يتم من خلاله التعويض لمن يصيبه الضرر وبالتالي يقلل من المخاطر الائتمانية، ويدخل كوسيط بين طالب التمويل والمورد وبذلك يقلل من احتمال التعثر.

يؤكد المدير على عدم استخدام البنك للعربون واستبداله بإلزامية الوعد للعميل (التعهد)، كما يقوم البنك بالاستعلامات والمتابعة الائتمانية للعملاء كإجراءات وقائية للتقليل من المخاطر الائتمانية، وأكد المدير على أن البنك يقوم باختبارات الضغط على محفظة الائتمان بصفة دورية من أجل التنبؤ بالإختلالات التي قد تحدث مستقبلا.

وتجدر الإشارة إلى أن مدير إدارة المخاطر حاصل شهادة ماجستير في تخصص الاقتصاد، ويدرك الأساليب المستخدمة لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية والتخفيف منها اصطلاحا ومضمونا، على غرار أسلوب النسب المالية، أسلوب التحليل المالي، أسلوب الانحدار اللوجستي، طريقة التحليل التميزي، أسلوب التنويع وتوزيع الاستثمار، والتأمين التكافلي، أسلوب عقود الخطوتين.

من الإجابات السابقة حول أساليب إدارة المخاطر الائتمانية، تبين أن بنك البركة الجزائري يتوفر على أساليب لإدارة وقياس المخاطر الائتمانية، وهو ما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية الرابعة، القائلة أن بنك البركة يستخدم أساليب كمية ونوعية واضحة وملائمة لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية.

الفرع الخامس: ملخص نتائج اختبار الفرضيات

يوضح الجدول رقم (3–17) ملخصا لنتائج اختبار فرضيات الدراسة من خلال التحليل السابق لفرضيات الدراسة، توصلنا إلى قبول الفرضيات الأولى، الثالثة والرابعة:

1– تتوفر ببنك البركة الجزائري المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة عالية.

2– يستخدم بنك البركة صيغ التمويل ذات المخاطر الائتمانية العالية في حدودها الدنيا كأسلوب للتحوط.

3– يستخدم بنك البركة أساليب كمية ونوعية واضحة وملائمة لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية.

ورفض الفرضية الثانية، حيث أن:

- بنك البركة الجزائري يعتمد على عناصر القرار الائتماني قبل منحه للائتمان بدرجة عالية.

الجدول رقم (3-17): ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	نص الفرضية	القرار
الأولى	تتوفر ببنك البركة الجزائري المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة عالية.	قبول
الثانية	يعتمد بنك البركة على عناصر القرار الائتماني قبل منحه للائتمان بدرجة عالية.	رفض
الثالثة	يستخدم بنك البركة صيغ التمويل ذات المخاطر الائتمانية العالية في حدودها الدنيا كأسلوب للتحوط	قبول
الرابعة	يستخدم بنك البركة أساليب كمية ونوعية واضحة وملائمة لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية.	قبول

المصدر: من إعداد الطالبين.

خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل، تطبيق المفاهيم النظرية لإدارة المخاطر الائتمانية، على البنك محل الدراسة (بنك البركة الجزائري)، من خلال الاعتماد على مقابلة مع مدير إدارة المخاطر وعلى استبيان مكون 38مفردة تم استرجاع 36 استبيان صالح للتحليل، وباستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، توصلت الدراسة التطبيقية إلى قبول الفرضيات الأولى والثالثة والرابعة، أي أن بنك البركة يتوفر على المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة عالية، وأن بنك البركة الجزائري يستخدم صيغ التمويل ذات المخاطر العالية في حدودها الدنيا كأسلوب للتحوط، كما أن البنك يستخدم أساليب كمية ونوعية واضحة وملائمة لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية، وتم رفض الفرضية الثانية، أي أن بنك البركة يعتمد على عناصر القرار الائتماني قبل منحه للائتمان بدرجة عالية جدا.

الخاتمة

الخاتمة:

إن موضوع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية من أكثر المواضيع المهمة في الوقت الراهن وخاصة بعد الأزمة المالية التي مست العالم، إذا تعتبر هذه المخاطر أمرا ملازما للعمل البنكي، الأمر الذي فرض على إدارات البنوك إعطاءها العناية التي تستحقها نظرا لما تسببه من أضرار مالية والتي بدورها تنعكس سلبا على ربحيتها، كما أن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ملزمة على استخدام وسائل محددة للتعامل مع مخاطر الائتمان والسيطرة عليها وذلك ضمن قيود الشريعة الإسلامية، وهذا ما يبرز محدودية الطرق الحالية التي تستخدمها إدارة المخاطر الائتمانية للتعامل مع مثل هذه المخاطر، إذ يعتبر جوهر إدارة المخاطر البنكية بالبنوك الإسلامية والمحاور الرئيسية لها وأسسها (مراحل إدارة المخاطر الائتمانية، طرق التحليل والتقييم) لا يختلف كثيرا عن البنوك التقليدية، إلا فيما يتعارض مع ضوابط العمل البنكي الإسلامي.

وقد تمحور الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحليل واقع إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة الجزائري الإسلامي، وقد تناول الإطار النظري لهذا المفهوم والذي يشمل التعريف بالبنوك الإسلامية وأساسيات إدارة المخاطر الائتمانية، والتحليل والتحوط من المخاطر الائتمانية.

أما الجانب التطبيقي فتناول تحليل صيغ التمويل الإسلامية الموجودة ببنك البركة خلال الفترة (2014-2018) ودرجة مخاطرها، ودراسة مستويات مخاطر الائتمان لبنك البركة خلال الفترة (2007-2017)، وإجراء مقابلة مع مدير إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة، إضافة إلى استبيان تم تصميمه وتوزيعه ورقيا وإلكترونيا على عينة من وكالات بنك البركة عبر عدة ولايات تضمن ثلاثة محاور لإدارة المخاطر الائتمانية بالبنك، والمعلومات الخاصة بالمستجيب.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والآفاق المستقبلية يتم ذكرها فيما يلي:

أولا: النتائج

- كانت الغالبية من العينة التي شملتها الدراسة من الذكور، من مستوى ليسانس، أما مدة الخبرة في العمل البنكي كانت من 11 إلى 15 سنة، وبتخصص محاسبة.
- يتوفر بنك البركة الجزائري على المعايير التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة عالية.
- تركز إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة بشكل كبير على مبدأ الحيطة والحذر أثناء أداء عملها.
- يعتمد بنك البركة على عناصر القرار الائتماني قبل منحه للائتمان بدرجة عالية جدا.
- يستخدم بنك البركة صيغ التمويل الإسلامية ذات المخاطر العالية في حدودها الدنيا كأسلوب للتحوط.
- يستخدم بنك البركة أساليب كمية ونوعية واضحة وملائمة لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية.
- يركز بنك البركة بشكل كبير على أسلوب القرض التنقيطي لقياس المخاطر الائتمانية.

- استخدام بنك البركة لنظام مودز "Mood" s المستخدم في التحليل الائتماني للعملاء طالبي التمويل.
- يستخدم بنك البركة صيغة المشاركة في حدودها الدنيا نظرا لارتفاع المخاطر الائتمانية فيها، واقتصاره على استخدام المشاركة المتناقصة بشكل ضئيل.
- تعتبر المهام التي يقوم بها قسم إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة من المهام الأساسية التي يعتمد عليها مستقبل هذا البنك واستمراره في الساحة البنكية الدولية.
- إدارة بنك البركة لمخاطره الائتمانية بكفاءة عالية خلال الفترة (2013-2017)، حيث قارب مؤشر مخاطر الائتمان القيمة صفر (0.7%).
- نسبة مخاطر الائتمان ببنك البركة إلى نسبة المخاطر الكلية تقدر بـ 3.5% وهي نسبة عالية بالنسبة للبنك، إذا نجد أن من مهام إدارة المخاطر تخفيض هذه النسبة إلى أدنى الحدود.
- توجه بنك البركة الجزائري كليا لممارسة صيغ التمويل القائمة على المداينة وذلك لسهولة استخدامها وقلة المخاطر الائتمانية فيها.
- قيام بنك البركة الجزائري دوريا بإجراء دورات تكوينية في مجال إدارة المخاطر.

ثانيا: التوصيات

في ظل النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- بما أن البنك يتوفر على المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية، فإنه على هذه الأخيرة العمل بهذه المبادئ بشكل دائم والتركيز عليها، وذلك للوقوف على أهم جوانب القصور التي قد تصيب عمل إدارة المخاطر الائتمانية.
- يستحسن على بنك البركة البحث على عناصر أخرى لاتخاذ القرار الائتماني من أجل تعزيز القدرة التنبؤية وضمان أموال البنك، وذلك من خلال قيام البنك بطلب معلومات دورية عن العملاء من أجل التأكد من ضمان واسترجاع قيمة الائتمان الممنوح.
- ضرورة قيام بنك البركة بالتوسع في التمويل بالصيغ ذات المخاطر العالية، من خلال قيامه بالبحث على أساليب جديدة للتحوط من المخاطر الائتمانية في هذه الصيغ، بدل استخدامها في حدود دنيا.
- ضرورة قيام البنك بالبحث على أساليب وطرق أخرى للتقليل من المخاطر الائتمانية التي تلحق بصيغ التمويل الإسلامية، لأن الطرق الحالية التي يستخدمها البنك لا تمكنه من استخدام الصيغ ذات المخاطر العالية، لذا يتوجب عليه البحث على أساليب أخرى لتقليل من المخاطر الائتماني في صيغ التمويل ذات المخاطر العالية.

- ضرورة تبني البنك طرق حديثة لقياس المخاطر الائتمانية وتقيمها، كنموذج z-score الذي يقيس السلامة المالية للبنوك، والقدرة على التنبؤ بالمخاطر التي قد تحيط بالبنك.
- انتهاز الفرصة لاكتساب الخبرة وخلق أنظمة إدارة المخاطر خاصة بالبنوك الإسلامية.
- على البنوك البحث أكثر على الجوانب الوقائية في إدارة المخاطر والتوجه نحو البنوك الشاملة للاستفادة من ميزة التنوع.
- على بنك البركة القيام بنشر المعلومات حول التحليل الائتماني للعملاء طالبي التمويل، والغرض من هذا الأسلوب هو ترويج وتسويق منتجات البنك للزبائن المحتملين.
- التركيز على الجانب الترويجي لتحفيز العملاء الحاليين والمرتقبين على الإقبال على صيغ التمويل المختلفة والمنتجات الإسلامية الأخرى لبنك البركة الجزائري.

ثالثا: الآفاق المستقبلية

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية، ومن خلال ما تم ملاحظته واستنتاجه حول إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري، فيمكن للدراسات المستقبلية في هذا الموضوع تغطية النقاط التالية:

- إجراء دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية في مجال إدارة المخاطر الائتمانية بالجزائر.
- القيام بتوسيع حجم العينة لتشمل كافة وكالات بنك البركة الجزائري.
- تطوير مشتقات مالية إسلامية لتسيير المخاطر بالبنوك الإسلامية.
- قياس المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية باستخدام عدة مؤشرات.
- تسيير مخاطر صيغ التمويل الإسلامية بالبنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ط2، أبو ظبي، الإمارات، 2010.
2. إبراهيم محمد خريس ، محمود حسين الوادي، امجد سالم لطايفة، حسين محمد سمحان، كمال محمد رزيق، محمود حسين الوادي، **النقود والمصارف**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010.
3. أشرف محمد دوابه، **صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية**، ط2، دار السلام، الإسكندرية، مصر، 2006.
4. بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، 2012.
5. جلال وفاء البدري محمدين، **البنوك الإسلامية**، دون طبعة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.
6. حربي محمد عريقات، **إدارة المصارف الإسلامية**، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2010.
7. حمزة شودار، بالرقي تيجاني، **الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دون طبعة، درا الهدى، الجزائر، الجزائر، 2010.
8. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2002.
9. خالد أمين عبد الله، **إدارة المخاطر الائتمانية** ، ط1، دار وائل، عمان، الأردن ، 2016.
10. خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.
11. دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.
12. رشاد نعمان شايع العامري، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.
13. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، دون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.
14. سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الإستثمارية**، ط1، دار الراية، عمان، الأردن، 2009.

15. شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، **إدارة المخاطر**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.
16. طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر**، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، 2003.
17. طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعية الجديدة، مصر، الإسكندرية، 2007.
18. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
19. عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
20. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، ط1، مكتبة فهد للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الوطني للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2004.
21. عبد السلام محمد خميس، محمد عبد الوهاب العزاوي، **نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي**، ط1، دار الذاكرة، بغداد، العراق، 2014.
22. عبد القادر بحيح، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك**، ط2، دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2017.
23. عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، 2013.
24. عدنان تايه النعيمي، **إدارة الائتمان**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010.
25. فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، ط1، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2006.
26. فؤاد بن حدو، **الاقتصاد الإسلامي**، ط1، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018.
27. فؤاد بن حدو، **البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية**، ط1، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018.
28. كمال محمود جبرا، **التأمين وإدارة المخاطر**، ط1، الرمال، الأكاديميون للنشر، عمان، الأردن، 2018.
29. محمد خير سليم أبو زيد، **التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية SPSS**، ط1، دار صفاء، دار جرير، عمان، الأردن، 2010.
30. محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطر**، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013.
31. محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية**، ط4، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2017.

32. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، إبراهيم محمد خريس، كمال محمد رزيق، أمجد سالم لطايفة، **الاقتصاد الإسلامي**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010.

33. يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2014.

المجلات والدوريات العلمية:

1. أحمد ميلي سمية، بن رجم عبد الغفار، منصوري حمزة، **دور الاتصال الداخلي في تطوير الأداء الوظيفي في مؤسسة اتصالات الجزائر بالمسيلة**، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد03، 2018.

2. بريكي عبلة، فرد شعبان، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد19، 2018.

3. تركي محجم الفواز، حسام علي داود، ياسر احمد عربيات، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد12، العدد2، 2016.

4. تلي فريدة، **بن بريكة الزهرة، استخدام النموذج الكميz-Score لقياس الاستقرار والسلامة المالية المصرفية**، مجلة العوم الإنسانية، العدد الثامن، 2017.

5. رانيا زرير، **مدى ملاءة مؤشرz-Score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد38، العدد01، 2016.

6. سمية سلامي، ياسمينة إبراهيم سالم، **دور الحوكمة في التحوط من المخاطر في المصارف الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد01، 2019.

7. صحراوي إيمان، **إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد16، 2016.

8. الطاهر بعداش، أحمد رجراج، **المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في البنوك الإسلامية**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد20، العدد02، 2016.

9. فيلالي طارق، **قياس وإدارة المخاطر الائتمانية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الرابع، 2016/12/27،

10. منال هاني، **إتفاقية بازل3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد16، المجلد01، 2017.

مذكرات ماستر والماجستير والدكتوراه:

1. بن الناصر فاطمة، **تسير مخاطر صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008-2009.
2. بوطالب عبد الكريم، بن عيسى نجيب، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016-2017.
3. حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012.
4. حياة نجار. **إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2013-2014.
5. خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"**، رسالة ماجستير، قسم العوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008-2009.
6. سوسن غربي، **أساليب إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013-2014.
7. طهراوي أسماء، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
8. عبد الكريم قندوز، **التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011-2012.

9. كريمة السخري، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، قسنطينة، الجزائر، 2016-2017.
10. محمد عبد الحميد عبد الحي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية "دراسة مقارنة"**، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010.
11. مقلاتي خولة، **إدارة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2015.
12. موسى عمر مبارك أبو محيميد، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية للعلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2008.
13. هيفاء غانية، **إدارة المخاطر المصرفية في ضوء مقررات بازل2و3**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014-2015.
14. والي جميلة، إدارة **المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014-2015.

الملتقيات والمؤتمرات:

1. بوعظم كمال، شوقي بورقلة، **تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية** ، ورقة علمية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 5-6 ماي 2009.
2. كمال رزيق، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية**، ورقة علمية مقدمة في ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، 5-6 افريل 2012.
3. كمال رزيق، فريد كورتل، **إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية**، ورقة علمية مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فلادلفيا، الأردن، 4-5 جويلية 2007.

4. مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، ورقة علمية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

5. نوال بن عمارة، **محاسبة البنوك الإسلامية**، ورقة علمية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قصدي مراح، ورقلة، الجزائر، 22-23 أفريل 2003.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Joseph F. Hair, Jr. William C. Black Barry J. Babin Rolph E. Anderson. **Multivariate Data Analysis**, Pearson New International Edition, Seventh Edition, 2014.
2. Kabir, Nurul and Worthington, Andrew C. and Gupta, Rakesh. **Comparative Credit Risk in Islamic and Conventional Banks**, 2014.
3. Mohamed T. Abusharbeh, Credit **Risks and Profitability of Islamic banks: Evidence from Indonesia. World Review of Business Research**, vol.4. No.3. October 2014. Issue.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري "**www.albaraka-bank.com**". تاريخ الإطلاع: من تاريخ 2019/03/10 إلى 2019/05/30.

الملاحق

ملحق رقم:01

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص مالية وبنوك

استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تحت عنوان "**إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري–**".

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم حول ما تضمنه من تساؤلات، نرجو من حضرتكم التكرم بتعبئة الاستبيان لأن نتائج الدراسة مبنية على صدق إجاباتكم، ونحيطكم علما أن ما تدلون به من معلومات سيتم التعامل معها في إطار علمي وبشكل موضوعي، ولن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ولكم منا فائق الاحترام والتقدير.

الرجاء وضع علامة (x) في الخانة الموافقة للإجابة التي تراها مناسبة:

القسم الأول: البيانات الشخصية

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر: أقل من 30سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ من41 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3- المستوى العلمي: بكالوريا ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ أخرى ☐ حدد:....

4- التخصص: محاسبة ☐ مالية ☐ بنوك ☐ اقتصاد ☐ إدارة أعمال ☐ أخرى ☐ حدد:....

5- الوظيفة الحالية: .....

6- عدد سنوات الخبرة في العمل البنكي: أقل من5 سنوات ☐ من 5إلى 10 سنوات ☐

من11 إلى 15 سنة ☐ من 16 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: المبادئ (معايير) التي تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة الجزائري

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة أقل	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تهدف إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة إلى استقرار الأرباح.					
02	تهدف إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة إلى قياس المخاطر من أجل مراقبتها للتخفيف من آثارها.					
03	يستخدم بنك البركة أساليب واضحة في إدارة مخاطر الائتمان.					
04	يستخدم بنك البركة أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر الائتمانية.					
05	وجود الوعي الثقافي داخل بنك البركة فيما يخص إدارة المخاطر الائتمانية.					
06	تقييم موجودات بنك البركة يعتبر مبدأ أساسي لقياس المخاطر.					

07	تتميز سياسة إدارة المخاطر ببنك البركة بنزعة تحفظية (الحكمة والحذر).					
08	خطوات إدارة المخاطر متناسبة مع حجمها ببنك البركة.					
09	يعين بنك البركة عامليين ذوي خبرة في المجال البنك مختصين بالمخاطر الائتمانية.					
10	يعتمد بنك البركة على الجدارة الائتمانية للعميل لقياس المخاطر التمويلية.					
11	تستخدم إدارة المخاطر ببنك البركة طرق التحليل الكمي في تقييم مخاطر الائتمان.					
12	تستخدم إدارة المخاطر ببنك البركة طرق التحليل النوعي في تقييم مخاطر الائتمان.					
13	يقوم بنك البركة بإعداد التقارير عن المخاطر الائتمانية.					
14	يقوم بنك البركة بتقديم التقارير عن المخاطر الائتمانية لمصالح البنك.					
15	يوجد لدى بنك البركة مراجعة داخلية فعالة (التدقيق الداخلي) للمخاطر الائتمانية.					
16	تقوم إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة بوضع الخطط المناسبة للتقليل من المخاطر.					
17	تتناسب الطرق والنماذج التي تستخدمها إدارة المخاطر ببنك البركة مع أهدافه في إدارة المخاطر الائتمانية.					
18	تشجع إدارة المخاطر ببنك البركة برامج التدريب في مجال إدارة المخاطر الائتمانية.					
19	تزود إدارة الائتمان ببنك البركة العاملين بالدليل حول إدارة المخاطر.					

المحور الثاني: ما مدى اعتمادكم على العناصر التالية عند اتخاذ القرار الائتماني؟

الرقم	العبارة	درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جدا
20	شخصية العميل بما فيها قدرته على إدارة النشاط.					
21	المصادر التمويلية للعميل.					
22	قدرة العميل على سداد القرض عند تاريخ الاستحقاق.					
23	الغرض من الائتمان.					
24	معلومات عن التسهيلات الائتمانية للعميل في البنوك الأخرى.					
25	الضمانات المقدمة من طرف العميل طالب الائتمان.					
26	نوعية العملاء من حيث الديمومة.					
27	استشارة من مركزية المخاطر حول وضعية العميل في السابق.					
28	تفحص إدارة الائتمان ببنك البركة العلاقة بين العائد والمخاطرة قبل منحه.					

المحور الثالث: المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامية ببنك البركة الجزائري

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة أقل	غير موافق	غير موافق بشدة
29	عدم التزام المستأجر بدفع الأقساط بانتظام يعرض بنك البركة لخسائر.					

30	عدم التزام العملاء بالشروط المتفق عليها يعرض بنك البركة لمخاطر ائتمانية.					
31	يعمل بنك البركة بإلزامية الوعد للعميل.					
32	يستخدم بنك البركة صيغة المشاركة في حدودها الدنيا بسب عدم وجود مطلب الضمان.					
33	يستخدم بنك البركة صيغة المشاركة في حدودها الدنيا لاحتمالية الانتقاء الخاطئ للزبائن.					
34	يتحمل بنك البركة في عقود الاستصناع مخاطر الطرف الآخر في حالة عدم قدرته على الوفاء بالعقد.					
35	يستخدم بنك البركة صيغة المرابحة بسبب قلة المخاطر الائتمانية فيها مقارنة مع صيغة المشاركة.					
36	للتقليل من مخاطر المشاركة يعمل بنك البركة كبنك شامل يحتفظ بأسهم ضمن مكونات محفظته الاستثمارية.					
37	للتقليل من مخاطر صيغ التمويل القائمة على المديونية يطلب بنك البركة من العملاء ضمانات وكفالات تضمن له أمواله.					
38	للتقليل من مخاطر الائتمان في صيغة الإستصناع يتفق بنك البركة مع العملاء بأن يدفع لهم الأموال على أقساط بدل الدفع دفعة واحدة عند بداية العقد.					

ملحق رقم:02

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مقابلة

تحية طيبة وبعد:

حضرة المدير المحترم:

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الأسئلة الخاصة بموضوع "**إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري–**"، والتي تندرج في إطار إعداد مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في البنوك، مع تأكيد التزامنا باستخدام ما يتم الحصول عليه من معلومات في إطار علمي وبشكل موضوعي، ولغرض البحث العلمي فقط.

شكرا مسبقا لتعاونكم.

الرجاء وضع علامة (x) في الخانة الموافقة للإجابة التي تراها مناسبة:

المحور الأول: البيانات الشخصية

1/الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2/المؤهل العلمي: بكالوريا ☐ ليسانس ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐ حدد:.....

3/الخبرة في مجال العمل البنكي:

أقل من5 سنوات ☐ من 5إلى 10 سنوات ☐ من11 إلى 15 سنة ☐ من 16 إلى 20 سنة ☐

أكثر من 20 سنة ☐

المحور الثاني:

أولا: صيغ التمويل الإسلامية التي يطبقها بن البركة الجزائري

يطبق بنك البركة الجزائري صيغ التمويل التالية:

المضاربة ☐ المشاركة ☐ المرابحة ☐ القرض الحسن ☐

الإجارة ☐ الاستصناع ☐ السلم ☐

*صيغ وعمليات أخرى يطبقها بنك البركة، لطفا أذكرها: .....

.....

ثانيا: مخاطر الائتمان في صيغ التمويل الإسلامية التي يطبقها بنك البركة الجزائري

يرجى تحديد درجة المخاطر الائتمانية الناشئة عن احتمال عدم وفاء العميل لمختلف صيغ التمويل الإسلامية بوضع إشارة **(X)** أمام الخيار المناسب من وجهة نظركم:

درجة المخاطرة / الصيغة	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	لا توجد
المشاركة					
المضاربة					
المرابحة					
القرض الحسن					
الإجارة					
الإستصناع					
السلم					

ثالثا: إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري

1- هل يوجد لدى بنك البركة الجزائري وحدة إدارية مختصة لإدارة المخاطر الائتمانية.

نعم ☐ لا ☐ لا أعلم ☐

*تحت أي مسمى (المنصب):.....

*إذا لم يكن لديكم وحدة مختصة بإدارة المخاطر، فما هي الجهة المخولة للقيام ذلك؟.....

*تحت أي مسمى (المنصب):.....

2- هل هناك صعوبات تواجه بنك البركة في عملية منح الائتمان بسبب القوانين والأنظمة السائدة.

نعم ☐ لا ☐ جزئيا ☐

*تتمثل هذه الصعوبات في:.....

3- هل هناك وعي عام بالمخاطر الائتمانية التي تواجه بنك البركة من قبل السلطات الرقابية.

نعم ☐ لا ☐ جزئيا ☐

*لمبرر (السبب):.....

.....

4- من وجهة نظركم، وحسب خبرتكم، كم تمثل المخاطر الائتمانية إلى مجموع المخاطر الكلية التي يتعرض لها بنك البركة؟

نسبة عالية (كبيرة) ☐ نسبة قليلة ☐

يمكن تحديدها بنسبة مئوية حوالي..... %

5- هل تعتقد بأن وجود نظام معلومات قوي يساعد على التخفيف من المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها بنك البركة.

نعم ☐ لا ☐ جزئيا ☐

*إذا كان الجواب نعم كيف يتم العمل بهذا النظام؟

.....

6- هل يشكل وجود عاملين غير مدركين لخصوصية العمل البنكي الإسلامي مخاطر إضافية على بنك البركة.

نعم ☐ لا ☐ جزئيا ☐

*إذا كان الجواب نعم ما هي أهم هذه المخاطر؟

.....

7- هل تعتقد أن وجود نظام ملائم لتحفيز ومحاسبة موظفي البنك يساعد على تخفيض مستوى المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها بنك البركة.

نعم ☐ لا ☐ جزئيا ☐

*إذا كان الجواب نعم كيف يتم ذلك؟ وما هي الجهة المخول لها ذلك؟

.....

.....

8- هل التحكم في المخاطر الائتمانية يساعد مجلس الإدارة والإدارة العليا في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

نعم ☐ لا ☐ جزئيا ☐

*كيف ذلك:.....

9- هل تقومون بإصدار تقارير منظمة وبشكل دوري عن مخاطر الائتمان التي يتعرض لها بنك البركة.

نعم ☐ لا ☐

*إذا كان الجواب نعم فما هي الجهات التي تحصل على هذه التقارير؟

.....

*إذا كان الجواب "لا" فهل السبب:

عدم القدرة على تصنيف نسبة المخاطر الائتمانية. ☐ التقارير عن المخاطر الإجمالية. ☐

سبب آخر: .....

10- برأيك هل يساعد وجود هيئة رقابة شرعية موحدة على تخفيف المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها بنك البركة.

نعم ☐ لا ☐ جزئيا ☐

*إذا كان الجواب " نعم" كيف يمكن ذلك؟ وإذا كان "لا" فباعتقادك لماذا؟

.....

رابعا: الأساليب التي يطبقها بنك البركة الجزائري لقياس المخاطر الائتمانية والتخفيف من أثارها.

1- عندما يقدم بنك البركة على منح الائتمان للمؤسسات، فإنه يقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة، وتحديد النسب التي تتعلق بوضعها المالي الحالي والمستقبلي والربحية.

نعم ☐ لا ☐

*هل تعلم أن الطريقة السابقة تسمى أسلوب النسب المالية؟ نعم ☐ لا ☐

2- يقوم البنك بالدراسات الائتمانية من أجل تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات اللازمة لدراسة المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها.

نعم ☐ لا ☐

*هل تعلم أن هذه الطريقة تسمى بأسلوب التحليل المالي؟ نعم ☐ لا ☐

3- يقوم البنك بدراسة مجتمع المؤسسات الحاصلة على المبلغ الائتماني بتقسيمها إلى مجموعتين، الأولى تمثل المؤسسات السليمة والثانية المؤسسات العاجزة، ليتم على أساسها اتخاذ قرار منح الائتمان أو عدمه.

نعم ☐ لا ☐

*هل تدرك أن هذه الطريقة تسمى طريقة التحليل التمييزي؟ نعم ☐ لا ☐

4- يقوم البنك بحصر النسب المالية التي يمكنها تحديد احتمال فشل المؤسسة أو نجاحها، وإذا كان احتمال انتماء المؤسسة إلى مجتمع المؤسسات الفاشلة أكبر من 0.5 فإنها تصنف فاشلة، وتصنف ناجحة عندما تكون قيمتها أقل من 0.5، حيث يسمح هذا الأسلوب بتعزيز القدرة التنبؤية للبنك دون الاقتصار على البيانات الكمية.

نعم ☐ لا ☐

*هل لديك فكرة بأن هذا الأسلوب يسمى بالانحدار اللوجيستي؟ نعم ☐ لا ☐

5- يعتمد البنك على التحليل الإحصائي الذي يسمح له بإعطاء وزن لكل طالب ائتمان لتحديد المخاطر بالنسبة للبنك، والتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب العملاء التي يتعامل معهم.

نعم ☐ لا ☐

*هل تعلم أن هذه الطريقة تسمى طريقة القرض التنقيطي؟ نعم ☐ لا ☐

6- يعتمد البنك على التحليل الوصفي من خلال دراسة الاستقرار المالي للبنك لمعرفة فيما إذا كان البنك سيواجه حالة إعسار مالي أم لا.

*هل تعلم أن هذه الطريق تسمى نموذج z-score ؟ نعم ☐ لا ☐

7- يقوم البنك بالتنويع وتوزيع الاستثمار على أساس القطاعات والمناطق الجغرافية للتقليل من المخاطر بشكل عام والمخاطر الائتمانية بشكل خاص.

نعم ☐ لا ☐

*هل لديك فكرة بأن هذا الأسلوب يسمى التنويع وتوزيع الاستثمار؟ نعم ☐ لا ☐

8- يطلب بنك البركة من العملاء أن يشتركوا بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع المشروط، ومن خلاله يتم التعويض لمن يصيبه الضرر وبالتالي التقليل من المخاطر الائتمانية.

نعم ☐ لا ☐

*هل لديك فكرة بأن هذا الأسلوب يسمى التأمين التكافلي؟ نعم ☐ لا ☐

9- يدخل بنك البركة كوسيط بين طالب الائتمان والمورد وبذلك يقلل من احتمال التعثر.

نعم ☐ لا ☐

*هل لديك فكرة بأن هذا الأسلوب يسمى عقود الخطوتين؟ ؟ نعم ☐ لا ☐

10- يأخذ بنك البركة جزءا من ثمن السلعة التي يريد بيعها، فإذا تم البيع يدخل العربون في سعر السلعة، أما إذا لم يتم البيع فالعربون هنا هو التعويض للبنك قاء الضرر الذي لحق به جراء تخلف بيع السلعة.

نعم ☐ لا ☐

*هل لديك فكرة بأن هذا الأسلوب يسمى التحوط بالعربون؟ نعم ☐ لا ☐

11- يغطي بنك البركة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال طلب الضمانات والكفالات من العميل، والذي يعتبر كخط دفاع لحالات الطوارئ غير المنتظرة ولمجابهة الحالات التي تحيط بها درجة عالية من عدم التأكد.

نعم ☐ لا ☐

*هل لديك فكرة أن هذه الطريقة من الأساليب الوقائية للتقليل من المخاطر الائتمانية؟ نعم ☐ لا ☐

12- يقوم بنك البركة بالاستعلام والتنبؤ والمتابعة الائتمانية للعميل من أجل التقليل من المخاطر الائتمانية.

نعم ☐ لا ☐

*هل لديك فكرة أن هذه الطرق من الأساليب الوقائية للمخاطر الائتمانية؟ نعم ☐ لا ☐

13- يجري بنك البركة اختبارات الضغط على محفظة الائتمان(زيادة القروض المتعثرة، إعسار متعاملين رئيسيين، تدهور قيمة الضمانات...).

نعم ☐ لا ☐

ملحق رقم (03): اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
M1	,092	36	,200*	,980	36	,736
M2	,096	36	,200*	,967	36	,359
M3	,181	36	,004	,931	36	,027

a. Lilliefors Significance Correction